

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



# النظام النقدي والمالي الدولي

مطبوعة محكمة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر  
تخصص اقتصاد دولي

إعداد:

الدكتور عبد اللطيف عامر

قسم:

علوم التسيير

الصفحة	فهرس المطبوعة
3	مقدمة
	المحور الأول : مدخل إلى النظام النقدي والمالي الدولي
06	
06	المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الدولي وعناصره.
07	المطلب الثاني: وظائف النظام النقدي الدولي.
12	المطلب الثالث: معايير كفاءة النظام النقدي الدولي.
21	المحور الثاني: التبادلات قبل ظهور النظام النقدي الدولي
22	المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية
23	المطلب الثاني: نظام المقايضة.
25	المطلب الثالث: نشأة النقود
25	المطلب الرابع: تسوية المدفوعات الدولية أيام (الدولة الإسلامية/ المرحلة المركنتيلية).
26	المحور الثالث: النظام النقدي الدولي القائم على قاعدة الذهب.
26	المطلب الأول: نشأة نظام قاعدة الذهب.
32	المطلب الثاني: قاعدة المسكوكات الذهبية.
33	المطلب الثالث: قاعدة السبائك الذهبية.
35	المطلب الرابع: نظام الصرف بالذهب وانهيار قاعدة الذهب.
35	المحور الرابع: النظام النقدي في ظل اتفاقية بروتوودز.
36	المطلب الأول: محتوى اتفاقية بروتوودز.
37	المطلب الثاني: مراحل سير اتفاقية بروتوودز.
38	المطلب الثالث: نتائج اتفاقية بروتوودز (صندوق النقد الدولي/ البنك العالمي/ الGATT).
40	المطلب الرابع: انهيار بروتوودز.
45	المحور الخامس: النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بروتوودز.
45	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف المرن 1973.
47	المطلب الثاني: ماهية التعويم المدار.
49	المطلب الثالث: اتفاقية جمايكا 1976.
56	المطلب الرابع: إصلاح النظام النقدي.



59	المبحث السادس: النظام النقدي والمالي الدولي الحالي واقع وأفاق.
59	المطلب الأول: النظام النقدي والمالي الدولي الحالي في ظل هيمنة الدولار.
60	المطلب الثاني: الأزمات المالية التي واجهها النظام النقدي والمالي الدولي الحالي (أزمة المكسيك، أزمة جنوب شرق آسيا، أزمة الديون السيادية).
62	المطلب الثالث: إصلاحات الجهود المبذولة.
63	المحور السابع: حرب العملات
65	المطلب الأول: مفهوم حرب العملات
65	المطلب الثاني: التطور التاريخي لحرب العملات
73	المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في حرب العملات
84	المحور السابع: من القضايا الراهنة في النظام النقدي والمالي الدولي تدويل العملة الصينية.
87	المبحث الأول: ماهية تدويل العملة .
89	المطلب الأول: مفهوم تدويل العملة.
89	المطلب الثاني: شروط تدويل العملة.
89	المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات تدويل العملة.
91	المبحث الثاني: العملة الصينية وتكاليف تدويلها.
93	المطلب الأول: التعريف بالعملة الصينية.
93	المطلب الثاني: مؤشرات صعود مكانة اليوان .
94	المطلب الثالث: مزايا وتكاليف تدويل الرمينبي .
95	المحور الثامن: إنعكاسات تدويل العملة الصينية على النظام النقد والمالي الدولي.
97	المطلب الأول: تدويل الرمينبي: بدء التنفيذ.
97	المطلب الثاني: آفاق تدويل الرمينبي.
101	المطلب الثالث: النتائج المتوقعة من تدويل اليوان.
105	خاتمة
111	قائمة المصادر والمراجع



# مقدمة



## مقدمة عامة:

من المسلم به أن تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي لأي دولة منوط بتوفر نظام نقدي ومالي قادر على توفير السيولة اللازمة لمختلف المعاملات الاقتصادية والتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي، وكذلك هو الحال على المستوى الدولي فإن ازدهار التجارة ونمو العلاقات التجارية بين الأقطار مرهون بوجود نظام نقدي يقوم على أسس وقواعد تضمن الاستقرار النقدي الدولي وتوفير السيولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

إذا الهدف الأول من وضع نظام نقدي ومالي دولي هو ضمان الاستقرار الاقتصادي، ولا يتحقق ذلك إلا إذا قام على أسس وقواعد سليمة تستوعب جميع المتغيرات الدولية، ما عدى ذلك قد يكون هو سبب للاضطرابات وعدم الاستقرار كما بينت بعض المراحل التي مر.

وقد تنامت الحاجة لوجود نظام نقدي ومالي دولي مع تنامي المعاملات التجارية والاقتصادية الدولية، ففي مرحلة ما كان نظام المقايضة يستوفي تغطية المبادلات التجارية واستمر هذا النظام فترة طويلة حتى ظهر التاجر المتخصص، ثم بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده مع استقرار نظام السوق ومع تعدد السلع المنتجة وتباين حاجات الأفراد واختلاف أذواقهم، بدأت صعوبات هذا النظام تتزايد تدريجيا حتى أصبح من المستحيل استمراره، وبات من الضروري البحث عن صورة أخرى لتسوية التبادل التجاري، وهكذا اكتشف الإنسان بالتجربة فكرة النقود كوسيلة للتبادل، هذه الوسيلة اقتضت وجود نظام نقدي يعطيها الصفة القانونية والقبول لدى جميع المتعاملين الاقتصاديين.

ولقد مر النظام النقدي والمالي الدولي في العصر الحديث بثلاثة أنظمة نقدية رئيسية مختلفة وتشمل تلك النظم قاعدة الذهب الدولي خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وفي ظل هذا النظام كانت أسعار صرف العملات ثابتة وكان التوازن يتحقق من خلال تأثير العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على حجم النقود، ومع انهيار هذا النظام قام نظام بروتونودز الذي استمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات، ويسمح هذا النظام ببعض المرونة في تغيير سعر الصرف من أجل تصحيح الاختلافات الأساسية في المدى الطويل، وفي نفس الوقت يلزم الدول الأعضاء في النظام بتثبيت أسعار صرف عملاتها مع السماح بتقلبها في

حدود ضيقة في المدى القصير، وما لبث هذا النظام إلى أن إنهار في بداية السبعينيات حيث ترك لأسواق العملات تحديد أسعار صرف العملات الرئيسية وأعطى تحرير التجارة الخارجية أهمية كبرى لتحركات أسعار الصرف.

وبينما تكاملت أسواق العملات على نحو أوثق بأسواق الأصول المالية الأخرى، فقد أصبحت بمعزل عن الاقتصاد الحقيقي، ونما الحجم اليومي لصفقات العملات على نحو سريع ومستقل على حد كبير عن الصفقات المتعلقة بالتجارة وتدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، ونتيجة لذلك أصبحت أسعار الصرف أقل استقراراً، ولم يوفر التعويم للدول الحماية من الاختلالات النقدية والمالية الخارجية، لذلك تعرض النظام النقدي والمالي الدولي خلال السنوات الأخيرة لاضطرابات متتالية، كانت رد فعل للأزمات المالية التي انتابت النظام الاقتصادي والمالي العالمي، وقد شكل تكرارها ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوي الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى كنتيجة للإنتعاش الاقتصادي والمالي الذي تشهده تلك الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية .

# محتوى المحور الأول

## مدخل إلى النظام النقدي والمالي الدولي

### الأهداف التعليمية

- ضبط مفهوم النظام النقدي والمالي الدولي
- نشأة النظام النقدي والمالي الدولي
- إدراك أسباب قيام النظام النقدي والمالي الدولي

## المحور الأول : مدخل إلى النظام النقدي والمالي الدولي

يتطلب اتمام المعاملات التجارية والاقتصادية الدولية المختلفة من تبادل سلعي وحركة رؤوس الأموال توفر نظام نقدي ومالي دولي قادر على توفير السيولة اللازمة لتسوية هذه المعاملات، فهو بذلك يضمن استقرار نقدي دولي للمدفوعات الدولية ويشرف على تنظيم المعاملات الدولية عن طريق قواعد وآليات.

### المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي والمالي الدولي و عناصره

يشير معظم الاقتصاديين، إلى أن وجود نظام نقدي ومالي دولي، يعد شرطا ضروريا لتمكين التجارة الدولية في النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة، فهو مجموعة القواعد والآليات والإجراءات، التي يمكن أن تتخذ بتنظيم الأوضاع النقدية، الدولية بالشكل الذي يسهل ويكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف، ويسير العلاقات الاقتصادية الدولية عموما، ويساعد في نموها بصورة مضطربة هنا دون ان ترتب على ذلك حدوث اضطرابات اقتصادية داخل أعضاءه، وكأي نظام، يجب أن تتوفر فيه جملة من العناصر، يمكن ذكر أبرزها:

- 1- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجه هذا النظام النقدي الدولي.
- 2- وجود عملة تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالالتزامات الدولية (سواء أكان ذهب أو عملات قابله للتحويل، او أصول تطرحها المؤسسات النقدية والتي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاص (SDR)
- 3- وجود آلية تكييف لموازن مدفوعات دول العالم.
- 4- وجود ترتيبات وإجراءات مؤسسية يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزز عمليات التمويل الدولي.

وقد مر النظام النقدي والمالي بمراحل مختلفة، ولكل مرحلة من مراحلها معطياتها وتأثيرها الخاصة على صعيد الاقتصاد الدولي بأطرافه ومراكزه ولاشك، أن مثل هذه العناصر التي يتطلبها عمل النظام، تتكامل فيما بينها من اجل تسهيل أو عرقلة عمل النظام تبعا لطبيعة هذه العناصر، ومدى فاعلية وكفاءة كل منها في أدائها لوظائفها.



"ومما يلاحظ أن الحاجة إلى وجود نظام نقدي دولي بدأت مع متسع المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية، ومع التعدد الواسع للعملات، والتي ظهر معها عدم استقرار أسعار تحويل هذه العملات بعضها إزاء البعض الآخر، أي تقلبات أسعار صرف هذه العملات، إذ نشأت في إطار ذلك بعض الوسائل التي تستخدم على نطاق المعاملات الدولية ومنها الحوالات والكمبيالات، وبعض النظم المبسطة الأخرى التي يراد منها تسوية المدفوعات بين عدة أطراف دوليه... وظهرت أسواق تبادل العملات في القرنين السابع والثامن عشر "كسوق امستردام"، ثم تطورت هذه الأسواق، حتى أصبح "سوق لندن" أهم أسواق المال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك نظرا لتطور انكلترا اقتصاديا، بفعل الثورة الصناعية "في النصف الثاني من القرن الثامن عشر" (كما جرى الحديث عنها في بحوث سابقه). ثم امتدت إلى فرنسا وألمانيا، ومن ثم إلى أمريكا، وكانت انكلترا هي الدولة الأكثر سيطرة على الاقتصاد العالمي "الإمبراطورية التي لا تغيب عن أرضها الشمس" وتعد قلب حركة المبادلات التجارية ومركزها، وهذا ما أعطى "سوق لندن" الأهمية، حتى الحرب العالمية الأولى، حيث كانت بريطانيا آنذاك المركز الأول للاقتصاد العالمي، لما لها من قوة اقتصاديه وعسكريه في مستعمراتها التابعة لها، مما جعل "الجنيه الأسترليني" هو العملة القابلة للصرف ذهبا والمقبول في تسوية المعاملات الدولية التي تسودها قاعدة الذهب "Gold Standard" لتمثيل الوحدة النقدية الأساسية.

"وفي عام 1870 انتشر النظام النقدي الذهبي ليشمل دول أخرى ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1900، الذي اتسمت فيه جميع الدول تقريبا – تأخذ بقاعدة الذهب، باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة "Silver Standard"، وبعض الدول تتبع النظام النقدي القائم على نظام المعدنين، أي "الذهب والفضة"، كما استخدمت بعض الدول لفترات محددة العملات الورقية غير القابلة للتحويل\*".

وخلاصة القول "ان أساس الذهب، يعد – من الناحية النظرية – آلية لتصحيح الأختلالات في موازين مدفوعات الدول المتبادلة، وان نظام الذهب، هو الذي ساد بشكل كلي تماما خلال الفترة 1870-1913، "اي حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط قيم عملات الدول بوزن معين منه... بعد أن أوصى "المؤتمر النقدي الدولي الأول الذي عقد في باريس عام 1876" بين عدد من الدول الأوروبية باستخدام نظام الذهب عالميا... وقد يختلف الاقتصاديين على تقييم الفترة بتفسيرات نظريه، ومهما اختلفت الآراء في قابلية نظام الذهب على تحقيق التوسع في المبادلات والمعاملات وفي انتظامها وأستقرارها، فأن ما يلاحظ هو أن الفترة التي ساد فيها هذا النظام، شهدت، استقرار

أسعار الصرف دون تقلبات واضطرابات واسعة... رغم ما يفسر أو يعزى إلى سيطرة بريطانيا على الاقتصاد البريطاني ودور الأسترالي، المعزز لدور الذهب في المبادلات الدولية، إضافة إلى استخدام النقود الأثمانية وارتفاع نسبتها في الإصدار النقدي خلال تلك الفترة".

وبعد اندلاع الحرب، العالمية الأولى، توقف العمل بقاعدة الذهب المتداول وأحل محله نظام السبائك الذهبية "رغبة منها في العودة الى حالة ما قبل الحرب، خصوصا بعد ان خيم على الأقتصاديات الصناعية مشكلة التضخم، وهكذا تغيرت الظروف المناسبة لبقاء نظام الذهب... وتناقصت الكميات الكافية منه للسيولة الدولية، مقابل تكديس مضطرد منه لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أول دولة، تمكنت من العودة إلى نظام الذهب عام 1919، بسبب وضعها المتقدم اقتصاديا وعدم تأثرها بآثار الحرب، وتزايد احتياطياتها الذهبية، إذ أن حصتها من الذهب تزايدت من 24% من الرصيد العالمي للذهب عام 1913 إلى 44% عام 1923، أي أنها حققت ارتفاعا كبيرا في حصتها من الذهب العالمي، تكاد تصل إلى الضعف، وهذا ناجم عن تزايد صادراتها إلى العالم الخارجي، وتحقيق فوائض في ميزان تعاملها التجاري معه"، ويلاحظ، ان الدول الصناعية، أرادت العودة إلى نظام الذهب تلاقيا من حدوث إشكالات واضطرابات في المبادلات الدولية، غير أنها اختلفت في الكيفية التي يتم فيها تحقيق هذه العودة، خاصة بعد تراجع بعض الدول الصناعية أرصدها الذهبية لصالح زيادة رصيد الولايات المتحدة الأمريكية كما أشير لذلك،... وأن مجمل هذه الصعوبات، التي رافقت العمل بنظام الصرف بالذهب وما أفرزته الأزمة الاقتصادية التي ظهرت بدايتها، في عام 1929، حيث ظهرت البدايات في أمريكا ثم انتقلت إلى دول أوروبا، ومن ثم لبقية دول العالم، دفعت بالعديد من الدول الى فرض الرقابة على الصرف لمواجهة العجز في موازين المدفوعات، وبالذات الدول المصدرة للمواد الأولية، "نظرا لأن الأزمة الاقتصادية وما رافقها من إيقاف التحويل إلى ذهب وإيقاف بيعه، والكساد الكبير الذي رافق الأزمة، أدى إلى تناقص صادرات الدول النامية، نتيجة انخفاض الطلب عليها بسبب هذا الكساد الاقتصادي، وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات". وقد خرجت انكلترا عام 1929 عن قاعدة الذهب تبعها الدول الأخرى... وأن أزمة الثلاثينات وما نجم عنها من آثار، ذات ارتباط بالنظام النقدي الدولي... واستمراره متسما بوجود خمس مناطق نفوذ، وكان من شروط قاعدة الذهب هو كما يقول (د. غازي صالح الطائي) ضمان صرف الأوراق النقدية على ما يقابلها من الذهب وبالعكس، وقد كان هناك ثلاثة انظمه نقدية تستند على قاعدة الذهب هي:



1. نظام الذهب المتداول Gold Circulation System

2. نظام السبائك الذهبية Gold Bullions System

3. نظام الصرف بالذهب Gold Exchange System

وطبقا لهذه القاعده، يقوم البلد بتسوية العجز في ميزان مدفوعاته نتيجة النقص في موجوداته الذهبية، ويتم ذلك تلقائيا، لأن التحول من هذه الأسعار يكون محددًا بكلفة نقل الذهب من بلد لآخر، من خلال تكاليف الشحن والتأمين، وتبقى أسعار الصرف تتأرجح ضمن هذه الحدود التي يطلق عليها نقاط الذهب او بنقطة خروج الذهب (تصدير) Gold export Point ونقطة دخول الذهب Gold Import Point (أستيراد).

ومنذ الحرب العالمية الأولى، تغيرت أساليب التمويل والتجارة وكذلك الاستثمار، وكانت النتيجة ان تعطل العمل بنظام قاعدة الذهب وأغفت الدول نفسها من جميع متطلبات السياسة النقدية، تحت وطأة الظروف المستجده، وتحول الأهتمام، لتحويل مجهودها الحربي عن طريق إصدار كميات هائلة من الأوراق النقدية، التي ادت بسبب قلة السلع والخدمات الى اضطراب الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار بصورة غير طبيعيه... وخلاصة القول، ان الحرب وما سببته من متاعب وما رافقها من خلق نقود ورقية دون غطاء ذهبي من قبل الحكومات لتمويل متطلبات الحرب والإجراءات الاقتصادية التي أعقبتها... دفع الحكومات للبحث عن وسائل فعالة لتدارك انهيار النظام الاقتصادي العالمي، فقد عقد مؤتمر اقتصادي عالمي في ايطاليا "جنوه" عام 1922، خصص لدراسة المشاكل النقدية والمالية التي أفرزتها الحرب....

ومع اقتراب الركود الاقتصادي الذي مهد لازمه عام 1929، أسرع البنك المركزي والمؤسسات النقدية وغيرها إلى تحويل موجوداتها الأسترلينية الى ذهب بشكل اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف تحويل عملتها إلى ذهب وذلك عام 1931، ووجد العالم نفسه في دائرة مفرغة تتوالى فيه الانخفاضات في أقيام العملات النقدية. وكان من ضمنها الدولار الأمريكي.

وفي عام 1934، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية، قانون احتياطي الذهب الذي ثبتت بموجبه سعرت عادل الدولار، "على أساس 35 دولار للأونس الواحد من الذهب الخالص" ومع نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939، اضطرت الدول ان تنصرف مرة أخرى بجميع طاقتها إلى الأهتمام بالمجهود الحربي "وتوقف نهائيا العمل، بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي، نظرا للظروف الاقتصادية والعسكرية التي عمت العالم اجمع، فأعيد العمل على فرض القيود الجمركية وغير

الجمركية بشكل أدى إلى تخفيض في حجم المبادلات التجارية الدولية وانخفاض النمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح".

وبعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية، أفرزت الظروف عوامل ومعطيات حثت على ضرورة العمل على إنشاء نظام نقدي دولي جديد، يتم فيه تحقيق وحدة هذا النظام عالميا، وعقدت الدول المتحالفة في تموز من عام 1944 مؤتمرا دوليا في مدينة بریتونوودز "Bretton Woods" في ولاية نيوهامشبريالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر ممثلون عن (44) دولة، وعقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة، قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وقد تركز اهتمام المؤتمر على بحث ومناقشة مشروعين احدهما تقدمت به بريطانيا، وعرف باسم مشروع او خطة هوايت، وشاركت الدول الاشتراكية آنذاك كما شارك الأتحاد السوفيتي، وأنسحب منها، ولم ينضم إلى الاتفاقيات التي خرج بها المؤتمر، بسبب الأختلاف على الأسس التي اعتمدت، المخالفة للأسس التي يعتمدها الأتحاد السوفيتي... هذا وقد عرف هذا النظام بنظام (بریتونوودز)، حيث اثبت هذا النظام فعالياته على الرقابة على العلاقات الاقتصادية والى تحقيق الأهداف المشتركة، التي توخاها واضعو هذا النظام، ومنها:

- تمركز القوه في أيدي عدد قليل من الدول.
- وجود تجمع معين يعبر عن مصالح تلك الدول .
- إخراج قوة مهيمنة تستطيع الأخذ بزمام القيادة، وكانت هذا النظام مهيمن على من قبل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدى تمركز القوة السياسية والاقتصادية في أيدي تلك الدول إلى إصدار القوانين الخاصة وفرضها... الخ.

وبهذا الصدد يقول "د. صالح ياسر حسن" وبالمقابل، فقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ميلاد عدد كبير من المنظمات، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أو عسكرية... الخ، والمتباينة في حجمها واختصاصاتها، وظل عددها يتضخم باستمرار بحيث تجاوز المئات من المنظمات الحكومية والآلاف من المنظمات غير الحكومية... وان انتشار هذه المنظمات بعد الحرب، يترجم جملة من الحقائق، لابد من الإشارة إليها... بقوله أيضا "أنها تترجم واقع الترابط والتداخل بين مكونات الاقتصاد العالمي، وتعتبر، في الوقت نفسه، عن حالات الإنقسام والتمايز والمشاعر المركبة، التي تميز سلوك مختلف الدول الناجم عن اختلاف الأنظمة الإجتماعية – الإقتصادية السائدة فيها، فعلى سبيل المثال أدى انشطار العالم، في مرحله تاريخيه محدد، إلى قطبين كبيرين:



الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية، إلى تبلور صيغ تنظيمية تعبر عن هموم وتطلعات كل قطب على الصعيد الاقتصادي، فظهرت منظمات اقتصادية:

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.E.D) ذات التوجهات الرأسمالية، مقابل مجلس التعاون الاقتصادي "السيف" او "الكوميكون كما يسمى أيضا" وهو تجمع للدول الأشتراكية\*\* وأن العلاقات الاقتصادية، تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والأستيرادات "السلعية والخدمية" وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة الى تحويلات رأسمالية من جانب واحد... إلى غيرها من المعاملات، التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات ويمكن ان يختلف بعض الكتاب أو الجهات ذات العلاقة في تقسيمها، غير انه يمكن ان تقسم إلى قسمين:

▪ المعاملات التجارية، والتي تشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدول المعنية او تسمى هذه

المعاملات "بالميزان التجاري او الحساب الجاري" CurrentAccount

▪ المعاملات الرأسمالية، التي تشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدول المعنية، وتسمى هذه

بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأسمالي Capital Account، كما ويتضمن حركة الأشخاص

من وإلى الدول المعنية.

وبالطبع لا بد وان تتمتع بحقوق والتزامات فيما بين هذه الدول على أن جميع هذه المعاملات

تدون في ميزان المدفوعات، وتسجيل المعاملات، تعتبر مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك "كما

يشير بعض الاقتصاديين"

1- ان تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات، انما ينعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية

ومعطيات الاقتصاد الوطني، سواء من وجهة نظر محليه او دوليه.

2- تشكل درجة اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي، وهي مقياس دولي للبلد المعني.

3- أما هيكل هذه المعاملات، فهي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية التنافسية ودرجة استجابته

للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي

4- ميزان المدفوعات، يساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية

وتخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية او تصميم السياسات المالية والنقدية

وكذلك تعد ضرورة للبنوك والمؤسسات والأشخاص، سواء بصوره مباشره او غير مباشره ضمن مجالات التمويل والتجارة الدولية.

## المطلب الثاني: وظائف النظام النقدي والمالي الدولي

يتألف النظام النقدي والمالي من القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات التي تحددها الدولة بهدف إصدار النقد وتنظيمه وهذه الأنظمة عديدة ومتنوعة ومتكاملة لا تتعارض مع فيما بينها وإنما تتكامل لخدمة النظام النقدي.

1- تحديد قيمة النقد الأساسية إن هدف أي نظام نقدي هو تحديد قيمة وحدة النقد الوطنية وعلاقة هذه الوحدة مع النقود الأجنبية لأن هذا التحديد ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني والمحافظة على قابلية تحويل النقود الوطنية إلى عملات أجنبية لما في ذلك من آثار جانبية على التجارة الخارجية والاستثمارات وتوازن ميزان المدفوعات.

2- يحدد النظام النقدي آليات الإصدار كيف تصدر الدولة النقد وما هي إحتياطاته؟، هل هي ذهب أم فضة أم الناتج الوطني؟ وما هي إجراءات التداول والقواعد الناظمة له.

3- تحديد عدد وحجم ودور المؤسسات النقدية في إدارة النظام النقدي وهنا يكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا وتكون المصارف التجارية والبورصة والمؤسسات الإستثمارية والمالية أداة تنفيذ الأنظمة والقوانين فالعلاقة مباشرة بين المشرف والمنفذ للسياسة النقدية .

4- تهدف الإجراءات و التنظيمات والمؤسسات النقدية لتحقيق التوازن والاستقرار فإذا لم تنفذ الأنظمة سوف تحصل الإختناقات والإنحرافات وتحصل الفوضى النقدية، وإذا إلتزمت المصارف بالتعليمات يتحقق الاستقرار وينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني.

5- الإدارة الناجحة للنظام النقدي وذلك من خلال سلطة المصرف المركزي على المصارف التجارية و على المؤسسات المالية بحيث يراقب كل عمل او تصرف ليضمن الاستقرار ومنع الإنحراف .

6- يسعى كل نظام إقتصادي لتحقيق أهداف المنظمة الاقتصادية أو سياسة الدولة الاقتصادية بما ينعكس ذلك إيجابا على حياة المواطنين.

## المطلب الثالث: معايير كفاءة النظام النقدي والمالي الدولي

1- معيار نمو التجارة الدولية: كلما أسهم نظام النقد والمالي الدولي السائد في نمو التجارة الدولية، أي في نمو حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول والمناطق المختلفة، دل ذلك على كفاءة النظام في تأدية وظيفة هامة تلزم لنمو الرأسمالية واستمرار نموها، وهي اتساع حجم السوق.<sup>1</sup>

ولقد سعى نظام النقد الدولي عبر تطوره إلى تحقيق هذا المعيار، سواء في ظل قاعدة الصرف بالذهب، كونها ساعدت على تسهيل عمليات التبادل الدولي، كما عملت على تشجيع التطور السريع للتجارة الدولية، نفس الشيء يقال في ظل نظام بروتوودز، فقد اتسعت التجارة الدولية بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك جزئياً إلى التحرر التدريجي للنظم التجارية وترتيبات التجارة الخارجية.

2- معيار تحقيق الاستقرار في الأسعار: المقصود بهذا مدى قدرة النظام السائد في كبح أو منع قوى التضخم أو قوى الانكماش في الدول الرأسمالية الكبرى التي ينعكس أثرها على مستوى الأسعار العالمية. فإذا استطاع نظام النقد الدولي بما يرسمه من قواعد متفق عليها من حصر نطاق مفعول هذه القوى في أقل الفترات الزمنية الممكنة، عن طريق إجراءات التصحيح التي يكفلها، فإنه يسهم بذلك من التلطيف من حدة الأزمات النقدية التي كثيراً ما يتعرض إليها النظام الرأسمالي في أي دولة.

3- معيار التنسيق بين الاختلال الداخلي والخارجي: المقصود بذلك ضرورة أن يكون للنظام السائد مساهمته الإيجابية الملموسة في علاج الاختلال الداخلي الذي كثيراً ما ينشأ في اقتصاديات الدول الرأسمالية، وذلك عن طريق إحداث التناسق أو الصلة بين إجراءات التصحيح للاختلال الداخلي وإجراءات التعامل الخارجي وحصر تبديد الموارد على التنسيق في أضيق الحدود الممكنة.

فكلما كان للنظام النقدي الدولي فاعلية في المساهمة في علاج الاختلال الداخلي (مثل حالات التضخم والانكماش) بأقل تكلفة ممكنة، كلما عظمت فوائده للدول الرأسمالية. والواقع أن هذه الوظيفة كانت من أهم الوظائف التي يؤديها نظام النقد الدولي القائم على قاعدة الذهب التي سادت في الماضي، حيث كان الاختلال الداخلي (التضخم أو الانكماش) يعالج عن طريق التغيير في

<sup>1</sup> - رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 1، 1994، ص 77.

حركات الذهب وما يجره ذلك تغيرات في الأسعار النسبية، كما أن الاختلال الخارجي (العجز أو الفائض) كان يعالج عن طريق التغيرات الداخلية.

ويعتبر الاقتصاديين وخبراء الشؤون النقدية الدولية أن الاعتماد على المعايير سالفه الذكر للحكم على كفاءة نظام نقدي معين يبقى أمرا نسبيا، ذلك لما تتميز به العلاقات الاقتصادية الدولية من درجة تعقيد، لكونها تحتوي أيضا على قضايا ومتغيرات فنية دقيقة، بموجب ذلك يظهر خلافا شديدا حول تشخيص واقع الخلل الأساسية في النظام، وببذلك فإن الحكم على كفاءة النظام يعد أمرا صعبا في هذه الحالة، حيث تفرض القوى الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية التي تسود فترة زمنية معينة نظاما نقديا يتلاءم أوضاع البلدان الأكثر قوة بعيدة كل البعد عن مصالح البلدان النامية خاصة. كما أنه من الخطأ التسليم بأن النجاح في الحالات الثلاثة السابقة يعود فقط إلى حسن كفاءة النظام النقدي السائد، حيث أن السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) الأخرى التي تطبقها حكومات الدول المختلفة كثيرا

ما تكون عاملا من عوامل النجاح أو الفشل في هذه الحالة.<sup>2</sup>

<sup>2</sup> - بن ساعد عبد الرحمن، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 6-7 .

## محتوى المحور الثاني

### التبادلات قبل ظهور النظام النقدي والمالي الدولي

#### الأهداف التعليمية

- معرفة تطور المبادلات محليا ودوليا.
- معرفة طرق تسوية المدفوعات في عملية التبادل التجاري.



## المحور الثاني: التبادلات قبل ظهور النظام النقدي والمالي الدولي

يستهدف الإنسان في نشاطه الاقتصادي إشباع حاجاته المتعددة معتمداً في ذلك على ما يوفره لنفسه من خلال إتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل بإتساع نطاق التبادل بين الأفراد حيث يستطيع الفرد إشباع حاجاته عن طريق مبادلة ما تخصص في إنتاجه مع ما ينتجه غيره، ثم تطور بعد ذلك ليصبح التبادل عن طريق تبادل سلعة ما بالنقود.

### المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية

تعد التجارة من أهم وأعرق الأنشطة التي مارسها الإنسان منذ القدم، والتي كانت سببا في حدوث تطورات كبيرة في نظام الحياة الإنسانية للأفراد في مختلف أرجاء العالم، ويعود تاريخ التجارة إلى 10 آلاف عام قبل الميلاد، حيث كانت التجارة آنذاك متركزة على تربية المواشي والمتاجرة فيها كونها من أبرز الموارد الغذائية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من المواشي في صناعة الملابس، ومن مرور الوقت ظهرت عمليات المقايضة التي يحصل بموجبها أحد الأفراد على سلعة يحتاج إليها من شخص آخر مقابل حصوله على سلعة مختلفة منه، وبهذا يستفيد الناس من السلع المختلفة بعمليات المبادلة فيما بينهم، لكنّ عملية المقايضة كانت تشترط وجود رغبات مختلفة بين أفراد يمتلكون سلعاً مختلفة وهذا الأمر قد لا يتوفر دائماً مما يؤدي إلى فشل العديد من عمليات المقايضة بين الناس.

ومع مرور الوقت بدأت تظهر بعض العمليات التجارية بعيداً عن المتاجرة بالمواشي، مثل المتاجرة بالأصداف وبعض المواد الثمينة التي بدأت تستخدم كوسيلة للتبادل التجاري على غرار ما تستخدم به الأموال في الوقت الحاضر، ومن أبرز ما ساعد على استخدامها في ذلك أنها صعبة التزوير ولا يمكن الحصول على كميات كبيرة منها بسهولة لأنها تنتج بشكل طبيعي ومحدود، فضلاً عن قدرة الأصداف التي تم استخدامها آنذاك كوسيلة للتبادل التجارية على تحمل بعض الظروف لصلابتها وقوتها، ثم بدأ استخدام بعض المعادن في عمليات التبادل التجاري مثلاً: النحاس، الذهب، البرونز والفضة كنوع من أنواع العملة لتوفير قدر من المرونة في الحصول على مختلف أنواع السلع والخدمات التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية.

وبدأ بعد ذلك الاستخدام الأولي للعملة النقدية المصنوعة من بعض المعادن، والتي كانت تُختم ببعض الرموز القديمة التي تعطيها رونقاً وجمالية عالية، وكانت هذه السلوكات تصنع من



الذهب أو الفضة أو من معادن الأخرى، وعلى الصعيد التجاري فقد ظهرت بعض أنواع التجارة القديمة مثل تجارة الحرير والأقمشة والورق والبارود، وبدأت بعد ذلك تظهر الأسواق التجارية البسيطة التي تنشط فيها عمليات البيع والشراء، ثم بدأت عمليات التجارة تأخذ الطابع الخارجي من خلال تسيير القوافل التجارية عبر طرق التجارة القديمة للاستفادة من بعض السلع التي يتم إنتاجها في بعض مناطق العالم، مما ساهم في انتشار العديد من السلع على نطاق واسع وعدم اقتصره على المناطق التي يتم إنتاج هذه السلع فيها.

ثم ظهر استخدام النقد الورقي في عمليات البيع والشراء في الأسواق التي بدأت تتسع رقعتها وتأخذ شهرة وانتشاراً ورواجاً بين الناس، ومع بداية الحملات الاستكشافية للعديد من مناطق العالم أصبحت العمليات التجارية أكثر مرونة وأصبح بالإمكان نقل السلع النادرة إلى أماكن كان يصعب فيما قبل نقل المواد والبضائع التجارية منها وإليها، وأصبحت هناك رحلات تجارية موسمية إلى بعض المناطق والجزر لفتح أبواب التجارة في مواسم بعض السلع ليستفيد التجار من هذه المواسم بأكبر قدر ممكن، ولتصل هذه السلع الموسمية إلى مناطق بعيدة بعد حفظها ونقلها بأسلوب مناسب بين منطقة الإنتاج ومناطق البيع والاستهلاك، وبدأت تُعقد العديد من الاتفاقيات التجارية، كما ظهرت بعض جهات الاستثمار التي أسست الشركات التجارية ليتم فيها تطبيق العديد من الأفكار التجارية والاستثمارية، وتصبح جزءاً من الواقع التجاري، مما أدى إلى ظهور قوى تجارية عالمية ضخمة مع مرور الوقت.

## المطلب الثاني: نظام المقايضة

### 1- نشأة وتعريف نظام المقايضة

يستهدف الإنسان في نشاطه الاقتصادي إشباع حاجاته المتعددة معتمداً على ذلك ما يوفره لنفسه وما يقدمه له أفراد المجتمع من السلع والخدمات، من خلال اتساع نطاق التخصص و تقسيم العمل بآتساع نطاق التبادل بين الأفراد، حيث يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته من السلع والخدمات المختلفة عن طريق مبادلة ما تخصص في إنتاج مع ما ينتجه غيره من الأفراد.

فعلى سبيل المثال لو تخصص فرد في إنتاج الملابس فإن ما ينتجه منها خلال العام يتجاوز بمراحل ما يلزم لسد حاجته منها، في نفس الوقت الذي لا ينتج فيه شيئاً من ضروريات الحياة



الأخرى من السلع والخدمات، وكما سوف يتضح لنا فيما بعد أن مثل هذا تطور مقابل في استعمال النقود وأدوات الائتمان.

لا خلاف أن الناس استعملوا النقود منذ أمد طويل إلا انه لا ريب في أن المجتمع البشري قد عرف في مبدأ الأمر نظام المقايضة، قد تفي المقايضة بإحتياجات إقتصاد بدائي دون ما ضرورة لإستعمال النقود. ولكن ما أن تترقي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء بإحتياجات المجتمع، عند إذن يحاول المجتمع مدفوعا بضغط الحاجة إلى مرحلة إستنباط وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات، أي ينتقل المجتمع إلى مرحلة إستعمال النقود أي إلى إنتقال سلعة معينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة بغيرها من السلع والخدمات للقيام بدور النقود بعد ما تشبعت ميادين تقسيم العمل و اتسع نطاق التبادل.<sup>1</sup>

وهكذا نشأ "نظام التبادل" وبدأت المجتمعات تتحول من مرحلة الإنعزالية الاقتصادية البدائية والإكتفاء الذاتي إلى مرحلة جديدة هي مرحلة إقتصاد المبادلة فقد كانت أول صورة من صور المبادلة التي عرفها الإنسان هي المقايضة استمر فيها فترة طويلة حتى ظهر التاجر المتخصص، ثم بدأ إقتصاد التبادل يفرض وجوده مع استقرار نظام السوق، ومع تعدد السلع المنتجة وتباين حاجات الأفراد واختلاف أذواقهم، بدأت صعوبات هذا النظام تتزايد تدريجيا حتى أصبح من المستحيل إستمراره، وأصبح من الضروري البحث عن صورة أخرى للتبادل تحل محله، هكذا اكتشف الإنسان بالتجربة فكرة النقود كوسيلة للتبادل أولتها "تطور في العلاقات الإقتصادية للأفراد والجماعات.

كان كل فرد ينتج ما يحتاجه شخصيا لنفسه، ومن هنا نشأت المقايضة كأول صورة من صور التبادل التي عرفها الإنسان في مراحل تطوره الأولى، وعلى هذا فالمقايضة ما هي إلا عملية تبادل السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى إن أمكن دون إستخدام النقود مثلا مبادلة قمح بماشية أو إستئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصوله على قدر من المحصول العيني، ومهما كانت عيوب نظام المقايضة، فالذي لاشك فيه أنها نظام أدى دوره التاريخي بنجاح

<sup>1</sup> - سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، ، رئيس قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018



عندما كان عدد السلع قليلا وأنواعها محدودة وحاجات الإنسان سهلة وغير معقدة، الأمر الذي أدى إلى إنبهار هذا النظام تماما.<sup>1</sup>

وعندما دعت مقتضيات النمو الاقتصادي وانتشار ظاهرتي التخصص وتقسيم العمل واتساع نطاق المبادلة، أن نحاط علما بالعيوب التي لحقت بالمقايضة وجعلتها نظاما جامدا غير صالح للوفاء بمستلزمات النظم الاقتصادية الحديثة. وينطوي أسلوب المقايضة على تقديم الأفراد لسلع وخدمات مقابلها من غيرهم من الأفراد، وحيث أن وظيفة النقود هي تسهيل عمليات التبادل و إحلل التبادل النقدي محل المقايضة، فقد جرى العرف في كتب النقود والبنوك الدراسية على تأكيد فاعلية النقود كوسيلة للتبادل، ببيان مدى الصعوبات الناشئة عن المقايضة، وفي الحقيقة، فإن الصعوبات نظام المقايضة تمثلت في تلك الشروط القاسية التي يتطلبها إنجاز عملية المقايضة، ولمعرفة تلك الصعوبات دعنا<sup>2</sup> نتصور أن هناك إقتصادا ما يقوم على التخصص وتقسيم العمل ولكنه لا يعرف النقود، ومن ثم يأخذ فيه التبادل شكل المقايضة المباشرة، فإذا كان هناك شخص ما ينتج قمحا ولكنه يرغب في الحصول على رأس من الماشية، ففي هذه الحالة لا بد أن يبحث هذا الشخص عن شخص آخر لديه رأس من الماشية ويرغب في نفس الوقت في الحصول على القمح، فإذا وجد هذا الشخص فإنه يستطيع أن يبادل القمح في مقابل رأس الماشية، معنى هذا أن المقايضة المباشرة تستدعي ضرورة تحقيق التوافق المزدوج للطلبات، وإذا كان هذا الأمر صعبا في إقتصاد بسيط به عدد محدود من السلع، فإنه يصبح من قبيل المستحيل عندما يكون هناك عدد كبير من السلع و لك أن تتصور مدى التعقيد الذي يمكن أن يحدث إذا كان منتج الأحذية لا يرغب قمحا بل يرغب في شيء آخر فهنا يتعين أن تنشأ عمليات متتالية من التبادل ربما تمتد إلى عدد لا يمكن متابعته حتى نظريا.

## 2-أنواع المقايضة :

أ- مقايضة السلع: يعد هذا النوع من أنواع المقايضة الأشهر بينها، حيث يتم فيه إجراء تبادل بين سلعتين استهلاكيتين، مع وجود حاجة لكل طرف من أطراف التفاض إلى السلعة التي يملكها الطرف الآخر وهذا ما يسمى بالمصادفة المزدوجة.

<sup>1</sup> - إبراهيم محمد غزلان، كتاب قراءات في النقود والبنوك و الدورات الاقتصادية، الإسكندرية، د س ط، ص 56.

<sup>2</sup> - ميراندا زغلول رزق، كتاب النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة بنها ص 20.

ب-مقايضة الخدمات: يتم المقايضة بين جملة من الخدمات أو الأعمال الفنية بين طرفي يختص كل واحد منهما في مجال محدد، كأن يتم مقايضة الخدمات العلاجية أو خدمات المحاسبة العامة بالخدمات الميكانيكية.

ج-المقايضة الإعلانية: يعد هذا النوع من أنواع المقايضة الأحدث بينهما، والأكثر استخداما في الحياة المعاصرة، ويعتمد على وجود المساحات الإعلانية التي تبيعها بعض الشركات مقابل أن يكون للشركة الأخرى حق الدعاية والإعلان عن نفسها ضمن تلك المساحة.

### 3-الصعوبات التي تواجه المقايضة:

أ-صعوبة إيجاد التوافق بين رغبات الأفراد: أول صعوبة تواجهها هي ضرورة تحقيق التوافق المزدوج للرغبات عند التبادل، فالشخص الذي يرغب في مبادلة سلعة الصنف القمح لا بد و ان يبحث عن منتج للقمح ويرغب في نفس الوقت في الحصول على سلعة الصنف وعلمنا أن نتصور مقدار الجهد والعناد الذي يتحملها لفرد في سبيل البحث عن غيرهم من توافق معهم الرغبة في الحصول على نفس السلع محل التبادل وتزايد صعوبة توافق الرغبات إذا علمنا أن هذا التوافق يجب أن يكون ليس فقط في نوع السلع محل التبادل بل يكون التوافق في وجود السلع وزمان ومكان الإستلام والتبادل أن هذا نادرا ما يتواجد، وفي ذلك بيان لمدى الصعوبات المتوقعة لاحتمالات التوافق في الرغبات.<sup>1</sup>

وإذا افترضنا أنه تحقيق التوافق المزدوج للرغبات فإن ذلك يكفي في حد ذاته لقيام المقايضة إذ لا بد من توفر وسيلة للتحاسبات يقبلها طرفا المقايضة فمثلا، ما هي كمية القمح التي سيطلعها صانع الأحذية في مقابل التخلي عن زوج واحد من الأحذية الذي ينتجها؟ وهل سيقبل منتج القمح نسبة المقايضة هذه؟ وما هي نسبة التي يتعين على أساسها أن تتم المقايضة؟ وهكذا بالنسبة لجميع السلع الموجودة في المجتمع، وبالطبع كلما تعددت السلع التي يتعين مبادلتها عن طريق المقايضة، فإن نسب المقايضة سوف تتعد بدرجة كبيرة ولهذا تتطلب المقايضة أن يلم كل طرف من أطرافها بمعلومات كاملة عن عدد لا حصر له من نسب مقايضة لكافة السلع الداخلة في التبادل، ومن المعروف أن تكلفة الحصول على هذه المعلومات ليست بالشئ الهين بل تتطوع على بذل الجهد ووقت كبيرين كان يمكن أن يخصص في تحقيق مزيد من الإنتاج، لا علاوة على حدوث

<sup>1</sup> - إبراهيم محمد غزلان كتاب قراءات في النقود والبنوك والدولارات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص30



الكثير من المغالطات والأخطاء في عملية تقويم كل سلعة بدلالة عدد كبير جدا من السلع الأخرى مثلا لو تداولت مائة سلعة في هذه السوق لاقتضى الأمر تقدير 49500 نسبة مقايضة ومما سبق نجد أنه في غياب مقياس موحد للقيمة فإنه يلزم أن ينفق المتعاملون الجزء الأكبر من وقتهم وجهدهم في محاولة الوصول إلى قياس لنسب التبادل الحقيقية بين السلع المختلفة.

ب-صعوبة تجزئة كثير من السلع والخدمات وإيجاد معيار تقاس به قيم هذه السلع والخدمات:

قد تحول صعوبة وأحيانا استحالة تجزئة أنواع عديدة من السلع من إنجاز المقايضة، فقد يرى مربى الماشية الذي يرغب في الحصول على قمح أن رأس من ماشيته تساوي خمسين كيله من القمح وإذا كان لا يحتاج إلا 25 كيله من القمح، فكيف تتم عملية المقايضة وما يحتاجه من القمح لا يساوي إلا نصف رأس الماشية وهي لا تقبل التجزئة وهكذا، فالصعوبة الثالثة من صعوبات المقايضة هي عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

ج-صعوبة تخزين السلع والخدمات: هناك صعوبات أخرى تنشأ عن غياب النقود، فإذا أراد شخص أن يدخر جزءا من إنتاجه ليستهلكه أو يبادل به غيره من السلع في المستقبل فلا بد أن يحتفظ به في صورة سلعية، زراعية ربما يصيبها التخزين بالتلف أو العطب أو تنقص قيمتها وقد يؤدي به إلى أن يندفع في إهلاكها بسرعة أو أن يقوم بمبادلتها بسلعة أخرى قد لا يكون بحاجة إليها أو قد يقبل شروط للمقايضة ما كان ليقبلها لو كانت لسلعته قابلة للتخزين لفترة طويلة ومن هذا تتضح صعوبة التخزين بعض السلع نتيجة لصعوبة نقل هذه السلع من مكان لآخر.<sup>1</sup>

د-صعوبة إيجاد مقياس للدفع المؤجل: في ظل نظام المقايضة نجد أيضا صعوبة عند وجود عملية دفع مؤجل، ففي مثالنا السابق إذا أعطى منتج الصوف إنتاجه من الصرف إلى منتج القمح، ثم تعهد منتج القمح بتقديم القمح سدادا للصوف ولكن في فترة زمنية مستقبلية، فإن هناك عديدا من المخاطر تنشأ في هذه الحالة، كذلك قد يحدث أن تتلف السلعة أين سيتم الدفع بها لو تدهورت جودتها بسبب الاحتفاظ بها لأوقات طويلة ونتيجة لكل هذه الصعوبات وغيرها تطورت عملية المقايضة تدريجيا حتى تعرف الإنسان على النقود كوسيلة للتبادل تتلافى كثيرا هذه الصعوبات ومن هنا بدأ نظام المقايضة يتقلص تدريجيا حتى كاد أن يختفي تماما تحت وطأة ظهرت الأسواق المنظمة و التجار المخصصين وذلك لإنتشار المزيد من أفكار التخصص و تقسيم العمل،

<sup>1</sup>-سامي السيد، النقود و البنوك و التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره ص35.

فقد أصبح الفرد مهياً أن يوكل إليه تنفيذ عملية جزئية صغيرة من العملية الإنتاجية ومع ذلك فحتى بعد وصول فترة النقود إلى درجة عالية من التقدم والإرتقاء في الوقت الحاضر، فهناك بعض الحالات التي يكون فيها التبادل عن طريق المقايضة أمراً شائعاً بل وربما مرغوب أيضاً في بعض الدول المتخلفة إقتصادياً وحتى في الدول المتقدمة عندما تفقد النقود قيمتها الحقيقية بشكل واضح كما هو الحال في حالات التضخم الجامع وفي ميدان المبادلات التجارية الدولية قد تصبح المقايضة وسيلة مرغوبة عندما يكون التبادل بين بعض الدول العملات الضعيفة غير الإرتكازية حتى لا تمثل قيمة حقيقية لعدم إمكانية تحويلها إلى ذهب أو إلى عملات أجنبية أخرى من العملات القوية<sup>1</sup>.

ذ-صعوبة تأجيل الاستهلاك: جبل الإنسان على الاحتياط للمستقبل، فغالبية الأفراد يستهلكون أقل مما ينتجون. ويحتفظون بجزء من إنتاجهم الجاري لاستهلاك المستقبل. وذلك تفادياً لما قد يحمله المستقبل من تغيرات غير متوقعة. أو أملاً في توفير حياة أفضل في المستقبل. وفي ظل نظام المقايضة، أو في ظل اقتصادي طبيعي، لا توجد طريقة لتأجيل الاستهلاك سوى الاحتفاظ بذلك الجزء من الإنتاج الجاري، الذي لا يراد استهلاكه، على شكل مخزونه على شكل سلعي، يعرضه للكثير من المخاطر، قد يكون أقلها تعرض قيمة مخزونه للانخفاض وأكثرها تعرض كل مخزونه للتلف. وهذا بالإضافة إلى ما يتحمله الفرد من تكلفة تخزين قد تكون مرتفعة بالنسبة للسلع ذات القيمة المنخفضة والحجم الكبير. كما أن احتفاظ الفرد بثروته على شكل حقوق على الغير قد يعرضها للضياع، جزئياً أو كلياً، إذا لم يف الغير ببعض أو بكل ما عليه من التزامات. هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديد الكيفية التي يمكن بها رد هذه الحقوق في المستقبل.

من كل ما سبق، يتضح لنا أن نظام المقايضة، وإن كان نظاماً كافياً لمقابلة احتياجات التبادل الذي يقره التخصص وتقسيم العمل على المستوى القبلي، إلا أنه لا يعتبر كافياً لمقابلة المتطلبات نظام اقتصادي متطور لا يعتمد على التخصص البسيط فحسب وإنما يستند إلى التخصص الدقيق الذي يقوم فيه كل فرد بإنتاج جزء ضئيل من سلعة، قد لا يكون في حاجة إليها ولكن ينتجها للآخرين لا يعرفهم ولا تربطه بهم أي رابطة.

### المطلب الثالث: نشأة النقود

<sup>1</sup> - سامي السيد، المرجع السابق 36.



## 1- نشأة وتعريف النقود:

إن دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الأساسية والهامة لارتباطها وتأثيرها بكثير من المشكلات الاقتصادية وانعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية وإذا نظرنا إلى المجتمع الذي يعيش فيه اليوم لوجدنا أن النقود تمثل طرفا في معظم ما يدور بيننا من معاملات يعبر بها الناس عن قيم ما يتبادلونه من السلع والخدمات و يقبلونها في الوفاء بكافة المدفوعات، وتستغل بانتقالها من شخص إلى آخر في كل زاوية من زوايا النظام الاقتصادي، ولهذا كان لنقود من الأهمية ما يهيئ لها الاستقلال كفرع من فروع الدراسات الاقتصادية، وكانت الإدارة السليمة للنقود تمثل هدفا جوهريا من أهداف السياسة الاقتصادية الراشدة، ويستهدف الإنسان في نشاطه الاقتصادي إشباع حاجته المتعددة متعمدا في ذلك ما يوفره في نفسه أو ما يقدمه له أفراد المجتمع من السلع والخدمات، من خلال اتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل باتساع نطاق التبادل بين الأفراد، حيث يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته من السلع والخدمات المختلفة عن طريق مبادلة ما تتخصص في إنتاج ما ينتجه غيره من الأفراد.

فعلى سبيل المثال لو تخصص فرد في إنتاج الملابس فإن ما ينتجه منا خلال العام يتجاوز بمراحل ما يلزم لسد حاجاته منها، وفي نفس الوقت الذي لا ينتج فيه شيئا من ضروريات الحياة الأخرى من السلع والخدمات، إن مثل هذا التطور لم يكن ممكنا لو لم يصاحبه تطور مقابل في استعمال النقود وأدوات الإتمان.

مرت النقود خلال تاريخها الطويل بتطوير تدريجي حتى بلغت الصورة التي نعرفها اليوم متأثرة في ذلك بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البشرية منذ العصور الأولى، ومأثرة في الوقت نفسه في اتجاهات ذلك التطور، فقد كان للنقود دور مهم في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعاشية أو على مستوى المجتمع عموما، ومع أنه لا خلاف في أن الناس قد استعملوا النقود منذ أمد طويل إلا أنه لا ريب في أن المجتمع البشري قد عرف في بادئ الأمر نظام المقايضة، فقد تفى المقايضة باحتياجات اقتصادي بدائي دون ضرورة لاستعمال النقود، ولكن ما إن ترقى العلاقات الاجتماعية حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجات المجتمع، عند إذن يحاول المجتمع مدفوعا بضغط الحاجة إلى مرحلة استنباط وسيلة أفضل للتداول السلع والخدمات، أي ينتقل المجتمع إلى مرحلة استعمال النقود، أي إلى انتقال سلعة معينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة بغيرها من السلع



والخدمات للقيام بدور النقود بعد ما تشبعت ميادين تقسيم العمل واتساع نطاق التبادل وهكذا نشأ نظام التبادل وبدأت المجتمعات تتحول من مرحلة<sup>1</sup> الانعزالية الاقتصادية البدائية والاكتفاء الذاتي إلى مرحلة جديدة هي مرحلة اقتصاد المبادلة فقد كانت أول صورة من صور المبادلة التي عرفها الإنسان هي المقايضة والذي إستمر فيها فترة طويلة حتى ظهر التاجر المتخصص، ثم بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده مع استقرار نضام السوق، ومع تعدد السلع المنتجة وتباين حاجات الأفراد واختلاف أذواقهم، بدأت صعوبات هذا النظام تزايد تدريجيا حتى أصبح من المستحيل استمراره، وبات من الضروري البحث عن صورة أخرى للتبادل لتحل محله، وهذا اكتشف الإنسان بالتجربة فكرة النقود كوسيلة للتبادل أولتها ضرورات تطور طويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات .

النقود: هي وحدة التبادل التجاري، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بالأسلوب التبادلي القديم القائم على تبادل السلع مباشرة، ويأتي معنى كلمة العملة من كلمة التعامل، ويقصد بها شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به، ويمكن تداول هذه العملة مع عملات أخرى في سوق الصرف الأجنبي أو سوق الفوركس حتى تكون للعملة قيمة بالنسبة للعملات الأخرى.

## 2-أنواع النقود:

2-1-النقود السلعية: إن اتساع عمليات التبادل السلعي بين الأفراد والجماعات وصعوبة هذه العملية دفع بالجماعات الإنسانية إلى التفكير باختيار سلعة معيارية يستطيعون من خلالها تقديم السلع الأخرى، وتحت ضغط ازدياد المبادلات والرغبة في تيسيرها بدأت النقود السلعية تدخل عصرها جديدا بعد اكتشاف المعادن واستخدام الإنسان النحاس كوحدة نقدية ثم الفضة والذهب والحديد والزنك والقصدير، وقد سهلت هذه النقود عملية التبادل إلى حد كبير للأسباب التالية:

قابليتها للتجزئة دون فقدان أي قدر من قيمتها، وسهولة الحمل والتخزين والنقل، وإمكانية تجانس وحداتها وسهولة التصنيف، و الندرة النسبية واستقرار المعروض منها مثل الذهب لمحدودية إنتاجه، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع قيمتها التبادلية واستقرارها، وبالتالي لا يؤثر على قيمة الوحدة النقدية كثيرا.

<sup>1</sup> - سامي السيد، النقود و البنوك و التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص40.



2-2-النقود المعدنية: إن إقرار استعمال هذه المعادن كوحدات نقدية قد زاد من قيمتها من خلال خلق منوع جديد من الطلب النقدي على هذه الوحدات المصنوعة وخصوصا من الذهب وأصبح طلبا مركبا يتضمن الطلب عليه لأغراض صناعية ولأغراض الزينة مما زاد في القوة الشرائية عليه كوحدة نقدية.

2-3-النقود الورقية: مع توسع العمليات التجارية وازدياد حجم التبادل السلعي وتراكم الثروات لدى التجار نتيجة لذلك، فقد لجأ هؤلاء إلى إيداع أموالهم لدى الصاغة للاحتفاظ بها خشية السرقة أو التلف مقابل حصول هؤلاء المودعون على أوراق تدل على قيمة الوديعة يزودهم بها الصاغة وبناء عليه تتم عملية السحب والإيداع عند الضرورة وهي ثلاثة أنواع :

أ-النقود الورقية النائبة: استقر استخدام الإنسان للمسكوكات المعدنية لفترة طويلة من الزمن، وكانت هذه الأنواع من النقود كافية لمواجهة تطور التجارة الداخلية والخارجية إلى ما قبل عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ولكن كان لحمل التجار لهذه المسكوكات والانتقال بها من مكان إلى آخر الكثير من المخاطر التي تتعرض لها ويتعرض لها حاملها، كتعرضها للسرقة والضياع، لذلك اعتاد بعض التجار في إيداع ما لديهم من ذهب وفضة في بعض بيوت المال ذات الشهرة الطيبة مقابل الحصول منها على صكوك تبين كمية النقود التي أودعوها. وكان التجار يكتفون بحمل هذه الصكوك في تنقلاتهم لإظهار أن في حوزتهم كمية معينة من النقود المودعة في أحد بيوت المال أو البنوك. وكان في استطاعة أي تاجر أن يتمم أي صفقة تجارية أو يفي بأي التزام نقدي وذلك بأن يوقع على الصك بتنازله عن قيمته لشخص، آخر ويستطيع هذا الشخص الآخر أن يذهب للبنك أو احد فروعها للحصول على قيمة الصك، وقد لجأت البنوك، لتسهيل استخدام الصكوك في عملية التبادل التجاري وتشجيع الأفراد على قيمة استخدامها، إلى إصدار صكوك محددة القيمة من فئات مختلفة مناسبة للعمليات التجارية على أنواعها، وقد نجحت البنوك فعلا في جعل الأفراد يتعودون على استخدام هذه الصكوك وتداولها فيما بينهم دون الرجوع إلى البنك لسحب قيمتها بعد كل عملية. ولم يقتصر الأمر على التجار أو العمليات التجارية الكبيرة فحسب بعد تعدها إلى العمليات الصغيرة، إذ تشجع معظم الأفراد وأودعوا ما لديهم من نقود معدنية مقابل صكوك ورقية حصلوا عليها، وذلك حفاظا على المسكوكات المعدنية من فقدان جزء من قيمتها نتيجة لتعرضها للتآكل من كثرة تداولها بين الأفراد، وهكذا، بدأ ظهور وسيط جديد للتبادل متمثلا في أوراق البنكنوت التي شاع استخدامها كبديل للنقود. ولقد كانت أوراق النقد هذه، في بداية الأمر، لا تعتبر نقودًا في حد

ذاتها وإنما كانت تنوب عن نقود حقيقية سلعية مودعة في البنوك، وكان في استطاعة أي فرد ان يذهب إلى البنك ليستبدل ما في حوزته من أوراق البنكنوت هذه وفاء لحق له على الغير. وبناء على ذلك، فإن مثل هذا النوع من النقود كان يسمى بالنقود الورقية النائبة لأنها تنوب عن نقود أخرى حقيقية موجودة في البنوك.

ب-النقود الورقية الائتمانية: كان لتداول الأفراد لأوراق البنكنوت وعدم رجوع الغالبية منهم إلى البنوك المصدرة لها لاستيراد قيمتها، كان ذلك أثر كبير في تشجيع البنوك المختلفة على إصدار كمية من أوراق البنكنوت تزيد عما يودعه لديها الأفراد من نقود معدنية حقيقية، وقد نتج عن ذلك أن أصبح في أيدي الأفراد كمية من أوراق النقد لا يقابلها أرصدة نقدية، وكان تقبل الأفراد لهذه الأوراق النقدية راجعا إلى ثقتهم في الجهة التي أصدرتها وقدرة هذه الجهة على دفع قيمة أي كمية من أوراق البنكنوت تقدم إليها في أي وقت من الأوقات، وكانت البنوك على علم تام بأن قبول الأفراد لهذه الأوراق مرده أساسا إلى شعورهم بوجود مقابل معدني لها، أو وجود ما يسمى بالغطاء النقدي، وكانت تعرف أيضا أن الثقة في البنك يمكن أن تنهار نهائيا إذا عجز البنك ولو مرة واحدة في صرف قيمة ورقة نقدية واحدة تقدم إليه من جانب الأفراد، لذلك كانت البنوك المصدرة لأوراق النقد تحتفظ برصيد من المسكوكات المعدنية لمقابلة أي طلب سحب من الأفراد.<sup>1</sup>

ولقد كان لتمادي بعض البنوك في إصدار البنكنوت، جريا وراء البرح السريع، أن عجزت هذه البنوك عن صرف قيمة ما قد يرد إليها من أوراق نقد، كان يمكن لمثل هذه الحالات الفردية أن تؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي كالمه مما قد ينشأ عنه آثار سيئة على الحياة الاقتصادية عموما، لذلك أسرع الحكومات المختلفة بالتدخل لتنظيم التي عملية إصدار البنكنوت وحصرها في جهة واحدة، أو بنك واحد، وهو ما يسمى بالبنك المركزي، يدار تحت إشراف الحكومة ويخضع لرقابتها.

ج-النقود الورقية الإلزامية: كان من نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى أن زاد الإنفاق الحكومي للدول المشتركة فيها زيادة كبيرة، وقد أدت هذه الزيادة في الإنفاق إلى زيادة حاجات الحكومات للنقود لتمويل الحرب، وقد وجدت الحكومات في البنوك المركزية الوسيلة الأساسية التي تستطيع الاقتراض منها دون عناء، فتوسعت حكومات الدول المشتركة في الحرب في الاقتراض من البنوك

<sup>1</sup>ميراندا زغلول رزقكتاب النقود والبنوك ، مرجع سبق ذكره ص 25.



الشبكات لتسوية حقوقهم وبالتالي شاع إستخدامها كوسيلة من وسائل الدفع ، مما شجع البنوك التجارية على توسيع في منح القروض للأفراد عن طريق فتح إتمادات مصرفية لهم، وبذلك أصبح لهذه البنوك قدرة على خلق نقود جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهي ما تسمى بنقود الودائع أو الإئتمان، وقد أصبح هذا النوع من أنواع النقود يلعب دورا كبيرا جدا كوسيلة للدفع في الوقت الحاضر وبصفة خاصة في الدول المتقدمة التي تتمتع بجهاز مصرفي متطور ، بل إنه يمكن القول بأن نقود الودائع قد أصبحت أهم أنواع النقود في مثل هذه الدول ، وإن كان ذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى إشاعة نوع من الإضطراب في الحياة الاقتصادية نتيجة لتوسعة أو إنكماش البنوك التجارية في منح الإئتمان.

### 3\_ وظائف النقود:

النقود كوسيط للمبادلات: تعني هذه الوظيفة قبول عام لدى الأفراد إذ عن طريق النقود لا يضطر الفرد للتضحية بجزء من سلعته عندما لا يوجد تناسب في القيمة بينها وبين السلعة التي يرغب في الحصول عليها. ويستطيع الأفراد استخدام النقود في الحصول على أفضل السلع التي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن.

كما أنه في ظل استخدام النقود أصبح من الممكن تبادل الخدمات بجانب السلع إذ يستطيع كل من يؤدي خدمة في المجتمع أن يحصل على أجر نقدي يستبدله بسلع، وهذه الوظيفة من وظائف النقود هي الوظيفة الأولى والتي على أساسها أمكن إشتقاق بعض الوظائف الأخرى وقيام النقود بهذه الوظيفة بإعتبارها وسيط في المبادلات يستدعي أن تتوفر فيها كثير من خصائص النقود إذ يجب أن تلقى قبول عام وكذلك يجب أن تكون سهلة الحمل ويمكن تجزئتها إلى وحدات صغيرة.

النقود مقياس للقيم: وظيفة النقود كمقياس للقيمة ظهرت نتيجة استخدام للنقود كوسيط في المبادلات يستلزم استخدام كمقياس للقيمة بينما لا يستلزم كل استخدام لها كمقياس للقيمة قيامها كوسيط في المبادلة أي عندما نقوم بتداول لأشياء لا بد وأن نحدد لها قيم معينة تقوم بتقدير قيم لبعض الأشياء دون أن نقوم بتداولها.



النقود أداة للمدفوعات المؤجلة: تستخدم النقود كأداة للمدفوعات المؤجلة وهذه الوظيفة أوجدتها التطورات التي لحقت بالمجتمع إذ تدعو الضرورات الآن إلى عقد قروض وصفقات معينة تتم هذه إستنادا لقيام النقود بوظيفتها كأداة للمدفوعات المؤجلة.

#### 4\_ خصائص النقود:

- القبول العام لدى الأفراد: تعني أن كل فرد في المجتمع يقبل النقود في تعاملاته مع الآخرين لأنه يستطيع كذلك أن يدفعها مقابل الحصول على أية سلعة أو خدمة.

- سهولة الحمل: يقضي حسن سير المبادلات أن تكون الأداة المستخدمة كوسيط في المبادلات سهلة الحمل وهو ما يساعد على سهولة نقلها من مكان إلى آخر كذلك سهولة تخزينها وهو ما يتوفر في النقود.

- القابلية للإنقسام مع تماثل الوحدات: تختص النقود بقابليتها للإنقسام دون خسائر ودون تلف و تكل هذه الخاصية للنقود أنه يمكن إستخدامها في جميع المعاملات خاصة المعاملات قليلة القيمة، تماثل الوحدات عندما تكون الوحدة من النقود قابلة للإنقسام إلى وحدات صغيرة يجب أن تكون هذه الوحدات متماثلة أي نفس الوزن والحجم لأنه لو لم يمكن حدوث ذلك لفقدت النقود خاصية كونها تتمتع بالقبول العام لدى الأفراد إذ سيرفض الأفراد إذ سيرفض الأفراد قبول بعض الوحدات من النقود.

- القابلية للدوام مع ثبات القيمة: تصنع وحدات النقود من مواد تتحمل كثرة تداولها من يد إلى أخرى مثل الذهب والفضة وهذا يرجع إلى خصائص خاصة بهما مثل المتانة والتجانس والتي لا تتوفر في معادن أخرى غير الذهب والفضة.

ثبات القيمة هو الثبات النسبي وليس الثبات المطلق وعليه ينبغي أن تكون قيمة النقود بعيدة عن تعرضها للتدهور الشديد أو فقدان القيمة مع مرور الوقت لأنه إذا حدث ذلك لأعراض الناس عن الإحتفاظ بالنقود.

#### 5\_ أهمية النقود:

تلعب النقود دورا مهما في النشاط الاقتصادي، ويعتبرها الإقتصاديون واحد من أهم الإختراعات الحديثة، فالنظام النقدي يرتبط إرتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادي، فإختلاله يؤثر على



معدلات النمو الاقتصادي، وعلى مستوى التشغيل، والإنتاج، وعلى قيم السلع في التبادل هذا بالإضافة إلى ما قد يحدثه الإختلال النقدي من تأثير على توسيع الثروة والدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع .

وتتمثل أهمية النقود في النشاط الاقتصادي من خلال:

- تيسير التبادل بين الناس.
- تحدد بواسطتها قيم السلع و الخدمات فتيسر الحياة الاقتصادية.
- تقوم النقود بدور فعال في غاية الأهمية عن طريق التأثير على المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تقلباتها بالزيادة أو النقصان .
- للنقود دور هام في مجال الإنتاج، فبدونها يصبح الإنتاج الكبير أمر مستحيل، فالإنتاج الكبير يعتمد على الحسابات النقدية .
- تتزايد أهمية النقود بزيادة الدور الذي تلعبه الحكومة في مجال الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام، تدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام .
- كما أن الحكومة يمكنها عن طريق تغيير قيمة النقود أو تغيير كميتها أن تلعب دورا إيجابيا هاما في توزيع الثروة والدخل الحقيقي داخل المجتمع.
- يخزن الأفراد بواسطتها ثروتهم ومدخراتهم، و تدعم التنمية الاقتصادية بالإستفادة من المدخرات اللازمة في عمليات الإستثمار .
- تشجع النقود على التخصيص و تقسيم العمل بين أفراد المجتمع طالما يستطيع الفرد أن يبادل إنتاجه بهذه النقود ويحصل بهذه على حاجات.

**المطلب الرابع: تسوية المدفوعات الدولية (أيام الدولة الإسلامية/ المرحلة التجارية في أوروبا):**

**أ/تسوية المدفوعات أيام الدولة الإسلامية:**

**1-النقود في عهد التشريع :**

كانت مكة عند ظهور الإسلام تتعامل بمختلف أنواع العملات، عملة الروم وعملة الفرس، ذلك لأن تجارها كانوا يقصدون مختلف الأسواق في الأراضي الخاضعة للروم وأسواق البلاد الخاضعة لحكم الفرس ونفوذهم، فاضطروا بعامل اتصالهم هذا إلى التعامل بعملات تلك البلاد



حتى في أسواقها الداخلية حيث كان من الصعب على أهل مكة ضرب النقود باسمهم، وإيجاد عملات خاصة بهم يتعاملون بها في الأسواق.<sup>1</sup>

أقر الرسول عليه الصلاة والسلام المسكوكات البيزنطية والساسانية التي كانت تتداول قبل الإسلام، ولقد كان من بين الأغراض التي استهدفت ذلك هو تنظيم جباية الزكاة وتيسير التعامل بين الناس<sup>2</sup>، وكذلك تعامل الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه بها، فقد روي أن قيصر الروم هرقل أرسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دنائير فأخذها وقدمها غنيمة، كذلك روي عن علي رضي الله عنه انه قال: (زوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أربعمئة وثمانين درهما وزن ستة).

كانت الدنانير الذهبية البيزنطية المتداولة أيام الرسول صلى الله عليه وسلم تحمل في وجهها صورة هرقل وفي قفاها نقوشا بيزنطية دعائية ونصوصا.

أما الدراهم الساسانية التي كانت متداولة أيام الرسول فقد حملت على أحد الوجهين صورة للملك كسرى الثاني (590-638م) وهو يعتمد التاج الساساني، أما الوجه الآخر فقد حمل دكت النار المجوسية، وقد توزعت على طوق المسكوكة شكل هلال ونجمة على الجهات الأربع.<sup>3</sup>

الفلوس النحاسية المتداولة في عهد الرسول أربع فئات: منها ما حمل حرف (M) ويساوي أربعين نميا، وحرف (K) عشرين نميا، وحرف (E) خمس نميات، وبعضها يحمل صورة المسيح وبعضها الصليب.<sup>4</sup>

## 2- النقود في عهد الخلفاء الراشدين:

استمر تداول المسكوكات الأجنبية في عهد الخليفة أبي بكر رضي الله عنه وهذا نظرا لكونه مشغولا بإخماد حركات الردة، وفي عهد عمر الخطاب استمرت المسكوكات الأجنبية في التداول، ولكن توسع الدولة العربية الإسلامية بفتح بلاد الشام والعراق ومصر في مدن الشرق جعل واردات

<sup>1</sup> - موسى الحسيني المازندراني، تاريخ النقود الإسلامية، ط3، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988، ص35

<sup>2</sup> - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد السادس، جامعة الدول العربية، 2004، ص34

<sup>3</sup> - إلياس بيطار، تطور الكتابات والنقوش على النقود العربية، دار المجد، دمشق، 1997، ص45-46

<sup>4</sup> - ناهض عبد الرزاق القيسي، موسوعة النقود العربية الإسلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص36



الدولة تزداد كما أن فتح العراق والتوغل في مدن الشرق مثل أذربيجان نال من هيبة الإمبراطورية الساسانية فضعف سلطانها .

وقد انعكست تلك الانتصارات العربية على مسكوكاتها التي اعتبرتها منذ أقدم الأزمنة رمز لجبروتها لطلبك لم تكن تتهاون مع أي تلاعب أو تغيير في هيئة نقودها، فأضاف عمر بن الخطاب ابتداء من 18 هجري عبارتين إلى الدرهم الساساني الفضي الذي كان يسك في المدن الإسلامية هما "بسم الله وجيد" وكان الدرهم عمر بن الخطاب أول نقد حمل الخط العربي، كذلك ضرب عمر فلساً طراز عملة هرقل الأول سنة (17هـ/638م) عليه صورة كل من الإمبراطورين هرقل الأول وقسطنطين الثاني لكنه نقش عليها اسمه، وهو أقدم فلس نقش عليه حروف عربية وصلنا حتى الآن<sup>1</sup>.

وبهذا تكون الفلوس النحاسية أقدم من المسكوكات الذهبية والفضية في حمل كلمات وأسماء عربية وكانت الفلوس تضرب في سورية قبل الإسلام في أنطاكية ثم أسست دور للضرب بعد الإسلام في مدن متعددة مثل دمشق وحلب.<sup>2</sup>

تعد فترة الخلفاء الراشدين فترة مهمة في تاريخ النقود العربية، لأن وجود كلمات عربية على المسكوكات المضروبة على الطراز الساساني تعبير قوي على الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة العربية الناشئة من جهة ولتراجع النفوذ الساساني الذي كان مهيمنا على بعض الأقاليم العربية من جهة أخرى.

### 3- النقود في العصر الأموي :

تعد فترة الدولة الأموية مهمة في تاريخ نقود الدولة العربية الإسلامية، فقد شهدت تحقيق الاستقلال النقدي عن بيزنطة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان.

#### أ/ النقود في عهد معاوية بن أبي سفيان:

يعد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أول الخلفاء للدولة الأموية الذي أعطى للنقد أهمية كبيرة، حيث استعمله كسلاح سياسي يرمز للقوة ويشعر الجميع أنه هو الخليفة

<sup>1</sup> - إلياس بيطار ، مرجع سابق، ص 47-50

<sup>2</sup> - إلياس بيطار ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.



الشرعي، فكان أول من حفر صورته على النقود ونقش عليها عبارة "معاوية أمير المؤمنين" بالخط الفهلوي وكان قد سك نوعين من الدراهم الفضية ونوعا من الدينانير الذهبية .

كما ذكر المقرئ أن الخليفة معاوية ضرب أيضا دنانير ذهبية بيزنطية ونقشت عليها صورته وهو متقلدا سيفه غير أنه لم يعثر على هذا الدينار لحد الآن، وقد عزي ذلك إلى عبد الملك بن مروان الذي قام بعملية صهر هذي المسكوكات أثناء إصلاحه النقد الشهير غير أنه هذا الاحتمال هو استبعاد ظهور مثل هذه الدينانير لأنها لو ظهرت لكانت مثار نزاع بين معاوية والبيزنطيين<sup>1</sup>.

#### ب/ أشكال بعض النقود عند ولاة المسلمين:

عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: إن أهم ما يميز عمل عبد الله بن الزبير في النقود هو أنه غير شكلها وجعلها مدورة ونقش على أحد الوجهين (محمد رسول الله) وعلى الوجه الآخر (أمر الله بالوفاء والعدل)<sup>2</sup>.

كذلك ضرب مصعب بن الزبير والي العراق بأمر من أخيه عبد الله بن الزبير دراهم فضية وكتب عليها اسمه وكان الاثنان قد أعلننا انفصالهما عن الدولة الأموية، كما ذكر البلاذري وأيده ابن خلدون أن مصعب ضرب دنانير ذهبية أيضا مع الدرهم الفضي في العراق سنة سبعين بأمر أخيه عبد الله .

وقد بقيت الدراهم الفضية التي ضربها مصعب بن الزبير حتى قدوم الحجاج بن يوسف إلى العراق من قبل أمير المؤمنين عبد الله بن مروان فغيرها وكانت له سلطة كبيرة على أقاليم الشرق فسك مسكوكات في السنوات (77-79هـ) كتب فيها اسمه وسطها بالعربية .

#### ج/ النقود في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (684-705م) :

تجمع المصادر على أن عبد الملك بن مروان استطاع أن يخضع المشرق العربي لخليفة واحد أموي بعن أن قضى على جميع الحركات المناهضة لسلطانه فعرب الدواوين ثم تلاها بتعريب النقود

<sup>1</sup> - إلياس بيطار، مرجع سابق، ص 53-54.

<sup>2</sup> - المقرئ، النقود الإسلامية (شذوذ العقود في ذكر النقود)، المكتبة الحيدرية، مصر، 1967، ص 9.



فخلصها من التبعية الفارسية والبيزنطية وكان لهذين القرارين أثر عظيم في تاريخ الحضارة العربية.<sup>1</sup>

فبعد الملك هو أول من ضرب النقود العربية الخالصة وجعلها متداولة بين الناس بصورة رسمية وسحب النقود التي كان يجري بها التعامل من قبل فأبطل العملة الفارسية والرومانية ورفها من الأسواق وصارت العملة موحدة في جميع الأقطار وأمر بضرب النقود المعربة سنة 73هـ.<sup>2</sup>

وقد كان تعريب الدرهم والدينار على مراحل بدأت عام 75هـ وانتهت عام 77هـ عندما خلص الدرهم والدينار من أي صورة وكتابة غير عربية أما بالنسبة لأوزان الدراهم والدينار في زمن عبد الملك بن مروان فكان من متوافقة لما استقرت عليه في بداية الإسلام فاتخذ المثقال كمعيار للدينار الجديد ووزنه 4.25 غ من الذهب. وقد جعل حق إصدار العملة مقصورا على دور الضرب الحكومية، وكانت الدولة شديدة العناية بجودة العملة وتعاقب من يعبث بها عقابا شديدا. وهكذا يعتبر ما قام به عبد الملك بن مروان أول إصلاح نقدي حقيقي.

#### 4- النظام النقدي في العهد العباسي (127-74هـ / 751-1353م):

لم يبطل خلفاء بني العباس في البداية نقود العهد الأموي وقبلوا التعامل ببعض منها منقبل التجاهل والإهمال وعدم الاكتراث، فاستمر تداولها بين الناس إلى جانب النقود العباسية غير أف حقد العباسيين على الأمويين جعل الخليفة أبو جعفر المنصور يطلق عليها اسم النقود المكروهة رغم أنها كانت أجود العملات، وسمح العباسيون باستمرار سكها في دمشق والقاهرة حتى سنة 189هـ، وبنفس الشكل والتأثيرات التي كانت عليها في زمن الأمويين مع حذف أسماء الخلفاء والولاية التي ضربت في عهدهم، ومن المعروف أن علي بن سليمان بن علي العباسي والي مصر كان أول من قام بهذا العمل، ووضع اسمه بديلا عن أسماء الخلفاء الأمويين وولاتهم.

#### ب/ تسوية المدفوعات في المرحلة الماركنتيلية (التجارية) في أوروبا :

تبلور ظهور هذا النظام النقدي في هذه المرحلة، على الرغم من صعوبة الإشارة إلى نظام نقدي دولي في تلك المرحلة نظرا لطابع القرصنة والنهب التي كانت تتم في ضوءه حركة التبادل

<sup>1</sup> - إلياس بيطار، مرجع سابق ص 55-57

<sup>2</sup> - محمود علي عامر، المكايل الأوزان والنقود منذ فجر الإسلام، مطبعة ابن حيان دمشق، 1997، ص 85.

الدولي، إذ كانت الثروات والأرباح الضخمة التي تكونت خلال المرحلة الميركانتيلية عن طريق سرقة الذهب والفضة ومن تجارة السلع والرق من المناطق التي هيمن عليها الأوروبيون في آسيا وإفريقيا وأمريكا، هي أولى عمليات التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي سيلعب في الفترة التالية الدور الأساسي في مرحلة التوسع الرأسمالي، وهذه الكميات الضخمة المنهوبة من الذهب والفضة هي الكميات التي أسّس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر، إذ كانت المهمة التاريخية للمرحلة الميركانتيلية قد تحققت، وهي تكوين التراكم البدائي لرأس المال وتوحيد وتهيئة السوق العالمية أمام المجتمع الجديد، مجتمع الرأسمالية الصناعية.

لقد حظيت النقود في الفكر الاقتصادي الغربي بأهمية كبيرة لأن النقود وتكوين رأس المال وجمع الثروة من المعادن النفيسة كان بمثابة قوة لها أثرها في السياسة وفي النظام السياسي مما جعل لها مكانة في البنيان الاقتصادي وكذلك أدى إلى زيادة أهمية التجارة الخارجية باعتبارها أفضل وسيلة لاجتذاب أكبر كمية ممكنة من النقود وهذا الذي أدى إلى تصنيف المدرسة التجارية على إنها مدرسة نقدية كونها تقوم على أساس إن المعادن الثمينة هي أساس الثروة والنقود مخزن القيمة .

لقد راعى التجار ما لاحظوه من ارتفاع الأسعار في عهدهم في كافة الدول الأوروبية وحاولوا الكشف عن السبب الحقيقي لهذا الارتفاع وقد كان هناك تفسيرات مختلفة إلا أن جان بودان شرح في عام 1568م الفكرة التي مقتضاها (أن ارتفاع الأسعار يرجع لزيادة كمية<sup>1</sup> النقود التي دخلت الدول الأوروبية على اثر زيادة ورود الذهب والفضة إليها من العالم الجديد والتي بمقتضاها وضح أن التغيرات في مستوى الأسعار تتوقف على تغيرات كمية النقود) وهكذا وضع جان بودان النظرية التي عرفت باسم النظرية الكمية في النقود. يشترك التجار جميعاً في تقديرهم الكبير للنقود، لأن التقييم الذي حصلت عليه النقود لدى التجارين (المركنتاليين) يعود إلى اعتقادهم بأن المعدن النفيسة هي عماد الثروة، وكان سبب إشادة التجارين بالمعادن النفيسة تعود إلى إنهم لا يرون بالنقود وسيلة للتبادل فقط بل أنها في نظرهم مستودع للقيمة بالنسبة للأفراد أو الدولة .

<sup>1</sup> -JHicks، A Theory of Economic History، Oxford University Press London 1969، A.

لقد كان لوليم بتي الذي ظهر في الحقبة الماركنتالية رأي في النقود والذي يعد من أهم المفكرين المتميزين في تلك الحقبة من الزمن وكانت آرائه سديدة ومنها استطاع ان يفرق بين رأس المال والنقود وقد تقدم بذلك في رأي الماركنتالين وكذلك في رأي الفكر الاقتصادي خطوة للإمام ، ويرى وليام بتي ان النقود لا تشكل في الاقتصاد إلا جزءاً بسيطاً من الثروة إما رأس المال (أي الماكينات والآليات المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية) هي الثروة، وقد ساهم في تحديد قيمة النقود واشتقاق قيمتها ويأتي المفكر الاقتصادي الآخر وهو جون لوك (صاحب نظرية العقد الاجتماعي) والذي له<sup>1</sup> رأي مختلف في النقود عن رأي وليام بتي حيث يرى أن النقود لا تمثل قيمة فعلية تستمدتها من كمية العمل المبذول في إنتاجها كما عليه الحال في بقية السلع وإنما قيمتها صورية رمزية تعود في الواقع إلى الاتفاق الاجتماعي العام (العقد الاجتماعي) ويرى أن للنقود قيمة مزدوجة ، فمالك النقود يستطيع الحصول على دخل من نقوده (فائدة شبيهة بالدخل الذي تدره الأرض على صاحبها) أما الفائدة الثانية فهي القيمة التبادلية إذ يستطيع المرء أن يحصل عن طريق تبادل النقود على سلع وخدمات أخرى .

المفكر الاقتصادي الماركنتالي دافيد هيوم 1711-1776م يتفق مع جون لوك 1632-1704م في أن النقود ما هي إلا رمز حيث يقول (ما النقود إلا في الحقيقة إلا ممثل للبضائع والعمل وأنها وسيلة لقياسها ومقارنتها، وان قيمة النقود تظهر من عملية التبادل لتحديد العلاقة بين كميتها وكمية البضائع التي يجري التعامل معها) لذلك فان هيوم يؤكد أن التغيير في كمية النقد المتداول يتبعها بالضرورة تغيير في أثمان السلع، وهو يفرق بين الكمية النقدية المتداولة وبين الكمية النقدية الموجودة بصورة مطلقة، كما وان المفكر التجاري كانتليون له رأي في النقود فقد تناولها في بحثه وأعطى مميزات كونها غير قابلة للتلف وسهلة الخزن ولا تفقد مميزات وأنها نادرة، وقال أن للنقود قيمة حقيقية بعكس آراء لوك الذي قال أن قيمة النقود وهمية ويتفق مع وليام بتي بان حاجة البلد للنقود هو الذي يحدد قيمتها في المجتمع .

وللمفكر الاقتصادي الاسكتلندي جون لو الذي له آراء عن النقود حيث يرى أن التقدم والتطور في البلد يكمن في توفير النقود بصورة كافية، ولكنه لا يعتقد أن النقود هي ثروة الأمة وإنما

<sup>1</sup> - جوزف لاجوجي، المذاهب الاقتصادية، عويدات للنشر والطباعة، 1984/01/01، الطبعة 2، ص 19 .



على العكس كان يؤمن بان ثروة الأمة تتجسد بما تملكه المصانع والبضائع والتجارة ولكنه كان يدعي بان النقود هي الشرط الأساسي لاستثمار الأراضي واستخدام الأيدي العاملة وتنشيط الحياة الاقتصادية، ويدعي لو أن النقود الورقية أفضل من النقود المعدنية للأسباب التالية:

- إن سك النقود المعدنية يتطلب تكاليف باهظة في حين لا يكلف طبع النقود الورقية إلا القليل.
- النقود المعدنية هي معادن نفيسة يمكن في حالة الاستغناء عنها استعمالها في مجالات اقتصادية . صناعية أما النقود الورقية فهي مادة ليس لها أهمية أو قيمة تذكر.
- عدم ثبات قيمة النقود المعدنية وذلك لأنها تخضع إلى تغيرات تطراً على قيمة المعادن النفيسة.



## محتوى المحور الثالث

### النظام النقدي والمالي في ظل قاعدة الذهب

#### الأهداف التعليمية

- ◉ معرفة نظام قاعدة الذهب والأسس القائم عليها.
- ◉ مراحل نظام قاعدة الذهب.



## المحور الثالث: النظام النقدي والدولي في ظل قاعدة الذهب

معروف عند الإقتصاديين أنه كلما تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة من أزماته التي عودنا عليها يبدأ الحديث عن الدولار الأمريكي كعملة رائدة ثم يتسع الحديث ليشمل كل أوعية النظام الاقتصادي الدولي ومن هذه الأوعية قاعدة الذهب أو نظام الذهب الذي وضع العالم على كاهله ضبط موازين الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: نشأة نظام قاعدة الذهب

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821. وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة حتى جاءت سنة 1900 التي ضحت فيه جميع الدول تقريبا تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة (silver stan).<sup>1</sup>

وفي ظل قاعدة الذهب قامت كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب أي معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت مثلا كانت أوقية الذهب تساوي \$ 20.67 فيترتب على ذلك قيام علاقة ثابتة بين قيم العملات التي تركز على الذهب.

وقد شهدت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب استقرارا نقديا دوليا وتعاون وازدهار في مجال التجارة الدولية. حيث كانت الحسابات التجارية بين الأقطار يتم تسويتها من خلال مبادلة الذهب وفقا للآلية التالية: فحينما تستورد بريطانيا سلعا من فرنسا فهذا يعني تدفق الذهب من بريطانيا إلى فرنسا فينتج عنه عجزا في بريطانيا وفائض في فرنسا. وان انخفاض احتياط الذهب في بريطانيا سوف ينتج عنه انخفاض في عرض النقد فسيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السلع فيها وبالتالي تكون أقل من أسعار السلع في فرنسا أو في الخارج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع البريطانية فترتفع صادراتها حتى يعود التوازن إلى الميزان التجاري وبالمقابل فان تدفق الذهب إلى فرنسا سوف يؤدي إلى ارتفاع احتياطها من الذهب وبالتالي زيادة العرض النقدي ومنه ارتفاع الأسعار وبالتالي

<sup>1</sup> - مدحت صادق ، النقود وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.



انخفاض القدرة التنافسية لسلمها فيتميز الميزان التجاري إلى وضع التوازن، إن أساس الذهب يعد من الناحية النظرية آلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول.

### المطلب الثاني: قاعدة المسكوكات الذهبية.

بعد أن اتخذ الذهب كقاعدة للنقد، قام الناس بتداول مسكوكاته من يد إلى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة. فعلى الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية.

يمثل هذا النظام الذهب المتداول الذي يحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، ويشترط لتحقيق ذلك توفر ما يلي:

أ- تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة، بحيث تحدد نسبة ثابتة بين وحدة النقد وكمية معينة من الذهب، فمثلا كان وزن الذهب في الجنيه الإسترليني مساويا 7.3 غراما من الذهب؛

ب- توفر الحرية الكاملة لسك الذهب بأية كميات دون تحمل أي تكاليف، بهدف منع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية؛

ج- ضمان حرية صهر المسكوكات الذهبية إلى سبائك، بدون قيد لمنع هبوط القيمة الاسمية للمسكوكات عن قيمتها الحقيقية؛

د توافر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى سبائك ذهبية، فإن وجدت أوراق نقدية، فإنها تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية؛

هـ- حرية تصدير واستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.

والجدير بالذكر أنه في ظل هذه القاعدة لم تكن النقود المتداولة ذهبية، وإنما كانت تمثل جزء صغيرا من العرض الكلي للنقود، وكان للأفراد مطلق الحرية في استخدام الذهب أو الأوراق النقدية أو النقود المساعدة، لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية، وفي نفس الوقت كان سك الذهب وتذويب المسكوكات وتصدير واستيراد الذهب عمليات مسموح بها جميعا. و لهذا فإن وحدة العملة كانت تحافظ على معدل محدد للتبادل الذهبي، حيث أن الذهب كان يحمل قيمة واحدة في سائر أرجاء منطقة قاعدة الذهب.



إلا أن احتياجات الحرب العالمية الأولى أفرزت الإدراك الذي يقضي بأن عملية انتقال النقود الذهبية من يد إلى يد هي نوع من الترف غير الضروري، وأنه من الممكن تحقيق جميع مميزات قاعدة الذهب من غير الحاجة إلى وجود نقود ذهبية قيد التداول. كما أن هذا النظام واجه العديد من المشاكل العملية التي كان من أهمها عدم توفر الذهب بالشكل الكافي بما يتناسب واحتياجات الإصدار في الدول المختلفة، وبذلك بقي معمولاً به في كثير من الدول حتى الحرب العالمية الأولى، حين تخلت عنه تدريجياً، في ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت به حتى نهاية عام 1933.<sup>1</sup>

و نتيجة لما سبق ظهر تصوران رئيسيان، إحداهما نظام السبائك الذهبية، والآخر بنظام الصرف بالذهب وأصبحتا مقبولتين كصورتين لقاعدة الذهب.

### المطلب الثالث: قاعدة السبائك الذهبية.

أدى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914 إلى زيادة حاجة الدول المتحاربة إلى مزيد من النقود لتغطية نفقاتها الحربية، ونظراً لمحدودية كمية الذهب المتوفرة في العالم كان من المستحيل توفير هذه الكمية الكبيرة من القطع النقدية الذهبية، لذلك اضطرت دول العالم إلى التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية وسحبها من التداول، والقيام بإصدار نقود ورقية ومعدنية إلزامية وطرحها في التداول.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت الدول العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية، إلا أن ذلك كان متعذراً نظراً إلى الحجم الكبير من الأوراق النقدية الموجودة في التداول، وتعرض اقتصاديات العالم إلى حالة التضخم النقدي، وإزاء هذا الوضع تم اقتراح نظام السبائك الذهبية في مؤتمر جنوة عام 1922 لتمكين الدول إلى العودة لقاعدة الذهب بعد أن تم الخروج عنها أثناء الحرب، وقد تبنت بريطانيا نظام السبائك الذهبية في عام 1925.

وفي ظل هذا النظام لم تعد العملة المتداولة ذهباً، بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية، وأن هذه العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي الذي يكتفي بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزائنه مقابل الكتلة النقدية الورقية والمعدنية المساعدة المطروحة في التداول، سواء بما يعادلها من الذهب، أو أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - خالد المرزوك، محاضرات في الاقتصاد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 58.

ويسري هذا النظام في الدولة إذا كانت الحكومة والبنك المركزي على استعداد لشراء وبيع أي كمية من الذهب عند سعر معين كما هو محدد بالقيمة الذهبية لوحدة العملة، وكذلك حرية الاتجار بالذهب وإمكانية تحويل النقود الائتمانية إلى ذهب، وقد اختص هذا النظام بميزتين هامتين:

أ - نظرا لأن هذا النظام كان يقتضي منع استخدام الذهب كعملة في التداول الداخلي فقد اختفت العملة الذهبية وحل محله العملة الائتمانية التي أصبحت قابلة للتحويل للذهب؛

ب - هذا النظام يقضي أيضا على قيام الحكومة أو البنك المركزي ببيع الذهب على شكل سبائك كبيرة لا يقل وزنها عن حد معين، ولذلك لم يستخدم في المعاملات الداخلية واقتصر استخدامه على المعاملات الخارجية فقط.

ولذلك فإن الهدف الأساسي لنظام السبائك الذهبية هو الرغبة في اقتصاد استخدام الذهب وعدم صرف النفقات في سك العملات الذهبية الصغيرة وإلغاء استخدامه في التداول محليا.

#### المطلب الرابع: نظام الصرف بالذهب وانهيار قاعدة الذهب

يعتبر هذا النظام خروج غير مباشر من نظام قاعدة الذهب، حيث تكون وحدة النقدي فيه غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ولكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة إرتباطا مباشرا بالذهب أي قابلة للتحويل إلى ذهب، وبذلك نجد أ، هناك وسيطا بين وحدة النقد المتداولة وبين الذهب كالأتي:

تحويل وحدة النقد إلى عملة قابلة للتحويل إلى ذهب ثم تحويل هذه الأخيرة إلى وزن نسبي من الذهب، وعلى هذا الأساس تصبح وحدة النقد مرتبطة بالذهب إرتباطا من الدرجة الثانية، حيث هناك وسيط لا بد أن تمر به حتى تتحول إلى ذهب، وهذا الوسيط هو العملة الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب وفي هذه الحالة لا تحدد قيمة وحدة النقد طبقا لقاعدة الذهب، ولكن طبقا لقيمة العملة الأجنبية القابلة للتحويل، وقد سمي هذا النظام نظام التحويل من الدرجة الثانية بمعنى أنه طبقا لهذا النظام يوجد نوعين من العملات، عملات تلعب دورا عالميا بالغ الأهمية وتسمى بالنقود المركزية وعملات تابعة، وتستند في إصدارها على عملة إرتكازية أي قابلة للتحويل لتكون غطاء لها بدلا من الذهب، فمثلا نجد أن الدول التي كانت منطقة نفوذ إقتصادية لأمريكا كانت عملاتها قابلة للتحويل إلى الدولار القابل للتحويل للذهب ونفس الشيء بالنسبة للدول التي كانت تابعة لكتلة الإسترليني، أصبحت هذه الدول تتمتع بمزايا الذهب عن طريق الإحتفاظ باحتياطياتها الذهبية وفي صورة عملات .



وهنا نجد أن هذا التقسيم للعمليات هو أساس نظام الصنف بالذهب، ففي أول الأمر كانت العملة المحور أو الإرتكاز هي الجنيه الإسترليني حيث كان هو الأساس الذي يستند عليه في سداد الإلتزامات الدولية وكان يتمتع بغطاء إصدار كامل من الذهب، وبمرور الوقت أصبح الدولار يقف جنباً إلى جنب مع الجنيه الأسترليني في الوقت الذي تدور فيه بقية العملات حول هذا المحور.<sup>1</sup>

إلا أنه بحلول الثلاثينيات، بدأت الأهمية النسبية للجنيه الإسترليني في الزوال وذلك بظهور مصادر جديدة للطاقة غير الفحم الذي كان يشكل معظم صادرات بريطانيا، إلى جانب تزايد الأهمية النسبية للإقتصاد الأمريكي، ومن ثم أصبح الدولار يمثل الإحتياطي النقدي الذي يحل محل الذهب في إطار النظام النقدي القائم على أساس قاعدة الصرف بالذهب، حتى تعمل هذه القاعدة بشكل فعال، لا بد من توافر المقومات التالية:

- تناسق سياسات البنوك المركزية للدول التي تتبع هذا النظام، تناسق قراراتها ، وحدة نظمها ، دون أن تكون هناك سيطرة لأحد البنوك على الأخرى، كما يجب ان تون الدول التابعة لهذا النظام في درجة واحدة من النمو والتقدم الاقتصادي.
- يجب ان تتمتع الدول التي اختيرت كمحور لهذا النظام و اختيرت عملاتها كعملة إرتكازية بحالة إقتصادية جيدة ، بحيث إذا رغبت دول معينة في ان تصبح مكر للعالم النقدي فيجب أن تتمتع بحالة إقتصادية داخلية جيدة ، بمعنى عدم وجود بطالة أو عجز في ميزان المدفوعات او إنخفاض معدل النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>
- تحديد سعر الصرف الثابت للعملة الوطنية، مقابل العملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب.
- التزام السلطات النقدية، ممثلة في بنكها المركزي، ببيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للصرف بالذهب وبسعر ثابت.
- عدم وجود أية قيود تحويل العملة إلى الخارج أو استيرادها منه.

<sup>1</sup> -جون هدرسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنش، الطبعة الرابعة ، الرياض، 1987.

<sup>2</sup> -مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر1998، ص45.



أو بالنسبة لدول المحور الرئيسية في هذا النظام فيجب أن يكون طلبها على الواردات من منتجات الدول الأخرى كبير، حتى يتسنى لهذه الدول المصدرة الحصول على العملات الأجنبية القوية صاحبة هذه العملات القوية والتي سوف تكون الإحتياطي النقدي لهذه الدولة و الذي يحل محل الذهب.

## 2- إنهييار قاعدة الذهب:

يعتبر نشوب الحرب العالمية الأولى أول صدمة تلقاها النظام، حيث تخلت معظم الدول عن بيع وشراء الذهب ومنعها بالقوة من تصدير الذهب، هذا ما أدى إلى إستحالة عمل آلية قاعدة الذهب الدولي في ظل تلك الأوضاع ، فقد توقعت جميع الدول آنذاك أن التخلي عن هذا النظام هو ظرف مؤقت فقط ، وبإمكانها العودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب، وبأن أسعار الصرف الرسمية التي سادت قبل الحرب يمكن إعادتها، إلا أنه لم يحدث ما كان متوقعا، فلقد أثرت الحرب العالمية الأولى على هيكل الاقتصاد العالمي، حيث فقدت لندن مكانتها باعتبارها المركز الوحيد للتجارة والتمويل الدوليين، كما خسرت لندن قدرتها على التحكم في الإختلالات التي تحدث في المدفوعات عن طريق تلاعبها بأسعار الخصم، كما تمت تصفية الأرصدة الإسترلينية لصالح المقيمين الأجانب والحكومات.

لقد كانت بريطانيا المحور الرئيسي للتجارة والتمويل الدوليين قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان ميزان المدفوعات دولة ما مرتبط مع بريطانيا، وكذلك قيمة عملتها بالإسترليني من المهام الأساسية للسلطات النقدية في أية دولة وكذلك لمجموعتها التمويلية، أما الآن فقد ظهر مركز تجاري وتمويلي ثاني في العالم المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تميز إقتصادها بالنمو المستمر وإلى جانب ذلك بقاء الدولار مرتبط بالذهب مما مكنها من إحتلال تلك المكانة، حيث أصبح ميزان المدفوعات أي دولة وقيمة عملتها مرتبطة بالولايات المتحدة وأكسبها أهمية متزايدة، مما عرقل وصعب العمل بقاعدة الذهب هو ظهور التضخم الذي نتج عن تزايد عدد العملات الورقية، فأدى ذلك إلى إنخفاض قدرتها الشرائية حيث نمت معدلات التضخم هذا يعني أن السعر الرسمي الذي كانت تحدد به العملات لم يعد يعكس القيمة الشرائية للعملات، فخلق ذلك إختلافا بين السعيرين السوقي والرسمي لكل من الدولار والإسترليني، بحيث قامت بريطانيا في تلك الآونة بتقليص الأسعار المحلية إلى حد كبير دام ست سنوات من 1919 إلى 1925 وهذا قصد المحافظة على السعر الرسمي القديم، في حين إستغرقت دول أخرى فترات أطول للوصول إلى نفس الهدف، والبعض الأخر من



الدول انتهج سياسة تغير عملاتها وذلك بإصدار عملات جديدة تحمل قيما أخلاقية غير القيمة السابقة، منها ألمانيا النمسا، روسيا.

بإقتراب نهاية العشرينات عرفت إقتصاديات الدول الصناعية ركودا على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تميز إقتصادها بسقوط حر في عام 1929، حيث إنهارت بورصتها الشيء الذي أثر على جميع أنحاء العالم، فبانخفاض مستوى الدخل الأمريكي إنخفضت الواردات بطبيعة الحال، مما قلص من صادرات الدول الأخرى إلى الولايات المتحدة وولد هذا تدهورا أكبر في إقتصاديات الدول المصدرة للولايات، كما أن موازين مدفوعات الدول الأجنبية كانت في حالة عجز بسبب إنخفاض تدفق رأس المال الأمريكي للخارج.<sup>1</sup>

وقد تلقت قاعدة الذهب الضربة القاضية عام 1931 بعد أن قام المودعون بسحب أرصدهم من البنوك النمساوية ثم البنوك الألمانية التي قامت فيها الحكومات بفرض قيود على الصرف، تم تبعتها في ذلك دول أخرى، وفي مقدمتهم بريطانيا، التي قامت بتعويم عملاتها فتبعتها في ذلك دول أخرى تربطها بها علاقات تجاية ومالية وأيضا عملاتها مرتبطة بالإسترليني، فظهر في عام 1932 ماسي منطقة الإسترليني.

ومن الجدير بالذكر أن المنطقة الإسترلينية التي شكلتها بريطانيا على إثر خروجها من قاعدة الذهب كانت تمثل أكبر منطقة نقدية تم تشكيلها قبل الحرب العالمية الثانية، فقد كانت تشمل الممتلكات البريطانية في مصر والهند والعراق والبرتغال والسويد والنرويج وفنلندا والدانمارك وفرنسا وإيران وإتحاد جنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان، وتشكلت خلال هذه الحقبة أيضا منطقة صغيرة في الشرق الأقصى كانت تعرف باسم كتلة الين الياباني حيث كانت تتألف من اليابان وممتلكاتها، إلا أنه بعد أن انضمت اليابان إلى منطقة الأسترليني في جانفي 1993 أصبحت كتلة الين منتسبة بالتبعية إلى منطقة الإسترليني.

وهناك دول على العكس حافظت على العمل بقاعدة الذهب وهذه الدول شكلت ما سمي كتلة الذهب وكانت تضم هولندا، فرنسا، بلجيكا، سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد لوحظ أن عملات هذه الدول مقدره أكثر من قيمتها الحقيقية، مما أدى إلى حدوث صعوبات كبيرة في صادراتها، لهذا اضطرت أن تتخلى عن نظام قاعدة الذهب، حيث أدى إلى إشاعة جو عام من

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1998م، ص 130



عدم الثقة في الدولار، وتوقع الكثيرون أن تخرج هي أيضا من هذه القاعدة، فلجأ الأفراد إلى سحب أرصدهم من البنوك واستبدالها بالذهب، وظل الذهب يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل مستمر، على أن اضطرت الحكومة الأمريكية الخروج من قاعدة الذهب في 14 أبريل 1933 فألقت بذلك حرية تصدير الذهب، وظل الذهب ممنوعا من التداول، وتم تخفيض قيمة الدولار بنسبة 40,9%.

وهكذا انهارت قاعدة الذهب وانتهى العمل بها كنظام نقدي دولي مما أدى إلى البحث عن نظام نقدي بديل، وذلك باقتراب الحرب العالمية الثانية، وقد تم بالفعل التوجه نحو تشكيل نظام نقدي دولي وتم تبنيه بنهاية الحرب العالمية الثانية وعرف بنظام "بريتونوودز"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - كبور رشيدة، من النظام النقدي الدولي الأوروبي إلى العملة الأوروبية الموحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 58



## محتوى المحور الرابع

### النظام النقدي في ظل إتفاقية بروتن وودز

#### الأهداف التعليمية

- معرفة فحوى إتفاقية بروتن وودز.
- عمل النظام في ظل مؤسسات بروتن وودز.

## المحور الرابع: النظام النقدي في ظل إتفاقية بروتنودز

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية اضطرابات عنيفة في نظامه النقدي، ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، وقد كانت الدول الغربية تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتأسيس نظام إقتصادي مستقر يمنع الإرتداد إلى القومية الاقتصادية المدمرة لهذا نظمت الدول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مؤتمر بروتنودز للتفكير في خلق نظام جديد يكون أساس للعلاقات النقدية للعالم لفترة ما بعد الحرب.

### المطلب الأول: محتوى إتفاقية بروتنودز

نظام بروتنودز هو نظام إدارة نقدي أسس قواعد للعلاقات التجارية والمالية بين الدول الصناعية الكبرى في العالم في منتصف القرن العشرين، كان نظام بروتنودز أول نموذج لنظام نقدي قابل بالكامل للتفاوض يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول المستقلة .

قبل أن تخرج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب العالمية بعام ، واحد بدأت تعمل على إنشاء نظام عالمي جديد و بالتالي إنشاء نظام إقتصادي تكون الولايات المتحدة و الدولار الأمريكي رأس الهرم فيه و قد حصل ذلك عن طريق إتفاقية بروتنودز.

في 20 جويلية 1944، تم التوقيع على جملة الإتفاقيات في بريتنونودزو حضر هذه الإتفاقية 44 دولة حول العالم و إستمر إنعقاد المؤتمر لأكثر من 22 يوما وبالضبط في الضفة الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية في "نيو هامبشير" حيث اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا بالإضافة إلى نظام مصرف بالذهب حيث أصبح للدولار دورا أساسيا في الحفاظ عليه وذلك من خلال تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتلبية أي طلب بتحويل الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت 35 دولار للأوقية بدون حدود أو قيود، أما باقي عملات دول العالم فيتم تثبيت قيمتها بمقابل الدولار وبالتبعية تصبح مثبتة في مواجهة الذهب أيضا.

- ربط أسعار عملات الدول بالدولار وبالتبعية إلى الذهب.
- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1 بالمئة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رمزي زكيالتاريخ النقدي للتخلف، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت، ص15.



- يمكن للدول أن تمول عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطاتها الدولية وبالاقتراض من صندوق النقل الدولي، أما في حالة وجود اختلال هيكلي، أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، فإنه يسمح للدولة بأن تغير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10 دون اشتراط الموافقة المسبقة للصندوق.
- استخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1 من سعر التعادل أو التدخل ببيع عملتها وشراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1 من سعر التعادل.
- فرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل و ذلك لتفادي تأثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة.

ويقوم نظام بروتنودز على قاعدة الصرف بالذهب حيث يركز على قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب من ناحية ، و على تثبيت أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي، و بعد أن أصبحت السيادة للدولار كعملة رئيسية في تسوية المعاملات الدولية و كعنصر أساسي في تكوين الإحتياطيات الدولية التي يمكن القول بأن نظام النقد الدولي الجديد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد قام في الواقع العملي على قاعدة الصرف بالدولار و الذهب ، ويعتبر نظام بروتنودز في الأساس نظاما قائما على تثبيت سعر الصرف مع قابلية لتعديل ضمان إستقرار أسعار الصرف مع توفير قدرة من المرونة.

وتعتبر هذه الأفكار بمثابة الأهداف الأساسية التي خرج بها مؤتمر "بريتن وودز" والتي أوكلت مهمة الإشراف على تطبيقها لصندوق النقل الدولي الذي انبثق عن المؤتمر المذكور و الغرض منه تحقيق إستقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد وقام بمباشرة مهامه بعد 1947 وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي أصبح يعرف باسم البنك الدولي الغرض منه مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية، ولقد ربح الدولار مركزا بعلاوة كعملة مرجعية يعكس التغيير في الاقتصاد العالمي من هيمنة أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لقد منعت الدول من تخفيض قيمة عملاتها لتستفيد تجارتها الخارجية ولم يسمح لها إلا بتخفيض قيمة عملاتها بنسبة أقل من 10 بالمئة الحجم الكبير من المتاجرة في الفوركس دوليا أدت إلى تحركات ضخمة لرأس المال، التي نتج



عنها العمران بعد الحرب العالمية، وأدت هذه التحركات إلى إعدام استقرار سعر الفوركس الذي وطده بروتونودز<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: مراحل سير نظام بريتونودز

1- مرحلة الإزدهار "القوة": لقد تركت الحرب العالمية الثانية أوروبا واليابان في حالة دمار اقتصادي، ولم تستطع أوروبا تزويد نفسها بالسلع الاستهلاكية بالإضافة إلى السلع الرأسمالية الضرورية لإعادة البناء.

وفي ضوء هذه الظروف، كان من الضروري استيراد العديد من السلع لأوروبا وكانت المشكلة تكمن في الحاجة إلى العملة الصعبة، كما احتياطاتها الدولية غير كافية.

ونظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي للسلع الإنتاجية، فقد كان نقص الدولارات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وعدد من المنظمات الدولية بمنح عدد من القروض والمنح لأوروبا، شملت برنامج الإنعاش الأوروبي، و المعروف بمخطط "مارشال" حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح 13 مليار دولار و 11,6 مليار دولار في شكل منح و الباقي في شكل قروض، و في مقابل ذلك طلبت من الدول المستفيدة إعطاء الأولوية لإعادة التعمير و التقدم الاقتصادي في سياستها الاقتصادية والنقدية و تشجيع تصدير منتجاتها إلى منطقة الدولار، ومن هنا ظهرت فكرة " الفترة الإنتقالية " التي أتاحت لدول أوروبا تشجيع صادراتها عن طريق تخفيض أسعار الصرف عملاتها، بالرغم من الآثار التي يمكن ان يحدثها هذا الإجراء، و الذي يؤثر سلبا على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه أوروبا ، و مما سبق، نستطيع القول أن معظم دول العالم كانت في حاجة ماسة للإقتصاد الأمريكي، مما جعل الدول تجري وراءه، وبالتالي أصبح بمثابة النقد الذي يستعمل في تسوية المدفوعات الدولية، فخلال الفترة الممتدة من 1946 إلى 1949 حققت الولايات المتحدة الأمريكية فائضا ضخما في ميزان مدفوعاتها مع أوروبا، إلا أنه منذ عام 1950 بدأت أوروبا تستعيد مستواها الاقتصادي وهذا ما ساعد كل من أوروبا واليابان في تكوين أرصدة دولارية مما تسبب في ندرة الدولار، كما تحول فائض ميزان المدفوعات الإجمالي الأمريكي، والذي كان محورا دارت حوله الأحداث الدولية النقدية والأزمات.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص152



2- مرحلة الضعف: إن الإجراء المعتمد من طرف الدول الأوروبية والمتمثل في تخفيض أسعار صرف عملاتها، شجع على زيادة الصادرات لهذه الدول، ورفع من القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي من الفترة الممتدة من 1950 إلى 1960 بحوالي 60، فالتحسن الذي طرأ على موازين المدفوعات الأوروبية في عام 1958، سمح لها بتكوين احتياطات نقدية كبيرة، مما جعلها تعلن إعادة عملاتها للتحويل، الأمر الذي نتج عنه دخول رؤوس الأموال الأمريكية إلى الدول الأوروبية، وفي مقابل ذلك وفي نفس السنة 1958 زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بشدة بمتوسط 3 مليار دولار سنويا، ولعل هذا العجز كان راجعا إلى تدفق الاستثمارات الأمريكية في أوروبا و التضخم الأمريكي الناتج عن تمويل حرب الفيتنام من خلال زيادة العر النقدي وإصدار مزيد من الدولارات، فأصبح ما يحتفظ به الأجانب من دولارات هو 40 مليار دولار بينما كان 13 مليار فقط في عام 1949، وفي نفس الوقت فإن القطاع الخاص كان يحتفظ بقدر أكبر من ذلك وهو ما يمثل في جملته دين على الحكومة الأمريكية أو التزام على ما لديها من ذهب الذي انخفض مستواه من 25 مليار دولار في عام 1949 إلى 11 مليار دولار فقط في عام 1970 معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تواجه التزامات بالذهب أكبر من رصيدها الفعلي منه، ولقد إمتنعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة عن تخفيض قيمة الدولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات و لجأت إلى بعض السياسات الأخرى لمنع خروج رؤوس أموال مثل "زيادة أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل و الحفاظ على سعر الفائدة طويلة الأجل منخفض نسبيا لتشجيع النمو الاقتصادي المحلي.

ومع فشل كل هذه الإجراءات لوقف العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي فإن رصيدها قد تضائل بحيث أصبح غير كافي لسد العجز الأمريكي، و في محاولة أخيرة لإمتصاص فائض السيولة الدولارية على المستوى الدولي ووقف محاولات الدول مبادلة ما لديهم من دولارات مقابل الذهب، أصدرت الحكومة الأمريكية سندات حكومية مضمونة ومتوسطة الأجل تصدر بالدولار و بسعر صرف مضمون إلا أن هذه السياسات لم تفلح في وقف تدهور الأرصدة الذهبية حتى وصل الرصيد الذهبي الأمريكي إلي ربع العجز الحكومي فقط، وفي هذه الحالة كان ضروريا أن يتغير سعر التعادل أو تكافؤ العملات، حيث في 05 ماي 1971، توقفت ألمانيا، هولندا وسويسرا عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي وفي 09 ماي 1971 رفعت كل من سويسرا والنمسا قيمة عمليتهما 6 و 7 بالمائة على التوالي، بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عمليتهما، وبات مؤكدا أن أمريكا سوف تخفض قيمة الدولار، وفي ظل تكامل أسواق رأس المال، فإن هذا التوقع قد تسبب في إندفاع حاد

للتخلص من الدولار قبل أن تنخفض قيمته و الإتجاه إلى العملات الأخرى القوية مثل المارك والفرنك السويسري والين.<sup>1</sup>

3- إيقاف التحويل بين الذهب والدولار: كل تلك الأوضاع السالفة الذكر نجمت عنها زعزعة الثقة في الدولار، إذ تأكد بذلك عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الإلتزام بتحويل الدولار إلى ذهب مما أدى إلى زيادة الطلب على الذهب وما نتج من مضاربات على الدولار، وفي يوم الأحد 15 اوت 1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها "ريتشارد نيكسون" عن إيقاف التحويل بين الذهب و الدولار، وهكذا أغلقت نافذة التحويل إلى الذهب ومعها إنهارت دعامة نضام بروتنودز، كما صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات الإنكماشية الداخلية :

- فرض رسم إضافي قدره 10 بالمئة على السلع المستوردة والهدف منه هو إستعماله كوسيلة ضغط على الدول الأخرى لإجبارها على المساهمة في علاج العجز المتزايد في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة.
- تجميد الأجور والأسعار لمدة 10 أيام، القصد من هذا هو مواجهة التضخم في الداخل.
- إعفاء الإستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10 بالمئة لمدة سنة لتشجيع الإستثمار في الداخل.
- إلغاء ضريبة الإنتاج المقدر ب7 على صناعة السيارات الأمريكية والهدف منها الإلغاء هو إنعاش هذه الصناعة وجعلها أكثر تنافسية .
- تخفيض الإنفاق الحكومي و المساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10 بالمئة.

**المطلب الثالث: نتائج اتفاقية بروتنودز (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، الجات GATT)**

توصل المشاركون في اتفاقية بروتنودز إلى ضرورة إنشاء البنك الدولي للإنشاء، والتعمير، وصندوق النقد الدولي الذي تأسس في السابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر من عام 1945م، وذلك بموجب الاتفاقية، كما تمت الموافقة على تطبيق نظام أسعار الصرف الثابتة مع عملة الدولار الأمريكي باعتبارها العملة الرئيسية؛ حيث ثبتت عملات أجنبية مقابل الدولار، وتحددت عملة الدولار بقيمة 35 دولاراً لكلٍ أو نصبة واحدة من الذهب. ومن الجدير بالذكر أن الفضل في تطوير

<sup>1</sup> - جون هدرسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص54.

خُطط الاتفاقية يعود إلى خبيرين اقتصاديين مُهمّين، وهما: البريطانيّ جون ماينارد كينز، ووزير الدولة الأمريكيّ هاري ديكستر وايت، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، والأفكار، إلا أنّ كلا الخبيرين بحُطّتهما المختلفتين يُوصِلان إلى الهدف نفسه.

### أولاً: البنك العالمي (الدولي)

البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتونوودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر. مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتونوودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتونوودز. وقد بدأ في ممارسة أعماله في 27 يناير 1946. رئيسه الحالي هو ديفيد مالباس.

### أ-الهدف العام لصندوق النقد الدولي:

الهدف العام من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيراً وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها. ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي.

وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهباً أو دولارات أميركية ما يعادل 18% من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.



وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية. لكن ممارسة البنك لأعماله أظهرت أنه كان متحيزا في إقراضه بعض الدول وعدم إقراضه دولاً أخرى (مشروع السد العالي في مصر). اتفق على إنشائه مع صندوق النقد الدولي في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في برينتونوودز بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو/تموز 1944، وقد حضر المؤتمر 44 دولة. بدأ البنك أعماله في يونيو/حزيران 1946. ويعمل في مقر البنك الدولي في واشنطن ثمانية آلاف موظف وحوالي ألفين في العمل الميداني. ويأتي ما يزيد على نصف العاملين في البنك من الأمريكيتين والبقية من جميع أنحاء العالم.

يبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي 189 دولة تصب مصالحها وأراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن. ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

ب- مؤسساته: تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل المعروفة للبلدان النامية، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة. وهي<sup>1</sup>:

- 1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD
- 2) المؤسسة الدولية للتنمية IDA
- 3) مؤسسة التمويل الدولية IFC
- 4) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA
- 5) المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار ICSID.

ثانيا: صندوق النقد الدولي: هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي؛ أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات، الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. مقره في واشنطن. يديره أعضاؤه من جميع بلدان العالم تقريبا، وعددهم 184 بلدا. أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945؛ للعمل على تعزيز

<sup>1</sup>البنك العالمي.



سلامة الاقتصاد العالمي، ومنع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي، عن طريق تشجيع مختلف البلدان على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.

برز صندوق النقد الدولي للوجود بصفة رسمية في 27 كانون الأول 1945 بعد توقيع 29 دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر بريتونوودز بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1-22 تموز 1944، وبدأ ممارسة أعماله في الأول من آذار 1947، ويبلغ عدد أعضائه 183 دولة.

### مبادئ صندوق النقد الدولي:

هناك عدة مبادئ يقوم عليها الصندوق نذكر منها:

- سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية
- تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية بإيجاد تجاري متعدد الأطراف
- اختلال ميزان المدفوعات يعتبر مسؤولية مشتركة بين الدول التي تعاني عجزا والدول الفائض.

مهامه: يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل، وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والنتائج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع بقية العالم<sup>1</sup>.

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان - أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف - وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> الموسوعة السياسية.

أجهزة الصندوق (الهيكل التنظيمي للصندوق): يتكون الصندوق من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: مجلس المحافظين، ومجلس تنفيذي، ومدير إدارة.

1- مجلس المحافظين: هو السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، ويعتبر مجلس

المحافظين "الجمعية العامة للصندوق" حيث يتكون من ممثل عن كل دولة من الدول الأعضاء. ويتم تمثيل كل دولة بعضو واحد في الصندوق، بواسطة محافظ أو مندوب له، ويُختار المحافظ لمدة خمس سنوات يتم تغييره بعدها .

ويجتمع المحافظون مرة كل عام، ويتم التصويت أثناء الاجتماع أو بالمراسلة عند الضرورة. ويكون لكل عضو عدد من الأصوات تماثل أهمية مساهمة الدولة في رأسمال الصندوق. ويباشر هذا المجلس كل اختصاصات الصندوق. ويجوز له أن يفوض المديرين التنفيذيين ممارسة بعض الاختصاصات التي لا تشمل مسائل جوهرية، (مثل قبول أعضاء جدد، ووقف عضوية عضو أو تقرير تصفية الصندوق).

2- المجلس التنفيذي: يتألف المجلس التنفيذي من 24 مديراً، ويرأسه المدير العام للصندوق؛

ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع، في جلسات يستغرق كل منها يوماً كاملاً.

ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الكبرى، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، الصين، روسيا، المملكة العربية السعودية؛ أما المدراء الستة عشر الآخرون؛ فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم "الدوائر الانتخابية"، لفترات مدتها عامان.

ويقوم مجلس المدراء التنفيذيين بمباشرة الاختصاصات التي يفوضه فيها مجلس المحافظين، إضافة إلى دخوله ضمن اختصاصاتهم في إدارة العمليات المالية للصندوق. ويجتمع مجلس المديرين كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

3- المدير العام: يتولى المديرون التنفيذيون انتخاب المدير الإداري العام للصندوق لمدة خمس

سنوات، ويتولى المدير رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين، كما انه يرأس جميع العاملين في الصندوق بمعاونة عدد من المحاسبين والقانونيين والإداريين.

ثالثاً: الجات **GATT** تعتبر اتفاقية الجات **GATT** - من المنظور الاصطلاحي، أنَّها عبارة عن ناتج جمع الأحرف اللاتينية الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة **General Agreement on Tariffs and Trade** عقدت في 30 أكتوبر 1947 هي اتفاقية متعددة الأطراف بين عدد من البلاد تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع. وقعتها أكثر من 140 دولة. عقدت ندوات لمناقشة عوائق التجارة، والخلافات ذات العلاقة بالتجارة، والقواعد المنظمة للعلاقات بين الأعضاء. وقعت الدول المؤسسة على الاتفاقية لأول مرة في عام 1947م، ثم أصبحت الاتفاقية الأساسية الدولية في التجارة الدولية. تجتمع الدول الموقعة من وقت إلى آخر لإزالة عوائق التجارة الدولية. وأدت هذه الاجتماعات إلى تخفيض التعريفات الجمركية والحد من عوائق التجارة لآلاف المنتجات. وفي عام 1979م، أعلنت الجات لأول مرة إزالة عوائق التعريفات على التجارة. ونتج عن الاجتماع عدة اتفاقيات تهدف إلى الحد من الحواجز الجمركية<sup>1</sup>.

وتشتمل هذه الاتفاقية على بعض احكام ميثاق هافانا فإن الأمم المتحدة تساعد الدول الأعضاء في الاتفاقية على إدارتها ويرجع اسمها إلى الأحرف الأولى من اسمها بالانجليزية. تطورت لتصبح اليوم إلى ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية. **WTO** واتخذت من مدينة جنيف في سويسرا مقراً لها وهي إتفاقية غير ملزمة لأعضائها وهي إتفاقية للتجارة في السلع (السلع الصناعية).

#### أهدافها:

- العمل على تحرير التجارة الدولية.
- إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول.
- حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات.
- تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

مبادئ الجات: اختارت الجات عدة مبادئ لتحكم مسيرتها نحو تحقيق أهدافها أهمها :

<sup>1</sup> الاتفاق بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: هو المبدأ الرئيسي والقاعدة الارتكازية التي تحكم نشاط الجات، في سعيها نحو تحقيق هدفها النهائي، المتمثل في إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة الدولية، فالمادة الأولى من الاتفاقية تقضي بضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً بلا شرط أو قيد جميع المزايا والحقوق والإعفاءات، التي يمنحها لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد، ويقبل هذا الشرط عدداً من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية مقنعة، مثل الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول المنتمة جغرافياً إلى إقليم اقتصادي مُعَيَّن، ولما كانت هذه الترتيبات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية على أساس اقليمي كخطوة أولية، فإنها تستثنى نتيجة لذلك من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.<sup>1</sup>

ولرغبة الجات GATT - في تشجيع الدول الآخذة في النمو على تحرير تجارتها البينية يتم إعفاؤها من شرط التجاور الجغرافي الذي تلتزم به الدول الصناعية المتقدمة، دون مجموعة الدول الآخذة في النمو، حين تقرر إقامة صورة أو أخرى من صور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فهذه الدول الآخذة في النمو، لها أن تُقيم فيما بينها اتفاقيات تفضيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لا تقع في نطاق إقليم جغرافي مُعَيَّن، ولا تلتزم بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

## 2- مبدأ التخفيضات الجمركية: وتأخذ صورتين

التخفيضات الجمركية المباشرة: من خلال المفاوضات التي تدور في إطار الجات أو نتيجة للمفاوضات التي تتم بين أي الدول أطراف التعاقد الأولى. أما الصورة غير المباشرة: للتخفيضات الجمركية فتتحقق من خلال النص فسالإتفاقات التجارية على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، ويأخذ مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة طريقه إلى التنفيذ عن طريق مطالبة كل دولة عضو فجالجات GATT ، بإعداد قائمتين رئيسيتين هما:

<sup>1</sup>المرجع السابق.



القائمة الأولى: وتتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسع في تصديرها إلى العالم الخارجي. ويطلب نتيجة لذلك من الأطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخول أسواق هذه الدول.

القائمة الثانية: فتتكون من السلع التي يكون العضو مستعداً لإجراء تخفيضات جمركية عليها.

3- مبدأ الشفافية: يتجه هذا المبدأ إلى إقرار قاعدة أساسية، تتلخص في تفضيل الرسوم الجمركية الصريحة، دون الحواجز الجمركية وإذا لزم الأمر الالتجاء إلى فرض قيود تجارية حمائية. حيث أنه في حالة اتباع الإجراءات الحمائية للضرورة القصوى؛ فإن اللجوء إلى الرسوم الجمركية يكون أخف الضررين.

4- مبدأ المفاوضات التجارية: ويقضى هذا المبدأ بضرورة الالتجاء إلى المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقاً لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة وهي القاعدة التي يتم في رحابها توسيع دائرة هذه المفاوضات الثنائية في العلاقات التجارية الدولية.

5- مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب: يُعتبر هذا الأمر أمراً مستحدثاً في الإطار التجاري الدولي الذي تُنظّمه الجات GATT ومضمون هذا المبدأ أن يتكفل النظام التجاري الدولي الذي أقامته الجات GATT بتقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول النامية، تهدف هذه المعاملة إلى فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة، أمام منتجات الدول النامية، وبالتالي زيادة حصيلتها من الصرف الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها.

### المطلب الرابع: انهيار نظام بروتوودز

إن أسباب انهيار بريتونوودز يرجع أساساً إلى حالة العجز المستمر التي عرفها ميزان المدفوعات الأمريكي من جهة، وإلغاء معسكر الذهب من جهة أخرى، ورفض الحلول المقترحة ومناقشتها، إنما كانت تتم في كل مرة بين الدول المصنعة وغياب الدول المتخلفة.

أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطاتها الدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 مليار \$ إلى 11 مليار \$ (1960 -



1970) وأصبحت مستحقات الدول اتجاه أمريكا تفوق ما لديها من رصيد ذهبي الشيء الذي طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتها على تحويل الدولار إلى ذهب<sup>1</sup>.

وفي 9 مايو 1971 رفعت كل من سويسرا (الفرنك) والنمسا (الشلن) من قيمة عملتهما بنسبة 7.1% و5.1% على التوالي بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتهما في ذلك الوقت، ثم حدثت العديد من الأحداث والأزمات كان أبرزها الانتكاسة التي شهدتها الإسترليني عامي 1965 و 1966 مما دفع الولايات المتحدة لعملية إنقاذه خوفاً من انعكاس ذلك على تنامي حركة المضاربة بالدولار، ولكن الأزمة الكبرى حصلت عندما طالب الرئيس الفرنسي تشارل ديغول عام 1970م بتحويل الدولارات الأمريكية الموجودة لدى البنك المركزي الفرنسي إلى ذهب (طالب بتحويل 191 مليون دولار إلى ما يقابلها من الذهب، وكان سعر الأونصة (\$35)، عملاً باتفاقية Bretton Woods التي تسمح بذلك؛ أدى هذا الأمر إلى عجز الولايات المتحدة لاحقاً عن تحويل أي دولارات أمريكية إلى الذهب، مما دفع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى إصدار بيان في 15/8/1971 (والتي تعرف بصدمة نيكسون) في خطابه للأمة تحت عنوان السياسات الاقتصادية الجديدة والتي تضمنت الآتي:

- 1- وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي وقف التزاماتها الدولية وفق المقولة التي اقراها وزير الخزانة جون كونالي "الدولار عملتنا لكنه مشكلتكم".
  - 2- خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10%.
  - 3- فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعياً إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.
- وبهذا التخفيض فقد الدولار تماماً مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي. كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها لتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظام بريتونوودز وأسعار الصرف الثابتة. ومعنى ذلك هو انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملاتها.
- أسباب فشل نظام بروتونودز:

<sup>1</sup> - عبد الرحمن تيشوري، دور النظام النقدي الدولي على الخلفية التاريخية للتخلف، الحوار المتمدن. العدد 1416 - 2005.



لقد فشل نظام بريتونوودز بسبب ما احتواه من تناقضات ولما ورد على سيره وتنفيذ من قيود وحواجز:

- لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية لعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب.
- كما نجد أن هذا النظام عانى من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار هذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه تنعكس على النظام ككل.
- كما أن النظام النقدي الجديد لم يأخذ في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى الين الياباني والعملات الأوروبية.
- كما أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الأمريكي يعني تثبيت حجم السيولة الدولية أما إذا تحقق العجز في ميزان مدفوعاتها فهذا يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية ولكن يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.
- إن نظام بريتونوودز كان صالحا في ظل ظروف معينة (الفترة التي عقب الحرب فقط) والسبب الرئيسي في تقويض دعائم هذا النظام فيرجع إلى التضخم السريع الذي أثر في حركات التبادل التجاري الدولي.



## محتوى المحور الخامس

### النظام النقدي بعد انهيار بروتوودز

#### الأهداف التعليمية

- ◉ معرفة الأوضاع السائدة بعد اتفاقية بروتون وودز.
- ◉ معرفة سير النظام النقدي والمالي الدولي بعد بروتون وودز

## المحور الخامس: النظام النقدي بعد انهيار بروتوودز

تعد آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما لها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدول خصوصا البلدان النامية.

### المطلب الأول : ماهية سعر الصرف المرن

أ. مفهوم نظام سعر الصرف المرن :

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقا من آلية العرض و الطلب في السوق، بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية، كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب التجاري .

ب. آليات سعر الصرف المرن :

تتحدد أسعار الصرف في هذا النظام وفق الأسس ذاتها التي يستند عليها النظام الاقتصادي الحر،<sup>1</sup> بحيث ان سعر التوازن يتحقق عند تساوي الكميات المطلوبة والمعروضة من العملة .

ويحدث تغيير في هذا السعر عندما تتغير ظروف الطلب و العرض أو كليهما معا، وهذا في المدى المتوسط، أما في المدى الطويل فالأمر مختلف حيث تتحدد الأسعار وفق تعادل القوى الشرائية، بحيث إذا كانت معدلات التضخم مختلفة بين بلدين فإن سعر صرف عملة البلد صاحب معدل التضخم المنخفض، يكون أحسن من سعر صرف عملة البلد الأخر بالفرق بين معدلي التضخم نتيجة قلة الطلب على سلع البلد صاحب معدل التضخم الأعلى و زيادته (الطلب) على سلع البلد صاحب معدل التضخم الأدنى، وهذا يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري و الذي يستمر إلى غاية حدوث التوازن تلقائيا. ويتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام وفق عاملين إثنين:

أ- العامل الكلي : المتمثل في قوى العرض والطلب على العملة التابعين لحالة ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف .

<sup>1</sup>علة محمد، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد - حالة الجزائر- "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع

التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002-2003، ص40

ب- العامل النوعي (النفسي، البسيكولوجي): هذا العامل بالذات يساعد على بناء التوقعات المسبقة ويؤسس نوعا من الثقة أو عدمها اتجاه وضعية عملة ما في سوق الصرف .

ج\_ مزايا و عيوب نظام سعر الصرف المرن :

وكغيره من الأنظمة السابقة يتميز هذا النظام ببعض المزايا و العيوب نوجز أهمها فيما يلي:

ج\_1 مزايا نظام سعر الصرف المرن :

من بين أهم مزايا سعر الصرف المرن، يمكن ذكر ما يلي :

- في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي .

- يقلل الأعباء على البنوك المركزية التي كانت مطالبة بالتدخل في سوق الصرف للمحافظة على سعر صرف عملتها في مستوى معين ولذلك يتوجب الاحتفاظ باحتياطات صرف معتبرة أو اللجوء إلى الاقتراض في بعض الأحيان .

- يمكن إتباع السياسات النقدية اللازمة دون قيد .

ج-2 عيوب نظام سعر الصرف المرن :

أما العيوب التميز بها هذا النظام فهي كما يلي :

- يعتمد هذا النظام على آليات السوق التي لا تعبر أحيانا عن حقيقة الأوضاع مما يؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمرين .

**المطلب الثاني: نظام التعويم المدار**

1- مفهوم نظام التعويم المدار: وفق هذا النوع، يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر والتعديلات تتم بناء على التقديرات

وعادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات مثل: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاحتياطات الدولية، تطورات أسواق النقد الموازية<sup>1</sup>.

## 2- ميكانزمات نظام التعويم المدار :

قامت الدول الأوروبية بقيادة ألمانيا بتكوين نظام نقدي إقليمي يقوم على أساس تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام مع تعويم عملتها مقابل عملات الدول الأخرى تعويما جماعيا والتي كانت خطوة لبداية إنشاء النظام النقدي الأوروبي وقد مارست الدول الصناعية لسياسة التعويم بشكل جماعي أو فردي وهي تمثل ثلاثة أرباع التجارة الدولية لذلك نفسر لماذا اعتبرت سياسة التعويم ظاهرة دولية أما الدول النامية فقد تحولت تدريجيا عن ربط عملتها بعملة رئيسية أو بسلة من العملات المتنوعة.

في ظل هذا النظام تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء للعملات بهدف تحقيق صالح وطني على حساب البلاد الأخرى، فإذا رأت الحكومة أن هناك ميزة اقتصادية (في الفترة القصيرة) من الاحتفاظ بسعر صرف عملتها عند مستوى معين في الوقت الذي فيه يتجه سعر الصرف للانخفاض فيقدم البنك المركزي لشراؤها في سوق الصرف مقابل احتياطاتها من العملات الأجنبية .

أما في الحالة العكسية، إذا كانت قيمة عملة هذه الدولة في اتجاه تصاعدي ، فقد ترى هذه الدولة الإبقاء عليها منخفضة القيمة لتشجيع صادراتها على حساب الدول الأخرى فيقدم البنك المركزي على زيادة الشراء من العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية.

وبالتالي فإنه وفق هذا النظام يحق للبنوك المركزية التدخل في أسواق الصرف عن طريق عرض وطلب النقد الأجنبي حتى تؤثر على سعر الصرف العملة الوطنية ومنه التأثير على حركة الصادرات والواردات ورؤوس الأموال وبالتالي ميزان المدفوعات، كما يمكن لهذه البنوك أن تتدخل خارج سوق الصرف الأجنبي عن طريق التوسيع النقدي دون أن يقابله زيادة في الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية.

<sup>1</sup> علة محمد، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد - حالة الجزائر -"، مرجع سابق، ص 44 .



وعموماً يمكن للسلطات النقدية في هذا النظام أن تتدخل بوسائل مختلفة، وبالسياسات التي تراها مناسبة للتأثير على سعر صرف عملتها المحلية إلا أن هذا التدخل قد يواجه صعوبات، وهذا ما يعني صعوبة إدارة التعويم مثل:

- صعوبة التنسيق بين سياسات الدول في مجال التدخل في أسواق الصرف.<sup>1</sup>
- صعوبة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول التي تشكل عملاتها معظم السيولة الدولية (نادي باريس).
- صعوبة المهام الرقابية والإشرافية الملقاة على عاتق صندوق النقد الدولي في هذا النظام.

### المطلب الثالث: اتفاقية جمايكا

#### 1- التعريف باتفاقية جمايكا

اتفاقية جمايكا Jamaica Accord كانت مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي صدقت على انتهاء نظام بريتونوودز المالىوقد اتخذوا شكل توصيات لتغيير "مواد الاتفاق" التي تأسس عليها صندوق النقد الدولي. أبرم الاتفاق في ختام لقاءات 7-8 يناير 1976 في كنغستون، جمايكا للجنة من محافظي صندوق النقد الدوليودخلت الاتفاقيات حيز التنفيذ في 1978 بعد أن حصلت على الأغلبية المطلوبة من مجموعة قوة التصويت 60% من مجموع الدول الأعضاء في الصندوق.

سمحتالاتفاقيات لسعر الذهببالعمومقابل الدولار الأمريكيوالعملات الأخرى، وإن كان ذلك ضمن مجموعة من القيود المتفق عليها. من الناحية العملية، كان الدولار عائماً بهذه الطريقة، في مخالفة لبنود اتفاقية لصندوق النقد الدولي، منذ صدمة نيكسونفي عام 1971. كما نصت الاتفاقيات أيضاً على تقديم المساعدة المالية إلى بلدان ناميةتمثل الدول الأعضاء في مجموعة ال77 للتعويض عن الدخل المفقود من تصدير السلع الأولية.تم إجراء تعديل في عام 1978 للسماح بإنشاء حقوق السحب الخاصة، الموصوفة بأنها "خط ائتمان رخيص إلى حد ما" للبلدان النامية.

<sup>1</sup> - كمال ديب، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001، ص30.



## 2- ميكانزمات اتفاقية جمايكا

جاءت اتفاقية جاميكا للتأكيد على ضرورة الإصلاح النقدي ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من اتفاق صندوق النقد الدولي التي كانت تلزم بتحديد أسعار الصرف الخاصة بالعملات وفقا لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف (نظام تعويم العملات) وقد اعتبر هذا التعديل مجرد تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء إلى الصندوق.

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- 1- إلغاء سعر الصرف الرسمي للذهب (السعر الثابت) وترك الحرية الكاملة للبنوك في التعامل في الذهب وتحديد أسعاره.
  - 2- إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك كأساس لتقييم العملات الوطنية للدول الأعضاء.
  - 3- إلغاء أي بند من الاتفاقية تنص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته حيث نجده قد استعمل من طرف الدول كضمان للقروض (فرنسا، إيطاليا، جنوب إفريقيا) ففي أبريل 1977 اقترحت دولة جنوب إفريقيا من بعض البنوك الدولية بضمان احتياطاتها الذهبية.
- كما قصد التعديل الثاني تطوير حقوق السحب الخاصة لكي يكون لها وزن في الأصول الاحتياطية الدولية. وما زال الذهب يحتفظ بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم على الرغم من إنهاء دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

### المطلب الرابع : إصلاح النظام النقدي الدولي

في ظل الصعوبات والأزمات التي واجهت العديد من الدول العالم وخاصة النامية منها من وراء الإختلالات التي إكتنفت النظام النقدي الدولي عبر مراحلها المختلفة، وبسبب إستمرار تجاهل مصالح الدول النامية من طرف الدول الكبرى في إطار العلاقات النقدية الدولية و سعي دائم في إنشاء نظام نقدي دولي يتماشى مع مصالح هذه الأخيرة فأمام هذا الوضع تفتنت الدول النامية إلى ضرورة إصلاح هذا النظام وجعله أكثر ملائمة وسلامة، فقدمت بعض الإقتراحات والتوصيات التي سوف نعرضها تبعا منذ نهاية الخمسينات وإلى الوقت الحاضر.

1-مقترح مجموعة الأربع وعشرون: عبرت هذه المجموعة عن وجهة نظر الأقطار النامية بإصلاح النظام النقدي الدولي ( هي أقطار أعضاء من آسيا ، إفريقيا ، أمريكا اللاتينية) و تركزت مطالبها فيما يلي :

-ضرورة تضمين النظام الدولي كل ما يؤمن من زيادة المساعدات الإنمائية و الحصص في الوكالات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي وتحسين إجراءات التصويت فيها.

-إزالة عوائق الحماية إزاء تجارة هذه الأقطار بالأسواق الغربية

-الأخذ بعين الإعتبار مشاكل هذه الأقطار المتعلقة بالتجارة و أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال

2- مشروع تريفن: ويقضي بخلق بنك مركزي عالمي وتدويل الإحتياجات النقدية بطريقة تعني بأغراض تعزيز التجارة الدولية من جهة وأغراض التنمية من جهة أخرى .

3- مشروع بون شتاين: ويرتكز حول تغيير وتطور آلية صندوق النقد الدولي.

4-مشروع إتفاق جمايكا: ومفاده مطالبة الأقطار الرأسمالية الصناعية بزيادة منح الأقطار النامية من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بواقع 50 بالمئة.

5- مبادرة أروشا: وهذه المبادرة في شكل إعلان صدر عن الاجتماع الدولي الذي عقد في مدينة أروشا بتانزانيا بهدف التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس لنظام نقدي دولي جديد يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي عموما، والأقطار النامية خصوصا ونقطة الإنطلاق الأساسية في هذه المبادرة هي الدعوة الموجهة للأمم المتحدة بضرورة عقد المؤتمر دولي يبحث في الشؤون النقدية والمالية الدولية بمعزل عن صندوق النقد الدولي للتححرر من مجموعة وترى هذه المبادرة ان هناك هدفين جوهرين بتعيين نظام الجديد الذي يحققها وهما:<sup>1</sup>

-تحقيق الاستقرار النقدي العالمي و المحافظة على مستويات مقبولة للتوظيف و النمو و كبح الإتجاهات والتضخمية والإنكماشية في الاقتصاد العالمي .

- دعم عملية التنمية العالمية في الأقطار النامية.

<sup>1</sup> - محمد دويدار ، أسامة الغولي ، دار الجامعة الجديدة ، 2003



ولتحقيق هذه الأهداف نقترح عدة آليات هي :

- ديمقراطية الإدارة و الرقابة على النظام النقدي الدولي الجديد.
- توافر صفة العالمية لنظام المذكور من خلال مشاركة كافة أقطار العالم في تدويل التجارة و المدفوعات.
- إصدار عملة دولية جديدة تكون مقبولة للوفاء بالمعاملات الدولية.
- إضافة إلى ذلك لابد من سلطة أو مؤسسة نقدية دولية لإدارة هذا النظام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - صبيحي تادرس حربلة ، أحمد رمضان دار الجامعة 1990



## محتوى المحور السادس

### النظام النقدي والمالي الدولي الحالي (واقع وآفاق)

#### الأهداف التعليمية

- معرفة خصائص النظام النقدي والمالي الدولي الحالي.
- آفاق النظام النقدي والمالي الدولي.

## المحور السادس: النظام النقدي والمالي الدولي الحالي (واقع وآفاق)

رغم انهيار بروتونودز إلا أن ذلك لم يزعزع هيمنة الدولار الأمريكي على العملات الدولية، بل ما عرفه العالم من أزمات كان بسبب هيمنة الدولار وتحكم وول ستريت في النظام المالي العالمي. هذا ما أدى إلى الزامية إصلاح هذه الجهود المبذولة.

### المطلب الأول : النظام النقدي الحالي في ظل هيمنة الدولار.

أولا : هيمنة الدولار الأمريكي ضمن الأنظمة النقدية الدولية :

من المفيد إعطاء خلفية تاريخية للدولار الأمريكي في ظل التطورات التي شهدتها النظم النقدية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى النظام النقدي الدولي الراهن، والذي يشهد حالة لا إستقرار في أسعار صرف العملات الإرتكازية، وهذا ما يساعد على فهم المكانة التي وصل إليها الدولار الأمريكي في المعاملات المالية الدولية، بإعتباره عملة محورية وعملة إحتياط دولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما أتاح له المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي .

#### 1-هيمنة الدولار ضمن النظام النقدي بروتونودز:

سجلت موازين المدفوعات الأمريكية خلال الفترة من 1946 إلى 1949 فائضا منتظما ، ويعود ذلك إلى الطلب الأوروبي المتزايد على سلعتها في إطار مشروع مارشال، وفي نهاية الأربعينيات كانت الدول الأوروبية في طريقها للإنتعاش الاقتصادي، فبدأت فوائض أمريكا في التناقص تدريجيا وتحول ميزان مدفوعاتها الإجمالي إلى عجز خاصة عام 1951 حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار الذي أدى إلى إزدهار الاقتصاد الأمريكي، دون أن تظهر عليه عوامل تضخمية خطيرة، أما الدول الأخرى التي تزيد احتياطاتها من الدولار، فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم، ومن هنا أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقا للدولار الأمريكي، خاصة وأن الولايات المتحدة وسعت من إستثماراتها الخارجية من خلال سيطرتها على الأسواق العالمية لإغتنام الأرباح الكبيرة، مقابل ما إنتهجتته السياسة الاقتصادية الأمريكية من إلتزام تحويل الدولار إلى ذهب، نتيجة لأهمية النسبية الكبيرة التي إحتلتها العملة الأمريكية إلى جانب الذهب في نظام صندوق النقد الدولي.



وقد إستمر العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى أن الدولارات التي بحوزة الأجانب مخزون الذهب الأمريكي، عندها بدأت معدلات تحويل الدولار إلى ذهب ترتفع لدى وزارة الخزانة الأمريكية و بدأت بذلك أسعار الذهب بالإرتفاع في الأسواق الخاصة، ووصلت إلى حدود 40 دولار للأوقية الواحدة عام 1961 نتيجة عمليات الشراء المضاربي، فتدخلت الدول الصناعية في إطار ما عرف بمجمع الذهب ، في نهاية السنة نفسها، للدفاع عن السعر الرسمي للذهب المحدد في إطار إتفاقية بروتونودز ب 35 دولار فتراجع إنخفاض الدولار المقابل للذهب وإنسحب المضاربو مؤقتا، غير أن تزايد عدم إمكانية تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب، إنتقل النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار ، وقد عملت هذه الأخيرة بصورة عادية مقابل وجود ثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب مضمونة ، ومع إستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حيث زاد عن 29 مليار دولار عام 1971 ، تزايد الضغط عليها لتنفيذ إلزامها بتحويل الدولار إلى ذهب ، و إنخفاض المخزون الذهبي الرسمي من نفس السنة ، مما أجبر الحكومة الأمريكية على إتخاذ قرار من نفس السنة يقضي بالتخلي عن إلزامها بقبول تبادل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب، وكان ذلك الإجراء بمثابة المؤشر لنهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي بروتونودز و قاعدة الصرف بالذهب.<sup>21</sup>

### ثانيا: هيمنة الدولار الأمريكي في ظل أسعار الصرف المرنة :

مع نمو التجارة الدولية بمعدلات مرتفعة خلال الفترة 1958-1970 ، كانت معدلات نمو الذهب النقدي تسيير ببطء كبير ، غير أن وفرة الدولار نتيجة معالجة الولايات المتحدة لعجز ميزان مدفوعاتها الذي طالما سعت إليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وكان رصيد الميزان التجاري موضع إهتمامها عن طريق الإصدار النقدي، ساهم في تغيير النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار ، نتيجة أن تراكم الدولارات لدى دول الفائض لتكوين الإحتياطيات دولية رفع كمية النقود المحلية المتداولة ، وهو ما دفع العديد من الدول إلى إعتماد الدولار الأمريكي كمقياس لقيمة عملتها في سوق الصرف وهو ما أعطى الدولار الأمريكي دورا مركزيا في إقتصادات مختلف الدول ، وبحلول عام 1971،

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام سعود جايدمشكور العامري ، المالية الدولية ، نظرية و تطبيق ، أزمة مالية أم أزمة رأس مالية ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع دار زهران ، عمان -الأردن ، 2010 / المنصورة ، مصر ، الطبعة الأولى، 2010.

وصل حجم العجز في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعاملات على الإحتياطي الرسمي 30 مليار دولار وظهر العجز التجاري حيث وصل 2,7 مليار دولار ، بالإضافة إلى ذلك فقد عانت الولايات المتحدة من البطالة وارتفاع معدلات التضخم، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 إلى إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وبعد ذلك أصبحت جميع الدول حرة في إختيار نظام سعر الصرف المناسب لها لتتأرجح بين قطبين، أحدهما التعويم والآخر الربط أما أكبر 5 دول صناعية و هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا إنجلترا، فرنسا والتي تشكل عملاتها الغالبية الكبيرة للإحتياطات الدولية، فقد إختارت مطلع السبعينات ترتيبات أسعار الصرف وفق نظام العملات العائمة ، أي أنها تدع عملاتها تعوم مقابل بعضها كعملات رئيسة، فيتحدد سعرها حسب آليات السوق.<sup>1</sup>

كما أن هذه الدول لا تقوم على بأية جهود تذكر لتطويع سياستها الاقتصادية، بغرض تقييد تقلبات سعر الصرف عملاتها ضمن حدود ضيقة، فهي تسمح بحدوث تقلبات في أسعار صرف عملاتها ضمن هوامش واسعة، و ذلك لأن سياستها الاقتصادية، وعلى رأسها السياسات النقدية موجهة بصفة رئيسية نحو خدمة الاقتصاد الداخلي لهذه الدول، ومع قابلية إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وكان قد أزال العديد من العوائق السابقة الذكر من أمام الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه لم يود على الرغم من ذلك إلى إستعادة ثقة السوق بالدولار، وأيضاً إستمرت المضاربة على الدولار الأمريكي خلال الفترة 1971-1973 مما دفع بالدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى إتخاذ قرار بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار .

و منذ عام 1973 و لغاية 1979 خسر الدولار من قيمته أمام العملات الأوروبية و الين الياباني، هذا الواقع حدا بالحكومة الأمريكية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات تضمنت على وجه الخصوص انتهاج سياسة نقدية جديدة مستوحاة من مفاهيم الإقتصاديين، وظبط المجمععات النقدية، هذه الإجراءات أدت إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة .

ومع إقتران حاجتها الضخمة للتمويل أدى إلى ارتفاع أسعار الدولار حتى العام 1985 ، بعد هذا العام حدث إنقلاب في تطور سعر الصرف الدولار بالنسبة للعملات الأوروبية والين الياباني ن ثم عاد الأمريكي ليميل بإتجاه الهبوط، مما دفع بالسلطات الأمريكية لرفع معدلات الفائدة، الأمر الذي أدى

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم عبده إبراهيم، تقييم النظام النقدي الدولي و إمكانية التوجه نحو عملة دولية موحدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2011.



بدوره إلى ارتفاع جديد للدولار، لذلك يمكن القول بأنه منذ إنهيار اتفاقية بروتونودز تعرض الدولار لموجات من الأزمات المتمثلة في التقلبات الحادة في سعر صرفه مقابل العملات الإرتكازية، و المصحوبة بإنخفاض طويل الأمد في قيمته .

### ثالثا: دلائل استمرارية زيادة الدولار في المعاملات النقدية:<sup>1</sup>

تستمر دول العالم بالحفاظ على الدولار كعملة إحتياط بالرغم من المخاطر التي تحيط بهذه العملة وتكمن أسباب ذلك في :

1- عملة التسعير الدولية: إن الدولار الأمريكي هو عملة التعامل الأساسي للعالم، على الرغم من إنخفاض نصيب الولايات المتحدة في المعاملات التجارية العالمية، كما أن الدولار هو عملة التسعير الأساسية للسلع الإستراتيجية الدولية على غرار النفط، والغاز الطبيعي والذهب والحبوب وغيرها، لذا فإن مصدري السلع الإستراتيجية بالمقابل يحتفظون بإحتياطياتهم النقدية بالدولار، ثم يقومون بإعادة إستثمارها في الاقتصاد الأمريكي، كما أن هناك بعض الدول عملاتها ترتبط بالدولار بشكل رئيسي حيث نجد معظم عملات دول الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي يعرضها للضغوطات هذا أدى بشكل كبير إلى تراجع إيرادات هذه الدول نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها الأورو، وهو ما يؤدي إلى تراجع في حجم إستثمارات الدول النفطية بشكل كبير، وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها بالإنخفاض أو الإرتفاع بإعتماد مجموعة من الوسائل من أهمها أسعار الفائدة أو من خلال تصريحات مسنولي السياسة النقدية الأمريكية فإن ذلك يعكس على أسعار لسلع والخدمات الدولية المسعرة بالدولار، وفي مقدمتها النفط والذهب وهو ما يفسر طبيعة العلاقة القوية بين التغير في سعر صرف الدولار والتغير في أسعار السلع الإستراتيجية الدولية .

2- عملة الملاذ الآمن من الأزمات : يعد الدولار الأمريكي من وجهة نظر المستثمرين بمثابة الملاذ الآمن، حيث يميل المستثمرون للفرار إلى الدولار الأمريكي كعملة آمنة، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مبعث الأزمة المالية التي ما زال الاقتصاد العالمي يعاني من ارتداداتها، ومما يدل على ذلك أنه في أوج

<sup>1</sup> - هاجر سيد فتحي إبراهيم ، أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على مستقبل الدولار الأمريكي كعملة الإحتياطيات الدولية الأولى في الاقتصاد العالمي ، رسالة ماجستير في إقتصاديات التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة أعمال، جامعة حلوان ، مصر ، 2010.

الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة عام 2008 ارتفع الدولار بنسبة 4.3 بالمئة أمام الأورو، ومقابل سلة من العملات الرئيسية ارتفع الدولار أيضا بنسبة 5.8 بالمئة.

كذلك، يعكس هذا التفضيل السيولة غير العادية التي تتميز بها أسواق أدوات الدين الدولارية، ومن المعلوم أن السيولة هي أهم الخصائص التي يبحث عنها المستثمرون في أوقات الأزمات، فضلا عن ذلك، فإن سندات الخزنة الأمريكية، تعد أهم الأصول المالية التي يتم التعامل عليها بين المستثمرين الدوليين، بسمعة ممتازة في درجة إستقرارها .

وقد أدى الخلاف السياسي المحتدم داخل الكونغرس، خلال السداسي الثاني من عام 2013 ، حول رفع سقف الدين الاتحادي، أو قيمة الأموال التي يحق للخزنة الأمريكية اقتراضها وفقا للقانون، إلى تفوق الدولار على الأورو، حيث باع المستثمرون الأسهم وأصولا أخرى متصلة بالمخاطر، ولاذوا بالسندات الحكومية.

### 3-أداة استثمار في الأصول المالية الدولية :

إن الدولار الأمريكي يسانده، كعملة إحتياط، أسواق متسعة وعميقة الأدوات دين وإستثمار بالدولار الأمريكي ، بصفة خاصة لا يزال يعد الدين الأمريكي أكثر أدوات الدين أهمية في العالم ، و أكثرها تداولاً ، ومن أعلاها تصنيفا واعتمادية بين أدوات الدين على مستوى العالم.<sup>1</sup>

### 4-الثقل السياسي والعسكري الأمريكي :

هناك عامل آخر يتميز به الدولار، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم ، فالتدخل التاريخي المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها، والتدخل العسكري خارج حدودها على غرار التدخل في أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، أعطى الإنطباع أن الدولار لا يزال قوة كبيرة وساهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهو أحد مظاهر ما يسميه علماء السياسة بالقوة الصلبة، وتكتب الدولة المصدرة لهذه العملة نفوذا جغرافيا وسياسيا، كما لا يمكن إغفال تعزيز الهيبة والمكانة التي ترتبط بالعملة الدولية، وهو ما يسميه

<sup>1</sup> - حيدر هاشم، أزمة الدولار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 28، 1971.

علماء السياسة بالقوة الناعمة، ومثلما كتب "روبرت مونريك" ذات مرة أن القوى العظمى لديها عملات عظمى .

وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001 ، التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار، بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، ويعزى ذلك إلى إتخاذ الولايات المتحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار، ومن ورائه الاقتصاد الأمريكي في العالم ومما يؤكد ذلك، انه بالرغم من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلا أنه في نظر العديد من المستثمرين و المتعاملين الإقتصاديين ، لا يزال يتمتع الدولار بالملاذ الآمن، نظرا لثقل الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي اقتصاديا وسياسيا، وهو ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي " باراك أوباما" في خطابه أمام أعضاء مجموع العشرين لعام 2010.

#### 5- غياب البدائل الجاهزة لإحلال الدولار الأمريكي :

تعرض الدولار الأمريكي بعد الصدمات الاقتصادية والمالية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية مطلع العقد الأول من القرن العشرين، إلى هزات عنيفة كادت الإطاحة به كعملة دولية، لولا التطورات اللاحقة التي أسهمت بإعادة الاعتبار له مؤقتا، فقد ظهرت مطالبات باستبدال الدولار كعملة احتياط وتسعير دولية، وانضمت الصين إلى روسيا، وتبعتهما بعض الأصوات المنادية بذلك منها ألمانيا، المطالبة باستبدال الدولار الأمريكي كونه مركز النظام النقدي الدولي.

فرغم التدهور الكبير الذي يعاني منه الدولار، إلا ان هناك أسباب عديدة ستجعل العملة الأمريكية بعيدة عن الخطر ولو مؤقتا، كون هذا الأخير يمكن أن يكون أقوى الضعفاء، وليس قويا بالضرورة، حيث يعاني الأورو من أزمة ديون سيادية مهددة بذلك مستقبل بقائه كعملة موحدة لمنطقة الأورو، باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010.<sup>1</sup>

#### رابعا: المخاطر التي تهدد مركزية الدولار للنظام النقدي الراهن

يواجه الدولار عدة تحديات منذ إحتلاله مكانة الجنيه الإسترليني في موقع العملة الأساسية في التجارة العالمية في القرن 20 ، ومع مطلع القرن الحادي العشرين لا يزال يتعرض لتحديات عميقة يصعب في بعض الأوقات إحتوائها ومن ضمن هذه المخاطر مايلي:

<sup>1</sup> - لويس كاتاو، ماركو تيرونيس، الاعتماد على الدولار، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2016، ص49.



1- سياسة التيسير الكمي: يعد التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سيقوم الإحتياطي الفدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، وإستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الإئتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملة خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي، وفي هذا الشأن لجأت الولايات المتحدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى عملية التيسير الكمي الأولى بقيمة 1,25 تريليون دولار عام 2008 والثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010، وذلك بتوسيع نطاق الإحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة لتشجيع عملية إعادة النشاط الاقتصادي والحد من إختلال الميزان التجاري الأمريكي وهو ما يعكس على القدرات التنافسية لعدد كبير من الدول وفي مقدمتها الصين، حيث ستؤدي خطط التيسير الكمي إلى تزايد لضغوط على الليوان الصيني نحو الإرتفاع وهو الأمر الذي حاولت الصين طوال السنوات السابقة أن تتجنبه وذلك من خلال التدخل المكثف في سوق الصرف للحفاظ على الليوان أقل من قيمته الحقيقية.

من خلال سياسة التيسير الكمي تجبر الولايات المتحدة الصين على أن ترفع من قيمة الليوان في مواجهة الدولار المنخفض قيمته ومن ثم فإن ما تطالب به الولايات المتحدة عن طريق التفاوض أصبحت تحصل عليه من خلال وضع الصين أمام الأمر الواقع مثل هذه الأوضاع يمكن أن تجر دول العالم إلى محاولة الدفاع عن مصالحها من خلال ردود أفعال وقائية وعليه فهي بذلك تشكل الأرضية اللازمة لإنطلاق ما يسمى بحرب العملات على نطاق واسع.<sup>1</sup>

2- تفاقم عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام الأمريكي: يشهد الاقتصاد العالمي مطلع الألفية الثالثة قلقا من إستمرار تصاعد حجم الدين العام الأمريكي، وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة العجز المستمر في الموازنة العامة، حيث تواجه الولايات المتحدة تحديا كبيرا في كيفية السيطرة إنفاقها العام ومن ثم العجز في موازنتها وبالتالي السيطرة على لنمو في الدين الأمريكي و الذي ينظر إليه على أنه أحد التحديات التي تواجه المركز الدولي للدولار وهو ما يعني أن ما كان ينظر إليه تقليديا على أنه أحد الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الوضع الدولي للدولار في العالم أصبح اليوم أحد أهم العوائق التي تحول دون نمو الطلب عليه.

<sup>1</sup>لويس كاتاو، ماركو تيرونيس، الاعتماد على الدولار، مجلة التمويل والتنمية، ص51

إن الوضع الراهن الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة على الرغم من أنه لم يؤدي إلى حدوث إنهيار العملة أو عجز عن سدادا الديون السيادية بل تمكنت من تجنب إنهيار في العملة بسبب موقعها، كون الدولار يمثل عملة الإحتياط العالمية إلا أن الوضع الميداني أصبح محفوفا بالمخاطر ويزداد تعقيدا على مر الزمان حيث وصل حجم الدين العام ونسبة عجز الموازنة إل الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى كبير إلى درجة أصبح من المتعذر على النظام النقدي في الولايات المتحدة إستيعابه والتعايش معه.

### الجدول رقم 01: رصيد الموازنة الأمريكية لسنوي 2000-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الموازنة الأمريكية	236.2	128.2	-157.8	-377.6	-412.7	-318.3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الموازنة الأمريكية	-160.7	-458.6	-1412.7	-1294.4	-199.6	-1087

وبحسب البيانات الواردة في الجدول الأول بلغ عجز الموازنة الأمريكية قيمة 679.5 مليار دولار عام 2013 بعد أن بلغ مستويات قياسية عم 2012 بقيمة 1087 مليار دولار وقبل ذلك عام 2011 تجاوز قيمة 1299 مليار دولار ولعل لسبب المباشر في ذلك يعود إلى النفقات العامة في الموازنة الإتحادية بمعدلات مرتفعة ومتسارعة نسبة إلى الإيرادات العامة الإتحادية الممولة بشكل رئيسي من الضرائب .

### 3- تراجع نصيب الدولار في الإحتياطات النقدية:



وذلك بأن البنوك المركزية في العالم تميل إلى إحلال الدولار الأمريكي بعملات أخرى في إحتياطياتها من النقد الأجنبي وإن كان ذلك يتم ببطء شديد في الوقت الذي لم تنجح فيه العملات الرئيسية الأخرى في العالم في أن تحل محل الدولار وبشكل جوهري.<sup>1</sup>

#### 4-بطء التعافي في الاقتصاد الأمريكي:

منذ عام 2001 وبسبب تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من نسب 1.9 بالمئة إلى 0.7 بالمئة في بداية تلك السنة عمد الإحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى خفض معدل الفائدة على الدولار من 6.5 بالمئة إلى 6 بالمئة لدعم حركة الإقتراض وتفاديا لركود إقتصادي محتمل آنذاك لجأ الإحتياطي الفدرالي لتخفيض الفائدة على دفعات حتى جوان 2003 وصل إلى أدنى حد له، وفي جوان 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية بدء مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة لتصل إلى 5.02 بالمئة من عام 2007 ، ثم تنخفض في عام 2008 إلى 1.98 بالمئة.<sup>2</sup>

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، يشهد الاقتصاد الأمريكي بطء التعافي الاقتصادي بعد أزمة الرهن العقاري عم 2008، والذي كان يعول أن يتصاعد مع بدء العام 2013 إذ لا يمكن أن تتفاعل الأنشطة الاقتصادية بوجود معدلات بطالة تبلغ 7.4 بالمئة نهاية عام 2013 بعد أن بلغت ذروتها عام 2010 وذلك يعني ركود الطلب الكلي على السلع و الخدمات و بالتالي لن يدعم هذا التحسن البطيء في مستوى البطالة سعر صرف الدولار.

#### المطلب الثاني: الأزمات التي واجهها النظام النقدي الحالي:

##### 1-أزمة المكسيك 1994:

عرف الاقتصاد المكسيكي قبل الأزمة معدلات نمو مرتفعة واستقرار اقتصادي كلي، وقد شجع هذا النمو تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى الداخل، حيث بلغت 104مليار دولار بين عامي 1990-1994 وهي تمثل 20% من مجموع تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية خلال تلك الفترة، وانخفض معدل التضخم إلى أقل من 10% وهو الذي لم يحدث منذ 20 سنة .

<sup>1</sup> - لويس كاتاوا، ماركو تيرونيس، الاعتماد على الدولار، مجلة التمويل والتنمية، ص56.

كما بلغ متوسط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1989-1994) ب3.9% وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 16.6 مليار دولار في الفترة (1991-1993).

لكن في مقابل هذا التحسن في وضعية المكسيك الاقتصادية، عرف الميزان التجاري عجزا مقدرا ب29 مليار دولار في ديسمبر 1994، نتيجة التحولات الرأس مالية المكثفة، مما أدى إلى ظهور مخاوف وشكوك لدى المستثمرين ومن ثم بدؤوا في سحب أموالهم من الأسواق المالية المحلية، فكانت بداية الأزمة المالية في المكسيك .

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة في الصمود و التكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي و الاقتصادي وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق.

نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال إلى خارج، بشكل سريع مثير للانتباه، وممهد الانهيار النظام المالي العالمي، فحسب قول "Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: إن الأزمة المكسيكية عام 1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول العالم، ولاسيما في بلدان جنوب شرق آسيا وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية<sup>1</sup>.

فلقد ازدادت أزمات سعر الصرف في المكسيك تفاقما و بلغت ذروتها عندما انخفضت قيمة (البيزو) بحوالي 40% في 2005/01/31 من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار<sup>2</sup>.

## 1-1 أسباب الأزمة:

<sup>1</sup> - العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2000 . رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004 ، ص 99.

<sup>2</sup> - ريس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005 ، ص 103 .

يمكننا ذكر أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي :

- تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، واختفاء التدهور في المدخرات الخاصة وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الاعتقاد بأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح.

- الارتفاع الكبير في الاستهلاك وفي إستيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقسيم البيزو.

- يعد ارتفاع سعر الفائدة وإدارة الدين الحكومي، قصير الأجل و التوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، والذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة وتوسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.

- إن تقلبات سعر الصرف والاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية كرائية على الاقتصاد المكسيكي، حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ 40 % من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، ويرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، وأسباب سياسية داخلية تمثلت في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي، والتساهل في السياسة النقدية خلال 1994 ، حيث أدت إلى التوسع السريع الممنوح إلى البنوك من قبل البنك المركزي المكسيكي والممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية وبنوك التنمية، كما لا ننسى قرار الحكومة بتعويم البيزو وتخليها عن إدارة نظام سعر الصرف.

## 2-1 الإجراءات المتبعة لإدارة الأزمة :

بمجرد اندلاع الأزمة المكسيكية شرعت المكسيك في بذل جهود كبيرة لتصحيح اقتصادها الكلي، وذلك لمنع انهيار نظامها المالي وجهازها الإنتاجي، إضافة إلى إجراء تعديلات مالية ونقدية وتطبيق إصلاحات هيكلية. إلى جانب ذلك، شرعت المكسيك في تفاوض من أجل الحصول على دعم مالي مع الحكومة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كما اتخذت السلطات المكسيكية تدابير وقائية على السوق المالية المحلية لتفادي العدوى، وذلك عن طريق إنقاذ المصاريف والمقترضين على نطاق واسع والحيولة دون انهيار المؤسسات المالية.

### 1-2-1 معالجة أزمة المكسيك 1982:

لتطويق الأزمة المكسيكية وعلاجها استعانت المكسيك بصندوق النقد الدولي، حيث قام هذا الأخير بدور قيادي انتهى بالاتفاق مع جميع الأطراف المعنية-الدول الدائنة-على ما يسمى برابطة الإنقاذ والتي اشتملت على مجموعة من العناصر يأتي على رأسها ما يلي:<sup>1</sup>

- تعهد المكسيك بتنفيذ برنامج التثبيت باتفاق مع الصندوق النقد الدولي.
- قيام الصندوق النقد الدولي بتقديم قرض كبير من موارده للمكسيك.
- قبول البنوك التجارية لجدولة مستحققاتها خلال فترة معينة، مع تقديم قروض جديدة للمكسيك لمساعدتها على تخطي الأزمة.

وقد اعتبرت هذه العملية بمثابة نجاح للصندوق النقد الدولي، كما ساعدت على شيوع روح التفاؤل بالنسبة لعلاج أزمة الديون الخارجية في ذلك الوقت.

وهكذا، فقد شرعت المكسيك بدءاً من عام 1982 في بذل جهود كبيرة لتصحيح اقتصادها الكليوما تعاني منه من خلل هيكلي، إلا أن التقدم الذي أحرزته لم يكن تقدماً متوازناً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن بطء سرعة التغيرات الهيكلية قد عرقل جهود المكسيك المبذولة لتحقيق التكيف وذلك إلأن بطء سرعة التغيرات الهيكلية قد عرقل جهود المكسيك المبذولة في الفترة من عام 1982 وحتى عام 1988م، وبات جلياً أن هناك حاجة إلى جهد مستمر ومتعدد الجوانب كي تتمكن المكسيك من تحقيق استقرار دائم على صعيد الاقتصاد الكلي ونمو اقتصاديا، حيث وصل عجز

<sup>1</sup> ابن ساعد عبد الرحمان، انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 102

الموازنة العامة في عام 1987م إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي، كما وصل معدل التضخم إلى 140%، وزاد الدين الخارجي عن 100 مليار دولار، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في تلك الفترة .

ومن ثم في أواخر عام 1988، عجلت المكسيك بعملية الإصلاح بمساندة الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي بأن وضعت برنامجاً شاملاً لتحقيق النمو، ولقد اشتمل ذلك البرنامج على مجموعة من السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى طائفة واسعة من الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، وترشيد مشروعات القطاع العام، ونقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وإلغاء اللوائح المفروضة على بعض الأنشطة الاقتصادية، كل ذلك على أساس أن هذه الإصلاحات من شأنها المساعدة على زيادة الكفاءة الاقتصادية وتمهيد السبيل أمام النمو في المدى المتوسط والجدول الموالي يبين مجموعة من السياسات والإصلاحات.

الجدول رقم 02: يبين مجموعة من السياسات والإصلاحات.

سياسات وإصلاحات	مجالاتها	أهدافها
سياسات تثبيت اقتصادي	سياسات سعر الصرف	تخفيض اسمي متحكم فيه
	سياسة نقدية	إلغاء عملية تمويل العجز في الموازنة عن طريق قطع النقود. المحافظة على أسعار فائدة حقيقية مرتفعة.
	سياسة مالية	تخفيض النفقات العامة. توسيع قاعدة الإيرادات.
	سياسة الأجور والأسعار	زيادة في الأجور مرتبطة بالإنتاجية. وضع حدود على ارتفاع الأسعار.
إصلاحات هيكلية	في مجال التثبيت (أو إصلاحات خاصة بسياسات التثبيت	- إصلاح النظام الضريبي. - تحقيق استقلالية البنك المركزي. - إلغاء قيود الصرف. - إلغاء معايرة الأجور
	إزالة القيود	- تحرير الأسعار.

-تخفيض الدعم خصخصة المشروعات العامة. -إعادة هيكلية صناعة البترول		
-عقد اتفاقيات للتجارة الحرة. -تخفيض الضرائب على الإيرادات. -إزالة الحواجز غير الجمركية	تحرير التجارة الدولية	

المصدر: هبة محمود الطنطاوي الباز، الأزمات المالية المعاصرة (الأسباب-العلاج-الدروس المستفادة) (دراسة مقارنة)، رسالة الدكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، ص85.

وتجدر الإشارة<sup>1</sup> هنا إلى أن الجهود والإصلاحات المبذولة آنذاك قد أثمرت عن نتائج طيبة، حيث أن الطائفة العريضة من الإصلاحات الهيكلية التي استهدفت في المقام الأول تحسينا لمناخ الاقتصاد على الصعيد الجزئي، قد أدت هي والسياسات القوية على صعيد الاقتصاد الكلي إلى إعادة تنشيط القطاع الخاص. وكذلك ازدادت المدخرات المالية زيادة كبيرة بعد التحرير المالي، كما تحسنت المالية العامة أيضا، وذلك بسبب الإصلاح الضريبي والرقابة على المصروفات والتخلي عن مشروعات القطاع العام. ويضاف إلى ذلك أن المراجعات التي تمت في اللوائح القانونية للاستثمار الأجنبي، وانصرافا لنية إلى نقل الملكية العامة للبنوك التجارية إلى الملكية الخاصة، وإلغاء اللوائح المقيدة للنشاط الاقتصادي، قد اجتذبت مبالغ كبيرة من الاستثمار الأجنبية الخاصة واستعادت رؤوس الأموال من الخارج. كما أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال الفترة 1988-1994 إلى انخفاض كبير في معدل التضخم، وتحسين ملحوظ في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وزيادة معدل الأجور، وتخفيض معدل البطالة، وتحسين المؤشرات الاقتصادية الأساسية بدرجة ملحوظة. كل تلك التطورات كانت تشير إلى المكسيك مقدمة على التمتع بنمو اقتصادي مستديم. كما أنه في هذا السياق تدفقت كميات غير مسبوقة من رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المكسيكي، حيث بلغت التدفقات حوالي 104 مليار دولار بين عامي 1990 و1994، أي ما يمثل حوالي 20% من إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاديات النامية خلال تلك الفترة ومن ثم، أصبح ينظر إلى

<sup>1</sup> - هبة محمود الطنطاوي الباز، الأزمات المالية المعاصرة (الأسباب-العلاج-الدروس المستفادة) (دراسة مقارنة)، رسالة الدكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، ص. 92

المكسيك باعتبارها نموذجا مرموقا للنجاح في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

## 2-2-1 معالجة أزمة المكسيك 1994:

أدركت<sup>1</sup> الحكومة المكسيكية أن هذه الأزمة المالية لم يسبق لها مثيل وتتطلب عددا من تدابير التصحيح بعيدة المدى، بالإضافة إلى ضرورة توافر دعم مادي استثنائي، فلم يكن التحدي الذي تواجهه السياسة الاقتصادية يتمثل في تخفيض عجز الحساب الجاري فحسب بل أيضا في اتخاذ تدابير تمنع انهيار القطاعين المالي والإنتاجي.

وهكذا، فقد طلبت المكسيك مرة أخرى المساعدة من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة. وذلك للإسهام في محاولة تثبيت سعر الصرف. وبناء عليه فقد قام الصندوق بالتفاوض عن القواعد التي كان قد قام بوضعها بنفسه، وشارك الولايات المتحدة في عملية إنقاذ سريع، حيث قام بتقديم 17.8 مليار دولار، بينما قامت الولايات المتحدة بتقديم 20 مليار دولار من صندوق تثبيت أسعار الصرف، وذلك لدعم عملية الإصلاح في المكسيك. وقد فسّر البعض اتجاه صندوق النقد الدولي إلى تقديم المساعدة إلى المكسيك على هذا النحو بأنها كان يخشى أن مثل هذه الأزمة لو تركت دون علاج حاسم وسريع سوف تؤدي إلى زعزعة النظام المالي الدولي بأسره وتهدد استقراره، وذلك لأن الأمر لن يتوقف عند حد انسحاب الاستثمارات الأجنبية من المكسيك ولكنه قد يمتد إلى انسحابها من كل الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل وشيلي، وكذلك أسواق دول جنوب شرق آسيا الصاعدة كإندونيسيا وتايلاند والفلبين، وفي ذلك ضربة قاصية لمستقبل الاستثمارات في الدول النامية.

أما الدور الحاسم الذي قامت به الولايات المتحدة من أجل إنقاذ المكسيك من أزمتها المالية فيجد تفسيره في أن العلاقات بين الدولتين في مجال التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات والسياحة تبلغ أضعاف حجم العلاقات المناظرة بين الولايات المتحدة وكل بلدان أمريكا اللاتينية. هذا بالإضافة إلى أن وجود المكسيك في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية. هذا بالإضافة

<sup>1</sup> - أحمد عكاشة عزيزي، مسعود بكادي، الأزمات المالية في دولة المكسيك (الأسباب، العلاج والدروس المستفادة)، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع والتحديات، المحور الخامس، فرع اقتصاد دولي، جامعة أدرار، ص 7-8.

إلى أن وجود المكسيك في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) جعل الولايات المتحدة حريصة على إنقاذها مالياً، وذلك للحفاظ على قوة وتماسك ذلك التكتل الذي أقيم في مواجهة التكتل الأوروبي على الضفة الأخرى من الأطلسي.

وإلى جانب طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية وحكومة الولايات المتحدة على هذا النحو، قامت المكسيك من جانبها باتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية حيال الأسواق المالية الداخلية لتجنب العدوى ومنع حدوث انهيار واسع المدى للمؤسسات المالية، ولقد اشتملت تلك التدابير قيام البنك المركزي بتوفير سيولة من النقد الأجنبي للمصارف التجارية لتحاشر تأخرها عن سداد التزاماتها الأجنبية.

## 2- أزمة جنوب شرق آسيا:

لقد انهبر كثير من الاقتصاديين بمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في آسيا الشرقية، إذ شكل النموذج التنموي الآسيوي مثالا نال إعجاب كثير من الملاحظين في المجال الاقتصادي والمالي، ولعل هذا ما دفع برجال الأعمال للاستثمار فيها، حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 مثل اندونيسيا في 1978، كوريا سنة 1980 وغيرهما، إلا أن أخطرها من حيث العمق الداخلي والبعد العالمي كانت أزمة 1997.

على مدى العقود الثلاثة السابقة لازمة المالية الآسيوية، كانت اندونيسيا، تايلاند، كوريا وماليزيا يتمتعون بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة، سبب لها تفاقم في أزمة سعر الصرف في سنة 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق<sup>1</sup>، وبدأ المستثمرون يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25% و 50% من أسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية و

<sup>1</sup> - العقون نادية، مرجع سابق، ص 102.

كان ذلك في 1997، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "البات" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه للبيع، فشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق<sup>1</sup>. ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فانهارت عملتها بنسبة 17.8% في 15/09/1997 مقارنة بسنة 1996، أما التايوان فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو 20%<sup>2</sup>. وبالنسبة لهونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، والتي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فوق تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية.

مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات والتأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة: نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت وطوكيو)، ولكن سرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.

## 1-2 أسباب الأزمة:

- تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والاستقرار السياسي المدعم لثقة المستثمرين في أسواقها المالية بالإضافة إلى إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- تميل التنمية بالقروض القصيرة الأجل.
- منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية.
- ضعف وقصور الجهاز المصرفي والمالي وفساده وعدم القدرة على تطويره، وانسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.
- حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق.

<sup>1</sup> - راييس مبروك، مرجع سابق، ص 106.

<sup>2</sup> - أديب ديمتري، دكتوراه في رأس المال، الطبعة 01، سوريا، دار الثقافة و النشر، 2002، ص 45.

- الرفع في أسعار الفائدة يهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية مما حوّل الاستثمار في الأوراق المالية، إلى إيداعات بالبنوك.
- في تايلاند كانت المشكلة حقيقية، أما ماليزيا فمشكلتها هي التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها.
- التوسيع في التعامل بالمشتقات المالية و المصرفية، وفتح المجال واسعا أمام المضاربات المحفوفة بالمخاطر.
- الاعتماد الكبير في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

### 3- أزمة الديون السيادية

#### 1-3-التعريف بأزمة الديون السيادية :

يعرّف الدين السيادي على أنه دين مترتب على دولة ذات سيادة مرتبط بملاءتها المالية، مقوم بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ما تكون عملة دولية. وتنشأ أزمة الديون السيادية عندما تواجه الدولة تزايدا مستمرا في مستويات ديونها، بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير قابلة للسداد، ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها<sup>1</sup>.

تعد اليونان أول من دق ناقوس خطر أزمة ديون سيادية في منطقة الأورو، وذلك بعد إعلانها رسميا طلب المساعدات منالاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، لتهتز بعد ذلك المنطقة وتنتشر الأزمة مهددة النظام المالي الدولي. ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية لظهور أزمة الديون السيادية باليونان إلى ما يلي:

- ارتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية: ففي الفترة الممتدة بين 2002-2007م وهي فترة بداية نشوء أزمة الديون السيادية في اليونان، ارتفع الطلب المحلي ووصل إلى مستوى 4.2% بالمقارنة بـ 1.8% في منطقة الأورو بأكملها، وذلك بسبب القروض الخارجية التي أبرمتها الحكومة من أجل تمويل

<sup>1</sup> - سفيان حوجة علامة، فايد مرهم، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي -

مشروعاتها التنموية دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية النقد اللازم للوفاء بقروضها الخارجية.

-اندلاع أزمة الرهن العقاري في 2008: تأثر الاقتصاد اليوناني بأزمة الرهن العقاري نتيجة ارتفاع احتياجات التمويل، مما اضطرار الحكومة إلى عمليات الإصدار السندي، وهو ما أدى إلى حدوث عجز في حساباتها الجارية وفي الموازنة الحكومية.

-تزييف الأرقام والإحصائيات: لقد كانت الحكومة اليونانية ولسنوات تقدم أرقاماً وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها، وقد اكتشفت الهيئة الأوروبية للإحصاء eurostat ذلك في 12 جانفي 2010 عند تصريحها بعدم صحة التقارير اليونانية المقدمة لها.

-عدم التزام اليونان بمعاهدة ماستريخت: تنص معاهدة ماستريخت على عدم تجاوز العجز في الميزانية نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه وصل إلى 12.5% في 2009.5

-ضعف القدرة التنافسية: تعاني الصناعة اليونانية من تراجع القدرة التنافسية الدولية بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية، فمنذ أن تبنت البلاد الأورو ارتفعت الأجور بمعدل سنوي بلغ 5% وهو ضعف متوسط المعدل في منطقة الأورو ككل.

-ضعف التحصيل الضريبي: يقدر الاقتصاد غير الرسمي في اليونان والذي لا يخضع إلى ضريبة بين 25% و30% من الناتج المحلي الإجمالي.

-قيام وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض تقيمها على الدين العمومي اليوناني: حيث كان التخفيض من A- إلى BBB+ بالنسبة لكل من وكالة "فيتش" و"ستنداروبورز"، ومن A1 إلى A2 بالنسبة ل"موديز".

### 3-2 آليات مواجهة أزمة الديون السيادية:

نتيجة للتداعيات السلبية لأزمة الديون السيادية على منطقة الأورو، سارعت الحكومات الوطنية إلى تنفيذ برامج محفوفة بالتحديات لتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي، تتمثل أهدافها الأساسية في خفض عجز الموازنة العامة وتحسين القدرة على المنافسة، كما أدرك القادة الأوروبيون أن الاتحاد الأوروبي لم يحقق القدرة المؤسسية والمالية اللازمة لدعم الاقتصادات المتأثرة بالأزمة، وهو ما جعلهم يتفقون في 9 ماي 2010 م على إنشاء تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي ( FESF )

(facilité européenne de stabilité financière) يهدف المحافظة على الاستقرار المالي لاتحاد النقدي الأوروبي، من خلال تقديم المساعدات المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء تصل إلى 440 مليار أورو. ولقد تم في نفس اليوم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي MEFS: Mécanisme Européen de Stabilisation Financière وهي آلية مؤقتة تكمل آلية الدعم المالي لموازن المدفوعات للدول غير العضوة، فهي عبارة عن أداة يستطيع بموجبها المجلس الأوروبي الاقتراض من الأسواق المالية بضمان الميزانية المشتركة بغية وهب قروض مشروطة لدول منطقة الأورو لا تتجاوز 60 مليار أورو. في 25 مارس 2011م قرر المجلس الأوروبي تعويض FESE وMEFS بالآلية الاستقرار الأوروبية MES ضمن محاولة لدعم ثقة المستثمرين في الأسواق، وهي آلية جديدة تستمد عملها من التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي، على شكل منظمة دولية مؤسسة باتفاقية بين أعضاء منطقة الأورو، وتتمتع بقدرة على الإقراض تقدر بـ 500 مليار أورو وقاعدة رأس مال تصل إلى 70 مليار أورو لضمان تصنيف AAA، في شكل رأس مال حر بقيمة 80 مليار أورو، و620 مليار أورو قابلة للاستدعاء، وفي المقابل حتى تستفيد الدول المتعثرة من الآلية الجديدة يتوجب عليها أن تلتزم بتطبيق إصلاحات مالية وعمليات إعادة هيكلة للدين العام لديها<sup>1</sup>.

ومن خلال هذه الآليات المستحدثة لمواجهة الأزمة فقد كانت اليونان أول الدول التي استفادت من عمليات التمويل، فمعتاقم أزمة الديون السيادية، طلبت الحكومة اليونانية رسمياً في 23 جوان 2010م مساعدات من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بعد عجزها عن الاقتراض من الأسواق المالية التي تشترط معدلات فائدة عالية لإقراضها، ليتم وضع ثلاث خطط لإنقاذ اليونان، الأولى كانت في 2 ماي 2010م وقوامها 110 مليار أورو تنفذ على 3 سنوات (من ماي 2010 إلى جوان 2013) حيث تقدم الدول العضوة في منطقة الأورو 80 مليار أورو على شكل قروض ثنائية، فيما يقدم صندوق النقد الدولي ضمن اتفاق للاستعداد الائتماني مبلغ 30 مليار أورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2%، وقد خفضت الفائدة في قيمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011، بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما تم زيادة فترة السداد إلى 7 سنوات ونصف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 82-83.

<sup>2</sup> - سليمان شيبوط، تداعيات أزمة الديون الأوربية على الاقتصاديات المغاربية مقارنة نظرية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 6، جوان 2014، ص 15



أما الخطة الثانية فكانت في 21 فيفري 2012م وخصصت لها 130 مليار أورو تسدد تدريجيا إلى غاية 2014، يساهمها تسهيلا لاستقرار المالي الأوروبي FESE ب102 مليار أورو وصندوق النقد الدولي ب28 مليار أورو.

في حين كانت الخطة الثالثة في 14 أوت 2015 وتقدر ب86 مليار أورو لمدة 3 سنوات يساهم فيها الاتحاد الأوروبي لوحده دون مساعدة صندوق النقد الدولي، وهذا بعدما وافق البرلمان اليوناني على الإجراءات التقشفية التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي، حيث تم تخصيص 10 مليار أورو لإعادة رسملة البنوك اليونانية التي تضررت من الاضطرابات المالية. وتجدر الإشارة إلى أن الخطط الثلاثة قد تخللتها سياسات تقشف ساهمت في ظهور اضطرابات اجتماعية تمثلت في إضرابات أعمال شغب في الشارع اليوناني.

وعلى أثر ارتفاع دين اليونان الذي وصل في 2016 حوالي 315 مليار أورو، ما يوازي 180 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، توصلت اليونان في ماي 2017 إلى اتفاق مبدئي مع الجهات الدائنة من شأنه التمهيد لبدء محادثات ومفاوضات لتخفيف الدين والحصول على مساعدات جديدة، حيث أقرت أثينا بضرورة عملها على تطبيق جملة من الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بالنظام الضريبي، ونظام التقاعد وضبط سوق العمل.

### المطلب الثالث : إصلاحات الجهود المبذولة

#### أولا : الإطار المؤسسي

1\_ وفق متطلبات وأهداف الاستقرار الاقتصادي العالمي، وامتلاك القدرة اللازمة، وتأمين الموارد المالية إعادة تصميم مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي بحيث يتم إقامة بنائها المؤسسي وإطارها القانوني وفق متطلبات وأهداف الاستقرار الاقتصادي العالمي، وامتلاك القدرة اللازمة، وتأمين الموارد المالية والبشرية المؤمنة برسالتها الجديدة وهي مرتبطة كذلك بتحقيق أهداف الدول النامية ( بما فيها الاقتصادات الصاعدة بسرعة ) في التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتدعيم قدرات الدول النامية على التخطيط الاستراتيجي لمعالجة الاختلالات المالية والنقدية والتجارية الهيكلية وحل مشاكل الفقر والبطالة والتضخم لديها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - خالد حنفي، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، رؤية عربية، مداخلة قدمت ضمن المؤتمر العلمي العاشر بعنوان "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، جامعة بشار، 28 أفريل 2010، ص 12.

2\_ السعي بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات واللجان الإقليمية التابعة لها لإقامة نظام اقتصادي ومالي ونقدي لعالم خالٍ من التلوث والأزمات، وتسود هفي روح العدالة والنزاهة والشفافية والأمن المعيشي والإنساني. ويتطلب تنفيذ هذا التصور ترجمة كل هذه الأهداف في الأطر القانونية الحاكمة لمؤسسات النظام الاقتصادي والمالي الدولي، وكذلك في البناء المؤسسي والتنظيمي والوظيفي لديها. كما يستلزم هذا التصور إيلاء أسس ومبادئ الحاكمة الرشيدة ونفاذ المبادئ المتعلقة بأخلاقيات العمل الدولي تجنباً للعالم كافة أشكال الفساد والجشع والمضاربات المدمرة والاستغلال البشع للإنسان والدول الفقيرة .

3\_ العمل على تحسين مستوى تمثيل الدول النامية والدول الصاعدة والدول الفقيرة في إدارة المؤسسات الدولية لأن الاتجاهات السائدة لدى مجموعة العشرين، وإن أبدت استعدادها لتعزيز مستوى التمثيل لدى الدول الصاعدة، بما لا يقل عن 5 بالمئة من حقوق التصويت، إلا أن بقية الدول النامية والفقيرة ما زالت مصالحها غير مهمتها .

4\_ بلورة أسس جديدة لقاعدة النظام النقدي الدولي، تأخذ في الاعتبار تجنب الاعتماد المفرط على الدولار، والاتجاه صوب اعتماد سلة من العملات القوية بحسب قوة الاقتصادات التي تنتمي إليها هذه العملات .

ضمن هذا السياق ، يمكن الإشارة إلى كل من اليورو الأوروبي، والين الياباني، والإسترليني البريطاني واليوان الصيني. كما يمكن إعادة قراءة مشروع كيتز، الذي سبق تقديمه، حول تأسيس نظام دولي للمدفوعات والمقاصة، من خلال إنشاء عملة دولية جديدة، وتأمين تسهيلات تمويلية تعاونية بين البنوك المركزية ، لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها بعض الدول في موازين مدفوعاتها؛ والعمل على تطوير مشروعه وتحديثه بما يتوافق والاحتياجات الفعلية للنظام المقترح.<sup>1</sup>

إنشاء وتعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية من جهة، ومع المؤسسات الإقليمية من جهة أخرى.

ثانيا: منهج العمل والسياسات

أ- التخلي عن تقديس حرية السوق، وتعزيز الدور التنظيمي والرقابي للحكومة والمؤسسات الرقابية على القطاع المالي.

<sup>1</sup> - المرجع السابق. ص14



ب- تخلي المؤسسات المالية الدولية عن تقديم برامجها المقبولة لجميع الدول النامية والفقيرة، وتكييف برامجها ومقترحاتها مع الأخذ في الاعتبار الهياكل والإنجازات والأطر المؤسسية والقانونية السائدة لدى تلك الدول ومرحلة التنمية ومحددات النمو لديها .

ج- وضع مجموعة من المعايير الأخلاقية في العمل المالي والتجاري الدولي والالتزام الفعلي بها .

د- إيلاء موضوع السياسات والمؤشرات المتعلقة بتجنب الأزمات والتصدي لمعالجتها بما في ذلك مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات، الاهتمام الذي تستحقه، ومتابعة تطورها وتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بها للدول النامية والفقيرة.

هـ- منح الاستراتيجيات الإنمائية الدولية وعقود التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية والمالية الجديدة اللازمة، والمتابعة الجديدة لتنفيذها وتحقيق أهدافها ومتابعة تقييم أدائها وتوفير المخصصات اللازمة لتنفيذها.

و- العمل على إصلاح النظام الكلي للأمم المتحدة بحيث تكون ممثلة لمصالح جميع الدول في ميثاقها وبنائها المؤسسي، وتحريرها من سطوة النفوذ الأمريكي عليها، وتعزيز قدرتها على حل مشاكل العالم السياسية والأمنية والاقتصادية بعدالة تنهي مرحلة الاستعمار المباشر وغير المباشر، وتمتع بالقدرة والمصدقية على صياغة استراتيجيات فاعلة للتنمية الدولية في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أو إمتلاك القدرة على متابعة تنفيذها بنجاح.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - هوزيه فينيليز، قرارات سياسية صعبة يتعين اتخاذها لإصلاح النظام المالي، صندوق النقد الدولي، 2011، ص 50.



## محتوى المحور السابع

من القضايا الراهنة في النظام النقدي والمالي الدولي  
تدويل العملة الصينية

### الأهداف التعليمية

- معرفة أهم القضايا الراهنة في النظام النقدي والمالي الدولي.
- الإحاطة بفحوى قضية تدويل العملة الصينية.



## المحور السابع: من القضايا الراهنة في النظام النقدي والمالي الدولي تدويل العملة الصينية

في ظل تراجع الدولار الأمريكي، وعدم قدرة الين واليورو واستعدادهما لأداء دور العملة الاحتياطية العالمية، تتجه الأنظار نحو اليوان الصيني، حيث سيكون التحول نحو اليوان بصفة تدريجية، فحسب البنك العالمي فإن تنامي أهمية الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي (والتي ستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم) سيفقد الدولار انفراده بالزيادة في النظام النقدي الدولي في أفق سنة 2025، حيث سيتقاسمها مع اليورو واليوان الصيني. وهو ما يعني أن النظام النقدي الدولي الراهن يتجه إلى الابتعاد عن نظام (الهيمنة) الذي يسيطر عليه الدولار الأمريكي، إلى نظام (متعدد الأقطاب)، ستكون فيه العملة الصينية من الركائز الأساسية له، وهذا ما بدأ يتحقق على أرض الواقع ففي 30 نوفمبر تشرين الثاني 2015 تم تحقيق إنجاز مهم جدا لليوان الصيني عندما قرر الصندوق النقدي الدولي إدراج اليوان الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة بنسبة 92.10 بالمئة، بعد الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني، كما بدأت سلة العملات في ثوبها الجديد يوم 1 أكتوبر 2016 معطية بذلك الإعراف العالمي باليوان كعملة عالمية، هذه الخطوة سوف تعزز مكانة اليوان كعملة عالمية بشكل كبير كما ستترك أثارا عميقة على المستوى الدولي.

### المطلب الأول : ماهية تدويل العملة .

إن تدويل العملة يسمح بتحقيق مجموعة من المزايا للبلد المعني كتخفيض تكاليف المعاملات الدولية وتخفيض مخاطر الصرف، توفير المزيد من الأعمال للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة إلى عوائد صك العملة ومنح الدولة ثقلا سياسيا وهيبه على المستوى الدولي، إلا أن عملية التدويل لا تخلو أيضا من السلبيات، إذ أنها مسؤولة دولية لها العديد من التبعات.

### أولا: مفهوم تدويل العملة:

هو الإستخدام الواسع للعملة خارج حدود بلد إصدارها و يحدد مستوى تدويل العملة حسب طلب الدول الأخرى لتلك العملة بناءا على مقدار الأعمال القائمة بين الدول أو القيمة المتصورة للعملة، يكون الطلب على تدويل العملة مدفوعا بإستخدامها في التجارة الدولية أو الاحتفاظ بها بصفتها عملة إحتياطية أو ملاذ آمن أو إستخدامها على أنها وسيلة تبادل غير مباشر في



الإقتصادات المحلية للبلدان الأخرى عن طريق إستبدال العملة تحتفظ الدولة بإحتياطات العملات الأجنبية في بنوكها المركزية من أجل دعم الإلتزامات المالية وتنفيذ السياسات النقدية، ويجب أن تكون المؤسسات الأجنبية والمحلية قادرة على إصدار أدوات قابلة للتدويل بالعملة الدولية بغض النظر عن مكان إصدارها، تستفيد الدولة من تصدير عملتها في توسيع نطاق السوق الذي يمكنها المشاركة فيه دون الحاجة إلى تبادل العملات ذات الصلة وتتيح للأفراد الإقتراض من الأسواق الأجنبية دون التعرض لمخاطر سعر الصرف ما يساعدهم في الحصول على تمويل أرخص يجب أن يؤدي الطلب المدعوم على العملة إلى تقليل أسعار الفائدة وبالتالي المساعدة في خفض التكلفة المحلية لرأس المال.<sup>1</sup>

### ثانيا: شروط تدويل العملة:

لكي تصل عملة بلد ما إلى مرتبة عملة دولية يجب الأخذ بعين الإعتبار معيارين:

- الأستقرار وقابلية التنبؤ بالعملة.
- القبول والسيولة

المعيار الأول يعني أن عملية التدويل تكون أكثر إتساعا كلما كان استقرار العملة مرتفعا، حيث يعتبر إستقرار العملة الدولية أمرا ضروريا لكسب ثقة المستخدمين في الخارج و تعد درجة الثقة في قيمة العملة أحد أهم العوامل التي تضعف أو تزيد من إستعمال العملة الدولية في حين تراجع الثقة في قيمة العملة الدولية يمكن أن يؤدي إلى تدني القدرة الشرائية لها في أسواق السلع ، او في عدم التأكد حول قيمتها الخارجية أو إلى الإنخفاض النظامي للقيمة الخارجية أي إنخفاض حاد في قيمة عملة دولية أخرى وهو ما يعرف بـ *La deprection tendancielle de change*

للعنصران الأول و الثاني تأثير سلبي على حصة الإحتياطات من النقد الأجنبي بينما ينعدم هذا التأثير بالنسبة للعنصر الثالث فمنذ 1971 فقد الدولار الأمريكي 2\3 من قيمته مقابل المارك 4\3 مقابل الين ، دون أن تتأثر حصة الدولار في إحتياطي العملات الأجنبية بشكل خطير.

<sup>1</sup> - د شريف بوعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية إدارة الأعمال، جامعة حفر الباطن- المملكة العربية السعودية، المجلد 12 العدد 30، 2020، ص550.



ويحتفظ الأعوان الاقتصادية بالعملة على أساس إمكانية إستخدامها في تاريخ لاحق كوسيلة دفع ، وبدون هذه التوقعات فإن الإحتفاظ بها ليس له معنى ، وفي هذا الإطار اعتبر أن القيمة المستقبلية لعملة من ناحية السلع و الخدمات يجب أن تكون قابلة للتنبؤ معتبرا ذلك شرطا ضروريا لعملة دولية.<sup>1</sup>

المعيار الثاني فيعني أنه حتى تكون دولية لا بد ان تكون العملة مقبولة عالميا إذ يجب أن تكون عملة مركبة و يتم إستخدامها من قبل دول أخرى في المعاملات التي لا تنطوي على وجود علاقة مباشرة مع الدولة التي تصدرها، ولكي تصل العملة إلى هذه المرحلة يجب أن تكون سائلة أي بمعنى أن تتم حيازتها أو التخلي عنها بسرعة و بدون تكلفة مفرطة بسعر ثابت نسبيا وفي هذا الصدد اعتبر الآن أن جاذبية أية عملة مركبة تزداد كلما إرتفعت سيولتها ولضمان سيولة العملة وكذلك السماح للقطاعين العام والخاص بإستخدامها كمخزن للقيمة يجب توفر سوق واسعة قوية تمتلك قدرة كبيرة على التكيف هكذا يستطيع البلد المصدر الدفاع بقوة أكبر عن قيمتها الخارجية في حال حدوث صدمات العرض والطلب بل أن الحقيقة التي لا يختلف عليها أحد هي أن المكانة الدولية للعملة تقتضي دائما بوجود أسواق مالية متطورة و لقد تم الاتفاق على أن الجوانب المهمة لتطور الأسواق المالية تتمثل في:

- الإتساع: توافر مجموعة واسعة من الأدوات المالية بما في ذلك أسواق للوقاية من المخاطر.
- العمق: توافر مقدار كبير من الأدوات المالية في أسواق محددة.
- السيولة: ارتفاع مستوى حجم الأعمال .

إن هذه الشروط ضرورية لكنها غير كافية لتفسير أسباب توجه الأعوان الدوليين إلى تفضيل عملة دولية معينة هناك من يرجع ذلك إلى آثار الشيكات وإقتصادات الحجم، التي تعزز الحفاظ على العملة الدولية المهيمنة على قطاعات معينة من السوق مثل سوق الصرف الأجنبي، وهذا من جانبين "فمن جانب العرض" هناك تكاليف المعاملات المتناقصة مع حجم المعاملات والتي تشكل العملة طرفا فيها و "من جانب الطلب" هي المؤشرات الخارجية للشبكة هي المؤشرات الخارجية للشبكة إذا تم قبول عملة من قبل مجتمع واسع من المستخدمين يصبح من المكلف جدا على كل عون خاص ألا يستعملها على الرغم من أن إستخدام عملة أخرى هو المفضل لديه.

<sup>1</sup>-المرجع السابق. ص522.

## ثالثا: إيجابيات و سلبيات تدويل العملة .

لتدويل العملة العديد من الآثار الإيجابية و السلبية منها نفصل كل منها على النحو الآتي:

### 1-الإيجابيات:هناك العديد من الإيجابيات لعملية تدويل العملة يمكن إبراز أهمها فيما يأتي:

1-1 مزايا للمقيمين: إن تدويل العملة الوطنية يوفر عدة مزايا للمقيمين سواء كانوا مصدرين، مستوردين، مقرضين، او مقترضين حيث سيسمح لهم التعامل بالعملة الوطنية بتخفيض تكاليف المعاملات الدولية وتخفيض مخاطر الصرف فقد سمح بإستخدام الدولار واللغة الإنجليزية على الصعيد العالمي بتوفير مزايا كبيرة لرجال الأعمال والشركات الامريكية .

2-1 توفير المزيد من الأعمال للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى: إذ يسمح تدويل العملة بمنح مزايا للبنوك المحلية فعلى سبيل المثال تمتلك البنوك الامريكية عدة مزايا نتيجة تعاملها بالدولار الأمريكي، كما تستفيد البنوك البريطانية من تعاملها بالجنيه الأسترليني وسوف تستفيد البنوك الصينية كذلك نتيجة تدويل العملة الصينية، وهكذا فإن تدويل أي عملة سوف يمنح عدة مزايا للبنوك والمؤسسات المالية التي تشتغل في هذا البلد.

3-1 عوائد صك العملة: إن تدويل عملة ما تؤدي إلى احتفاظ البلدان الأخرى بها كإحتياط ويتم إستخدامها في المعاملات الدولية مما يحقق للبلد صاحب العملة أفضلية في المالية الدولية إذ لا يجب عليه التقيد برصيد موجب لميزان مدفوعاتها، حيث يمكنها إستخدام عملتها المحلية في تسديد المدفوعات الدولية والأكثر أهمية من ذلك هو إمكانية اللجوء للإقتراض بتكاليف منخفضة جدا، فعلى سبيل المثال تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ديون ضخمة يعملها ومعدلات فائدة منخفضة وتحصل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دائم على أرباح من إستثماراتها الخارجية أكثر مما تدفعه على ديونها بفارق سنوي يقدر بـ 1 بالمئة.

4-1 السلطة السياسية: كان فقدان العملة البريطانية لدورها كعملة عالمية متزامنا مع فقدان بريطانيا للتفوق السياسي والعسكري فتدويل العملة يمنح لبلدها ثقلا سياسيا وهيمنة على المستوى الدولي.

### 2- السلبيات:كما أن هناك العديد من السلبيات لعملية تدويل العملة يمكن إبراز أهمها فيما يأتي:



1-2 تدويل للعملة مسؤولية دولية: ينبغي على السلطات النقدية للبلد المصدر للعملة الأخذ في عين الإعتبار آثار تدخلاتها في الأسواق المالية العالمية بدلا من التركيز فقط على أهداف سياسية نقدية محلية في الواقع. إذا قام البنك المركزي للدولة بتخفيض كبير في سعر صرف العملة، يمكن أن يخفض من الطلب والإحتفاظ بهذه العملة على شكل إحتياطات وخلق المزيد من عدم اليقين في الأسواق العالمية على سبيل المثال قامت المملكة المتحدة بزيادة إتفاقها العسكري ومعدلات الفائدة من خلال الحرب العالمية الثانية لضمان قوة الجنيه الإسترليني التي كانت تعتبر العملة الدولية الأولى، بعد ذلك إختارت الدولة عدم خفض قيمة عملتها مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات البريطانية نتج عنه إنهيار كتلة الإسترليني.

2-2 فعالية السياسة النقدية: حسب الثلاثية المستحيلة لروبرت لا يمكن للقائم على السياسة النقدية في إقتصاد مفتوح أن يحقق هذه الأهداف الثلاثة المجتمعة:

- إستقرار أسعار الصرف.
- حرية إنتقال رؤوس أموال.
- إستقلالية السياسة النقدية.

### المطلب الثاني: العملة الصينية وتكاليف تدويلها:

تشير التطورات الاقتصادية الراهنة، إلى أن هناك قوى اقتصادية صاعدة على نحو جاد، إلا ان مكانة الاقتصاد الصيني أصبحت تفرض واقعا واضحا وصريحا حول إلزامية تدويل عملتها التي تم إدماجها في سلة حقوق السحب الخاصة شهر أكتوبر 2016، والتي أصبحت مكانتها في تزايد مستمر بالنسبة لتشكيلة احتياطات الصرف الأجنبي واستخدامها كعملة دفع للسلع العالمية، حيث تم مؤخرا استخدام اليوان في تسعير عقود النفط الآجلة.

### أولا: التعريف بالعملة الصينية

تعد عملة (اليوان) هي العملة الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، والتي تُعرف شعبيا باسم الرمينبي؛ وهي الوحدة النقدية للعملة الصينية<sup>1</sup>. ساهمت عملة اليوان في المحافظة على توازن الاقتصاد الصيني؛ حتى يتمكن من المنافسة في الأسواق الدولية مع الاقتصادات الدولية القوية في

<sup>1</sup> - موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.



القطاعات الاستثمارية، والصناعية المختلفة. أما تاريخياً فقد ارتبط اليوان مع الدولار الأمريكي، مما ساهم في المحافظة على قيمة العملة خصوصاً في سوق تداول العملات؛ إذ (يُساوي اليوان 6,25 للدولار الواحد). في عام 2015م قامت الحكومة الصينية في تعديل سياستها المالية، مما ساهم في السماح لليوان في مواجهة التقلبات الاقتصادية، وخصوصاً في سوق العملات الأجنبية، ويُعتبر البنك المركزي الصيني، أو كما يُعرف باسم (بنك الشعب الصيني)، هو المصرف المسؤول عن إصدار عملة اليوان، ومتابعة سعر صرفه مقارنةً بالعملات الأجنبية الأخرى، وتغطية الاحتياجات المالية من خلال الاستعانة بالسندات التي تعتمد على احتياطي العملات الأجنبية؛ لتغطية أي عجز قد يواجه صرف اليوان لاحقاً، كما تمّ رفع أسعار الفائدة على العملات من أجل مواجهة التراجع في نمو الاقتصاد الصيني المرتبط مباشرةً في عملة اليوان.

يعد الرنمينبي مصطلحٌ يعني بالصينية: أموال الشعب، ويُرمز إليه اختصاراً ب (RMB)، وأيضاً اسماليوان بالانجليزية (Yuan)، ويُرمز إليه بالرمز (¥)، وينقسم الرنمينبي الواحد إلى (10) جياو، أو 100 (فين)، ومن الجدير بالذكر أنّ الأوراق النقدية متوفرة بالفئات من 1 إلى 100 رنمينبي، وعادةً تُطبّع على الأوراق النقدية صور الحكام الشيوعيين للبلاد، بالإضافة إلى المناظر الطبيعية على الوجه المقابل من الأوراق.

تم إصدار خمس إصدارات من العملة الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، والتي تم سحب النسخ الثلاث الأولى منها من التداول. تم تقديم السلسلة الأولى من عملات الرنمينبي خلال الحرب الأهلية الصينية من قبل بنك الشعب الصيني المنشأ حديثاً في 1 ديسمبر 1948، أي قبل عام تقريباً من تأسيس جمهورية الصين الشعبية نفسها. تم إصدارها لتوحيد واستبدال العملات المختلفة للأراضي التي يسيطر عليها الشيوعيون وكذلك عملة الحكومة القومية. تسمى هذه السلسلة أيضاً "العملة القديمة"، حيث كانت 10000 يوان تساوي 1 يوان من السلسلة الثانية وما بعدها تسمى "العملة الجديدة". بدأ بنك الشعب الصيني، البنك المركزي الصيني، إصدار الطبعة الرابعة في 27 أبريل 1987. ثم بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1999، قدم البنك المركزي السلسلة الخامسة من خلال إضافة 20 يوان كعملة ورقية جديدة



للسلسلة الرابعة (Mo Hong'e, 2018). حيث أصبحت العملة الصينية تتضمن الآن الأوراق النقدية: 1¥، 5¥، 10¥، 20¥، 50¥ و100¥<sup>1</sup>.

ثانياً: مؤشرات صعود مكانة اليوان من الملاحظ أن "اليوان" أصبح يلعب دوراً هاماً في النظام الدولي للعملة من حيث الدفع والاستثمار والتمويل، ومعاملات الصرف الأجنبي واحتياطيات النقد الأجنبي، خاصة بعد انضمام "اليوان" إلى سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2016.

وبحسب تقرير "تدويل اليوان الصيني 2020" الصادر عن بنك الصين الشعبي فقد أشار إلى أن استخدام اليوان عبر الحدود قد نما في عام 2019 بشكل سريع، حيث بلغ إجمالي إيصالات ودفعات اليوان عبر الحدود 19.67 تريليون يوان، بزيادة سنوية قدرها 24.1٪، وحققت كمية المقبوضات والمدفوعات مستوى قياسياً. كما سجلت عائدات ونفقات اليوان عبر الحدود مستوى متوازناً بشكل عام، مع صافي تدفق بلغ 360.6 مليار يوان. وشكلت الإيصالات والمدفوعات عبر الحدود باليوان 38.1٪ من المبلغ الإجمالي للإيصالات والمدفوعات عبر الحدود بالعملة المحلية والأجنبية خلال نفس الفترة، وهو رقم مرتفع وقياسي، حقق زيادة بـ 5.5 نقطة مئوية عن العام السابق.

ووفقاً لذات التقرير، فقد احتل اليوان الصيني في عام 2019 المرتبة الخامسة في سلة العملات للأصول الاحتياطية التي تحتفظ بها الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بحصة سوقية بلغت 1.95٪، وبزيادة قدرها 0.88 نقطة مئوية عن عام انضمام اليوان إلى سلة حقوق السحب الخاصة في عام 2016؛ وبلغت الحصة السوقية لليوان في معاملات الصرف الأجنبي العالمية 4.3٪، بزيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية عن عام 2016؛ ووفقاً لأحدث الإحصاءات، احتل اليوان المرتبة الخامسة بين عملات الدفع الدولية الرئيسية، بحصة سوقية بلغت 1.76٪. في ذات الوقت، تزايد بالتدرج نسبة الكيانات الأجنبية التي تمتلك أصولاً باليوان. فإلى غاية نهاية عام 2020، بلغ مخزون سوق السندات الصيني 99 تريليون يوان صيني، وبلغ حجم الديون التي تحتفظ بها الكيانات الخارجية 2.3 تريليون يوان صيني، بزيادة سنوية قدرها 26.7٪؛ بلغت القيمة

<sup>1</sup> - د شريف بوعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية إدارة الأعمال، جامعة حفر الباطن - المملكة العربية السعودية، المجلد 12 العدد 30، 2020، ص 556.



السوقية لسوق الأوراق المالية الصينية 59.3 تريليون يوان صيني، أما القيمة السوقية للأسهم التي تحتفظ بها الكيانات الخارجية فوصلت إلى مستوى 2.1 تريليون يوان، بزيادة 82٪ على أساس سنوي.

**ثالثا: مزايا وتكاليف تدويل الرنمينبي** توجد عدة مزايا محتملة يمكن أن تتخطاها الصين من خلال تدويل اليوان. لكن، في نفس الاتجاه، يمكن أن تتحمل تكاليف بسبب بعض الإجراءات المتخذة لتدويل العملة.<sup>1</sup>

## 1-المزايا:

1-1: يقلل من مخاطر أسعار الصرف التي تواجه الشركات الصينية المتمثلة في :

- تدويل الرنمينبي يعني أن يتم فوترة الكثير من المعاملات التجارية والمالية وتسويتها بالرنمينبي. وبالتالي تنخفض مخاطر سعر الصرف بالنسبة للشركات الصينية.
- أن الزيادة في وزن الأصول المقومة بالرنمينبي في المؤسسات المالية، من شأنه أن يقلل من تأثير مخاطر سعر الصرف الأجنبي في حساب متطلبات كفاية رأس المال .
- وأيضًا، تنخفض المخاطر المرتبطة برؤوس الأموال المقومة بالعملة الأجنبية.

2-1. تدويل الرنمينبي يحسن في كفاءة التمويل لدى المؤسسات المالية الصينية، ومن شأن ذلك أن يزيد كثيرا من قدرتها التنافسية الدولية، لأنها تتمتع بميزة سهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من الأصول بالرنمينبي. هذه التنافسية، بدورها تشجع على التوسع في قطاع الخدمات المالية للصين.

3-1 . تدويل الرنمينبي يعني أن يتم الاحتفاظ به من قبل غير المقيمين، والذي من شأنه أن يسمح للسلطة النقدية الصينية بجمع رسوم سك العملات عن بقية دول العالم.

4-1 ، إن الاستخدام المتزايد للرنمينبي سيسمح بتخفيض حجم احتياطي الصرف المفرط للصميم. وهذا ما أشار إليه وانغ يوان لونغ، الباحث في بنك الصين، إلى أن تدويل الرنمينبي سيساعد في تخفيض حدة الضغط المفروض على احتياطي النقد الأجنبي الضخم. إذ تعد الصين أكبر مالك

<sup>1</sup> - أراوتي شهرزاد، تحدي الصين: تدويل العملة الصينية (الرنمينبي)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، العدد29، المجلد 2،



للاحتياطات الأجنبية في العالم أغلبها بالدولار الأمريكي. وبالتالي، هناك دائما قلق بالنسبة للسلطات بشأن احتمال تكبد خسائر مالية فادحة، في حال تخفيض الحكومة الأمريكية لقيمة الدولار.

**2-التكاليف:** تحرير حساب رأس المال وقابلية التحويل الكاملة للعملة المحلية هما، إلى حد كبير جداً، شروط مسبقة للتدويل، فهذا قد يسرع جداً من عملية التدويل، ولكن في الوقت نفسه تكون له تكاليف معتبرة. وهو ما يبرر إجماع الحكومة الصينية عن التخلي عن رقابة رأس المال وعدم السماح بقابلية التحويل الكامل للعملة. وترجع الصين ذلك إلى الأسباب التالية:<sup>1</sup>

- النظام المالي في الصين لا يزال ضعيفا. حيث لا تزال البنوك مسيطرة على النظام المالي في الصين، وتمارس الحالة الرقابة المباشرة على معظم الجهاز المصرفي. بينما تبقى الصين متأخرة في ما يخص أهم أبعاد تطور الأسواق المالية .
- أنها تعاني من التسييل المفرط بنسبة M2/GPD ب180% في الصين، يعني أن تدفقات رؤوس الأموال الخارجة يمكن أن تكون كبيرة اذا تم تفكيك القيود، بدون ضوابط رأس المال، صرف العملات الأجنبية المطلوبة يكون كبيرا جداً ومكلف.
- أسواق رؤوس الأموال في الصين لا تزال غير عميقة، يمكن لأي تغييرات كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود أن تؤدي بسهولة إلى تقلبات الأسعار الصول في الصين.
- الهيكل الاقتصادي في الصين لا يزال غير مرن، حيث تعاني الشركات من البطء في التكيف مع التغييرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وأنها بحاجة إلى ضوابط رأس المال لتوفر لهم مجالاً للتنفس.
- تفتقر المؤسسات المالية في الصين إلى القدرة على المنافسة ولا تزال هناك الحاجة إلى بعض الحماية.

### المطلب الثالث: تدويل العملة الصينية وانعكاسها على النظام النقدي الدولي

رغم أن الصين لا تريد تعويم عملتها بشكل صريح بسبب تخوفاتها من ارتفاع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي وتأثيرها سلبا على صادراتها، إلا أنه بات واضحاً أن هناك طموح صيني لتدويل هذه العملة لتكون ضمن أهم العملات الدولية الصعبة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

<sup>1</sup> لخلو بوخاري، جهاد مخالف، انعكاسات تدويل اليوان الصيني على النظام المالي العالمي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص 470.



والأكثر من ذلك، فالصين تطمح لأن تكون لهذه العملة مكانة عالمية رائدة في النظام النقدي الدولي، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على مكانة الدولار الأمريكي.

**أولا: تدويل الرنمينبي بدء التنفيذ** مساهمة اليوان الصيني في المعاملات الدولية معتزلة إهتمام الصين بتدويل عملتها خصوصا بعد الأزمة المالية 2008 التي كان من أهم أسبابها ضعف الدولار الأمريكي، ومادام الاقتصاد الصيني يحتل المركز الثاني عالميا، فلا بد أن تعرف عملتها مكانة بارزة كذلك فالصين تعمل الآن أن تكون عملتها مقبولة دوليا كعملة دفع عالمية لتجنب المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف العملات خاصة الدولار الأمريكي ومن أجل الحد من سيطرة الولايات المتحدة على سير النظام النقدي الدولي الذي إستغل بطريقة غير عادلة حسب بكين .

### 1-تطور مكانة اليوان الصيني في إحتياطات الصرف الأجنبي:

إن المتتبع لتطورات النظام النقدي الدولي خاصة منذ مؤتمر بروتونودز سنة 1944 يلاحظ أن هناك سيطرة واضحة لعملة الدولار الأمريكي الذي لا يزال يحتل مكانة الصدارة منذ ذلك التاريخ كأهم العملات المشكلة لإحتياطات الصرف الأجنبي وبفارق كبير عن باقي منافسيه حيث لم يواجه الدولار الأمريكي في مسيرته منافسا جادا إلا بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة الذي يحتل المركز الثاني منذ صدوره<sup>1</sup>.

غير أن مكانة اليورو في إحتياطي الصرف الأجنبي هي كنتيجة حتمية لإتحاد مجموعة من الدول الأوروبية المتقدمة على رأسها ألمانيا وفرنسا وبالتالي إذا كنا نتحدث عن منافسة دولية منفردة فمن الصعب جدا منافسة الولايات المتحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> - د شريف بواعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 550

الجدول رقم 03: توزيع العملات العالمية ضمن إحتياطيات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2001 إلى 2019

السنة	2001	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدولار الأمريكي	70.7	66.5	62.1	62.1	62.6	61.5	61.2	65.1	65.7	65.3	62.7	61.69	61.63
الجنيه الأسترليني	2.7	3.7	4.2	3.9	3.8	4.0	4.0	3.7	4.7	4.3	4.5	4.43	4.43
الين الياباني	5.2	4.0	2.9	3.7	3.6	3.1	3.8	3.5	3.8	4.0	4.9	5.20	5.41
اليوان الصيني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.1	1.2	1.89	1.97
عملات أخرى	1.6	1.9	3.1	4.6	5.6	6.3	6.8	6.5	6.7	6.2	6.6	6.09	6.21

Source;IMF,2019currency composition of official foreign exchange reserves ,international financial statistics data

extracted from <http://data.imf.org/on;18\12\2019>

غير أن مكانته بدأت تتراجع لصالح عملات أخرى غير تقليدية ولو بمعدلات قليلة حيث نجد من خلال الجدول السابق أن مساهمة الدولار الأمريكي قد إنخفضت من 70 بالمئة إلى 61 بالمئة في حين إزدادت قيمة العملات التقليدية من نسبة 1.6 بالمئة إلى 8.18 بالمئة خلال نفس الفترة متضمنة اليوان الصيني حيث ظهر هذا الأخير بقوة سنة 2016 وهي سنة بداية تدويله بنسبة 1.1 بالمئة ليرتفع إلى 1.97 خلال 2019 بقسمة 217.64 مليار دولار وذلك نتيجة قيام بعض البنوك المركزية العالمية بالإحتفاظ باليوان كعملة إحتياط للإقتصاد يعتبر ثاني أكبر إقتصاد في العالم، خاصة وأنه قد أدرج في 01 أكتوبر 2016 ضمن سلة العملات المشكلة لحقوق السحب الخاصة بنسبة 10.92 بالمئة.

## 2- مساهمة اليوان الصيني كعملة مدفوعات محلية ودولية :

تشير بيانات سويفت 2018 أن مساهمة اليوان الصيني كعملة دفع عالية تمثل نسبة قليلة جدا مقارنة بحجمها الاقتصادي والتجاري فبالإعتماد على متوسط أسعار الصرف إرتفعت مساهمة



اليوان الصيني في تسوية التجارة الخارجية من 500 يوان سنة 2012 إلى 2 تريليون يوان سنة 2015 ليتراجع إلى 1 تريليون يوان في 2018 حيث ساهمت العملة الصينية في شهر نوفمبر 2018 بنسبة 1.16 بالمئة كعملة دفع عالية محتلة بذلك المرتبة الثامنة عالميا في حين يساهم كل من الدولار الأمريكي واليورو بنسبة 43.25 بالمئة و 36.06 على التوالي:<sup>1</sup>

جدول رقم 04: مساهمة اليوان الصيني كعملة مدفوعات دولية.

اليوان الصيني	الجنيه الأسترليني	الين الياباني	الدولار الأمريكي	الدول
1.16	43.25	4.14	36.06	نسبة مساهمتها بالنسبة المئوية

Source ;swift, december 2018

غير أن تزايد معدلات نمو التجارة الخارجية للصين بشكل كبير سيزيد من إستخدام اليوان كعملة دفع عالية بصفة مستمرة، خاصة بعد قيام بنك الشعب الصيني بإبرام إتفاقيات تبادل العملات مع أكثر من 30 بنك مركزي عبر العالم كان آخرها ألبانيا 2018 و نيجيريا ماي 2018 حيث مكنت هذه الإتفاقيات من تراكم اليوان الصيني في البنوك المركزية العالمية بقيمة 3 تريليون يوان حيث تم الاتفاق على إستخدام عملة اليوان في تسوية جزء من التجارة الخارجية بين الصين وهذه الدول الأمر الذي سيزيد أكثر من مكانة اليوان الصيني كأهم العملات المستخدمة في تسوية المدفوعات الدولية والتي تمثل خطورة كبيرة جدا في عملية تدويله خاصة وأن مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية للسلع قد تتجاوز 13 بالمئة في نهاية عام 2017 كما هو في الجدول:

الجدول رقم 05: تطور نسبة مساهمة الصين في التجارة العالمية للسلع من 2001 إلى 2016

السنوات	2001	2003	2004	2005	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة مساهمة	4.4	6	6.7	7.5	8.2	8,9	9.8	10.7	11.4	12	12.6	14.1	13.4

<sup>1</sup> - د شريف بواعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرمثيني" بين الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 551

challenge and implication for the united states , trends, history:2018chinas economic rise, Morrison .wayne M:Source

23: p.february 2018.congressional research service

### 3- مساهمة اليوان الصيني في تداولات سوق الصرف الأجنبي:

نتيجة للنمو الهائل لحجم التجارة الخارجية للصين عرفت تداولات سوق الصرف الأجنبي إقبالا متناميا على اليوان الصيني، ولكن بمعدلات قليلة جدا مقارنة بالعملات القيادية الأخرى، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا للحكومة الصينية لتحرير أسواقها وتعاملاتها المالية بين البنوك والشركات وحتى الأفراد من خلال التخفيف من القيود المفروضة على معاملات الصرف الأجنبي داخل وخارج حدود الدولة .

الجدول رقم 06: توزيع العملات الدولية على تداولات سوق الصرف الأجنبي.

العملة	2001	2004	2007	2010	2013	2016	2019
الدولار الأمريكي	89.9	88.0	85.6	84.9	87.0	87.6	88.3
الين الياباني	23.5	20.8	17.2	19.0	23.0	21.6	16.8
الجنيه الإسترليني	13.0	16.5	14.9	12.9	11.8	12.8	12.8
اليوان الصيني	0.0	0.1	0.5	0.9	2.2	4.0	4.3

.Source;Bank of International settlements, statictal bulletin, September 2019

يظهر ضعف إقبال المتعاملين الإقتصاديين على اليوان.BIS إن هذه المعطيات المقدمة من بنك التسويات الدولية الصينية رغم المكانة الاقتصادية البارزة للإقتصاد الصيني الذي يحتل المركز الثاني عالميا بناتج محلي إجمالي يقدر ب 14 تريليون دولار، ورغم أن الصين تعتبر أكبر مصدر في العالم إلا أن معظم معاملاتها بيعا وشراء تتم بالعملات القيادية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي الأمر الذي يفسر ضعف الطلب على عملتها اليوان، غير أنه بات من الواضح جدا أن الصين تسعى



جاهدة لنشر الثقة أكثر في عملتها من خلال سعيها لتدويل عملتها أكثر وأكثر رغم أن الطريق يبدو طويلا جدا وصعبا.

#### 4- تدويل اليوان في الأسواق المالية:

حسب التقرير الآسيوي لسنة 2018 حول تدويل اليوان فقد وفرت عملية تدويله في السوق المالية فرصا ومحركات جديدة مما جعل المستثمرين الدوليين مهتمين أكثر بتخصيص أصول اليوان في نهاية عام 2017 بلغ إجمالي الأصول المالية المقومة باليوان والموجودة لدى المؤسسات الأجنبية بزيادة سندات اليوان المحتفظ بها بمبلغ 347.7 مليار يوان ووصل إجمالي السندات الصينية المعلقة التي تحتفظ بها المؤسسات الأجنبية في نهاية العام إلى مستوى قياسي مرتفع بلغ 1.15 ترليون يوان في أبريل 2018 في المؤتمر السنوي لمنتدى بواو لآسيا أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستوسع بشكل كبير من الوصول إلى الأسواق المالية وأعلن محافظ البنك المركزي الصيني بي جانغ عن التدابير المحددة للمزيد من الإنفتاح على الصناعة المالية.<sup>1</sup>

#### 5- مساهمة اليوان في حقوق السحب الخاصة:

تعتبر حقوق السحب الخاصة من أنواع الأصول التي يمكن أن تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية وهي عبارة عن قيود دفترية يجريها صندوق النقد الدولي لإستخدامها في هذه العملية، حيث تعطي الحق لدولة ما في سحب عملة من البنك المركزي لدولة أخرى وتستمد قيمتها القانونية من مجرد إلتزام دول الأعضاء في الصندوق بأن تقبلها .

وقد إنضماليوان الصيني إلى جانب كل من الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الأسترليني، الين الياباني ليصبح خامس العملات المشكلة لسلة حقوق السحب الخاصة في 1 أكتوبر 2016 بقرار من المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي و الذي قرر كذلك أن تكون أوزان العملات 41.73 بالمئة للدولار أمريكي و30.39 بالمئة لليورو و10.92 بالمئة لليوان الصيني و8.33 بالمئة للين الياباني و8.09 بالمئة للجنيه الأسترليني.

ورغم أن هذه الخطوة تبدو مهمة جدا في إنطلاق عملية تدويل اليوان الصيني إلا أنها تعتبر كافية، خاصة وأنها مساهمة حقوق السحب الخاصة في إحتياطات الصرف الأجنبي تعتبر ضئيلة

<sup>1</sup> - د شريف بواعلي بودري، مرجع سابق، ص 553 .



جدا لا تتعدى 1 بالمائة كما أنه لا توجد سوق حقيقية مخصصة لها، وهي لا تستخدم من قبل المتعاملين الإقتصاديين في المبادلات التجارية والمالية ومع ذلك فإن هذه الخطوة توفر ثقة أكثر في عملة اليوان كعملة إحتياط وعملة مدفوعات دولية وتقوي عملية التحرير المالي في الصين كون أن حقوق السحب الخاصة رمز مهم من رموز النظام النقدي الدولي.

## ثانيا: آفاق تدويل العملة الصينية

أجمع الخبراء على أن تدويل عملة بلد ما عموما يمر بثلاث مراحل، من عملية لتسوية الحسابات، إلى عملة استثمار، ثم إلى عملة احتياطي. تظهر مختلف التطورات فيما يخص الإستعمال الدولي للرنمينبي، أن الوظيفة الأولى للعملة الصينية تبقى مقتصرة في هذه المرحلة على تسهيل المبادلات التجارية (نجحت في استخدامها كأداة دفع ووحدة حساب)، والتي عرفت زيادة كبيرة حتى ولو بقيت قيمتها إلى غاية الآن ضعيفة.

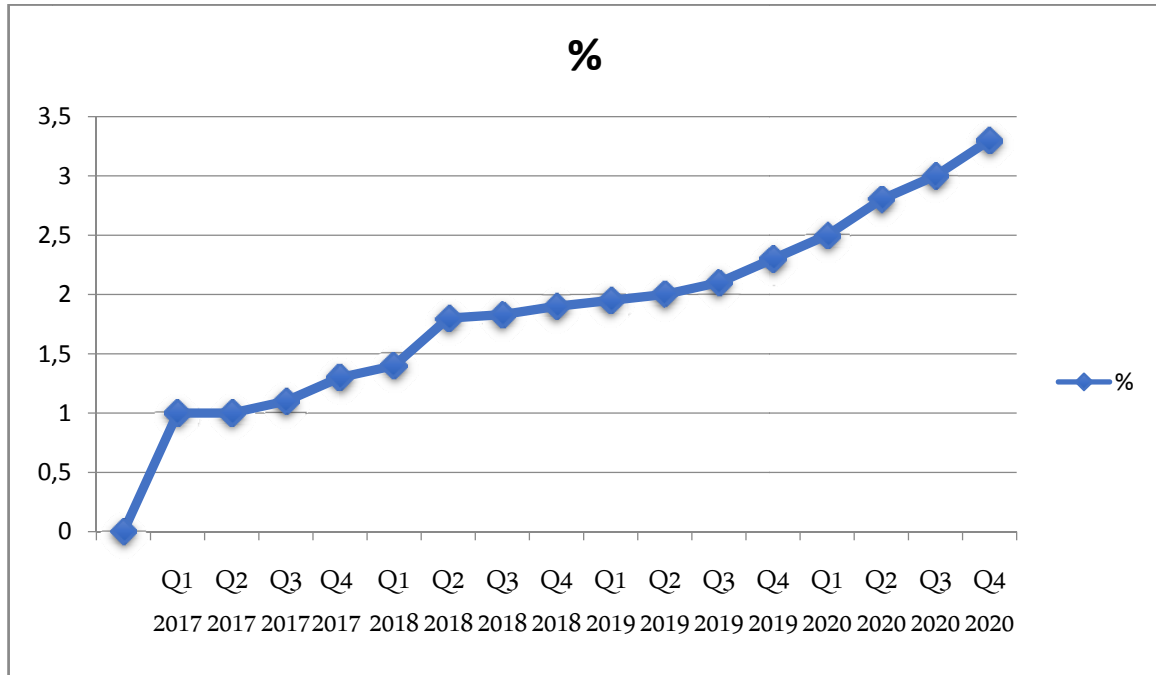
تبقى النتائج محدودة بالنسبة للجانب المالي من استعمال الرنمينبي. يرجع هذا إلى قلة المنتجات المالية المقومة بهذه العملة، والتي يسمح بها للأجانب فقط من خلال هونغ كونغ أو في الصين، في ظل شروط تقييدية. والشركات المهتمة بهذه المنتجات، على الرغم من نقص عرضها، هي الشركات التي تربطها علاقات تجارية مع الصين، فهي تستطيع تعويض الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم الرنمينبي عن طريق خفض تكاليف المعاملات والصرف، من جراء استخدام الرنمينبي لوحده. إذا يتعلق الأمر كذلك بالاستعمال لغرض تجاري وليس مالي. ولا يزال الرنمينبي بعيدا عن كونه عملة احتياطي، فهذا يتطلب حيازة كميات كبيرة من هذه العملة في احتياطات البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية.<sup>1</sup>

تحتاج عملية التدويل إلى فترة طويلة من الزمن لكم من جهة أخرى، العملة الصينية غير قابلة للتحويل التام. وفي الواقع، الإجراءات التي اتخذتها السلطات الصينية لتشجيع استخدام الرنمينبي خارج حدودها، كان لها نتائج ملموسة لكنها تبقى محدودة. إلا أن هذه الإجراءات تعد بمثابة خطوة نحو تدويل العملة الصينية، ولبلوغ مرحلة التدويل، يتعين على السلطات الصينية فتح حسابات رأس المال، الذي يعتبر شرطا ضروريا لقابلية تحويل العملة. والذي أكد على ضرورته

<sup>1</sup> - ستيفن س، روتش، التركيز على الرنمينبي يشهد الانتباه عن قضايا أهم الرؤية الاقتصادية، يونيو 2012، ص 115

Huang Yiping، وهو بروفييسور في الاقتصاد من جامعة بكين، قائلاً: "إذا كان اليوان غير قابل للتحويل إذًا فليس هناك الحاجة مطلقاً لمناقشة تدويل العملة، ولا حتى الحديث عن إدراج اليوان في سلة العملات لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي imf كعملة احتياطي". ويرى Huang أيضاً، بأن تخلي الحكومة الصينية عن الحاجز أمام تحويل اليوان مقابل عملات أخرى بالنسبة لحسابات رأس المال، سيمنح العملة الصينية دوراً مهماً في التجارة والاستثمارات العالمية. وهذا قد أشارتساو هونغ هوي، الباحث في معهد البحوث المالية التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، كذلك إلى أن "الشرط الأساسي لإنجاز الخطوة الثانية لتدويل الرمينبي أي تحويل الرمينبي إلى عملة استثمارية، هو ضرورة تحقيق الصرف للرمينبي". وقال هونغ هوي أن الصرف الحر للرمينبي في الصين قد تحقق في مجال الحسابات العادية (الجارية)، ولم يتحقق في مجال حسابات رأس المال، مما يشكل أكبر عقبة أمام عملية تدويل الرمينبي في المستقبل .

الشكل رقم 01: تطور مساهمة اليوان الصيني بالمائة (%) في تشكيلة احتياطات الصرف الأجنبي

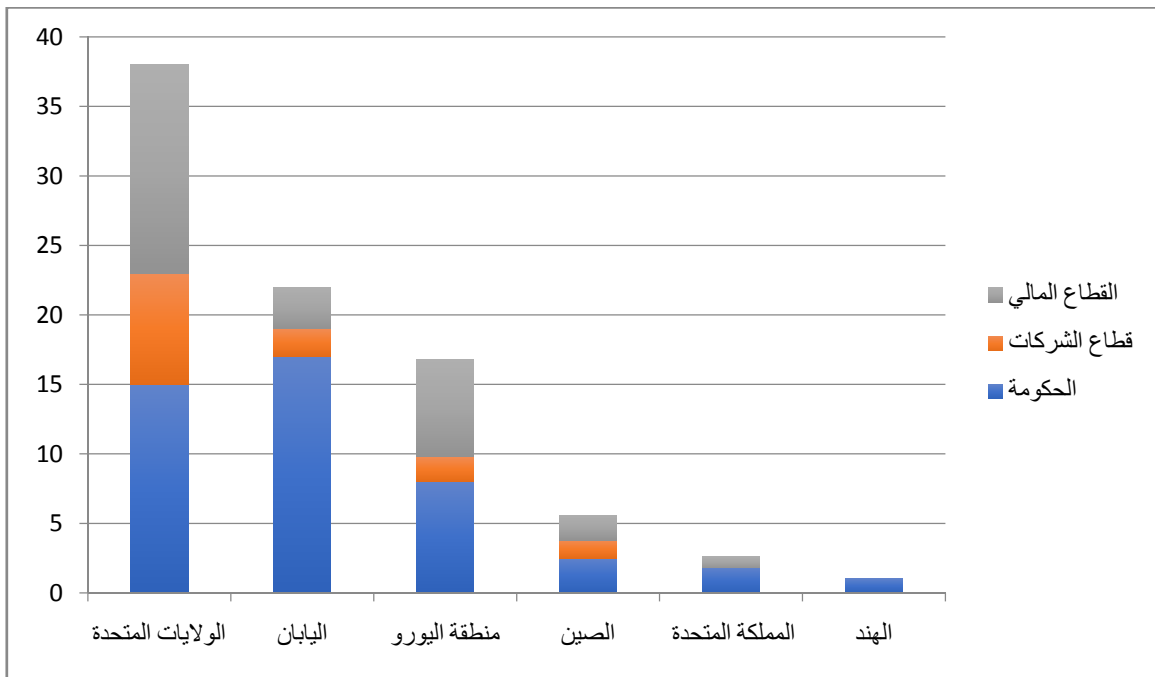


المصدر: شريفبوعالي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرمينبي" بين الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص 570.

إلى جانب ذلك، يجب أن يتوفر للصين سوق مالي ناضج من شأنه أن يقدم مزيداً من المنتجات المالية، والتي يتم تحديد أسعارها بالرمينبي. فالسوق في منطقة هونغ كونغ الإدارية هو حل فريد من نوعه، لكنه مؤقت في انتظار أن يصبح الرمينبي قابل للتحويل. وهنا نرى محدودية

هذه الإستراتيجية. وبالنظر إلى أسواق سندات الدين في الصين، نجد أن هذه الأخيرة متأخرة كثيرا عن أسواق الاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية من حيث الحجم والسيولة. هذا وتتم سوق سندات الدين الحكومية بأنها كبيرة إلى حد معقول بالقيم المطلقة وإن كان حجم التداول محدودًا، ويرتفع حجم التداول نسبيًا في سوق سندات الشركات في الصين والتي لا تزال صغيرة.<sup>1</sup>

الشكل رقم 02: أسواق سندات الدين في الصين بالمقارنة خاصة مع أسواق الاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية



المصدر: إسوار براساد: لياييه، هل يسيطر اليونان، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 1، مارس 2012، ص 27.

وبالتالي، عدم وجود سوق كبير لسندات الدين المقومة بالرنمينبي في الصين بما يكفي في الصين حتى يوفر أصول مالية للمستثمرين الأجانب والبنوك المركزية من دول أخرى، وكذلك عدم توفر السيولة الكافية في هذه الأسواق، فإن العملة الصينية لن تحظى بثقة هؤلاء لإستخدامها في المعاملات الدولية. وفي هذا الصدد يقول Patrick Artus وهو كبير الاقتصاديين في Natixish<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ستيفن س، روتش، التركيز على الرنمينبي يشتم الانتباه عن قضايا أهم الرؤية الاقتصادية، ص 117.

<sup>2</sup> - ستيفن س، روتش، التركيز على الرنمينبي يشتم الانتباه عن قضايا أهم الرؤية الاقتصادية، ص 120.



أنه: "ينبغي بالتأكيد إزالة القيود على رأس المال، لكن بالموازاة، يجب زيادة المعروض من الأصول المالية التي يمكن لغير المقيمين الاستثمار فيها". فهو يرى بأن قابلية تحويل اليوان في الوقت الحالي سيؤدي خاصة إلى خروج رؤوس الأموال بشكل كبير، وبالتالي على عكس ما كان يُتوقع، تخفيض لقيمة الرنمينبي، وهو الشيء الذي تخشاه السلطات الصينية، وما يبرر إبقائها على القيود المفروضة على حساب رأس المال. ويحذر: "قبل كل شيء، يجب تطوير الأسواق المالية، وهي عملية بطيئة". ويضيف قائلاً: "لجذب المستثمرين الأجانب، يجب تطوير المنتجات المشتقة، الخيارات... في هذا المعنى، نحن بعيدون إلى أن يتسنى تدويل اليوان". وفي هذا الإطار، صحيح أن الصين تمتلك ثلاثة من بورصات العقود الآجلة للسلع الأولية، والتي تعد من بين أكبر عشرين بورصة مشتقات في العالم مقاسة بعدد العقود الآجلة وعقود الخيار المتداولة. لكن من منظور تشجيع استخدام اليوان على المستوى الدولي، فهذا غير مفيد بنفس القدر في حال توفر أسواق المشتقات المالية الأكثر تنوعاً<sup>1</sup>. فعلى سبيل المثال، في حالة فتح الصين لحسابها الرأسمالي، قد يشعر المستوردون والمصدرون بالقلق من زيادة تقلب سعر الصرف إذا لم يتمكن هؤلاء من الوصول إلى أسواق المشتقات للوقاية من مخاطر النقد الأجنبي.

كما يجب على الصين أن تقوم بسلسلة من الإصلاحات التالية :

- إعادة التقييم، مادام الرنمينبي مقيم بأقل من قيمته، فإن الحافز لإصدار ديون ستكون منخفضة، تعتمد مسألة إصدار الديون على التوقعات حول القيمة المستقبلية للعملة التي تصدر بها. وهذا وقد سجل الرنمينبي ارتفاعاً بلغ الآن 31.4% مقابل الدولار منذ منتصف 2005. والواقع أن الصين تضع في اعتبارها دروس تدويل الين الياباني، خاصة موافقة اليابان على الزيادة الحادة لقيمة الين بموجب اتفاق بلازا عام 1985. وبالتالي، اختارت الصين زيادة قيمة الرنمينبي تدريجياً.
- تحرير أسعار الفائدة على القروض والودائع في الصين، الذي سيؤدي إلى التحول من نظام موجه إلى نظام يقوم على تقييم البنوك للربحية والمخاطرة بالنسبة للعمليات .
- توسيع نطاق التذبذب لتجنب 'الرهان من جانب واحد' وتقليل الضغوط المضاربية .

<sup>1</sup> - إسوار براساد، لي إييه، هل يسيطر اليوان، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 1، مارس 2012، ص 28.



■ تطوير سوق السندات السائلة، مما يزيد من حيافة الديون (خاصة أو عامة) الصينية خارج الصين.

### ثالثا: انعكاسات تدويل اليوان على النظام النقدي الدولي

يتطرق هذا الفرع إلى انعكاسات تدويل اليوان على النظام النقدي الدولي، وذلك بالتركيز على السيولة والاستقرار.

1. انعكاسات التدويل على السيولة الدولية سيؤدي تدويل اليوان إلى تنوع المعروض من السيولة النقدية الدولية إلى حد ما، كما سيولد التنوع استقرارا أكثر فعلى مدى عدة عقود كان العالم يمتد بشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للسيولة العالمية وكنتيجة للتقلبات التي تتعرض لها السيولة العالمية جراء الاضطرابات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية فقد بقيت أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي أقل من المعدلات التي تنص عليها قاعدة تايلور ساهم في زيادة عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى تراكم الدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 2003/ 2005، ووجدت البلدان الأخرى نفسها تستقبل كميات هائلة من الدولار الأمريكي نتيجة تبني الاحتياطي الفيدرالي لسياسات التسيير الكمي بين 2010 و2012، وفي أعقاب أزمة ليمان براذارز

كان هناك شح في السيولة للدولار الأمريكي مما جعل البلدان الأخرى مضطرة للعودة إلى الاحتياطي الفيدرالي للتزود بالسيولة وذلك من خلال التفاوض على عقود مبادلة العملة، هذه الوضعية دفعت ببعض الخبراء إلى اعتبار تقلبات في سيولة الدولار لها آثار دراماتيكية على الشروط الاقتصادية والمالية للبلدان الأخرى، كذلك يرى الكثير من الخبراء أن تدويل اليوان سيجعل بعض الأمل في المساعدة على تحقيق الاستقرار في هذه الدورات، وطالما أن الشروط الاقتصادية والمالية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين غير مرتبطتين بشكل تام سيكون من المفيد تقديم السيولة العاملة من طرفين مختلفين، ففي حالة وجود مشاكل اقتصادية ومالية في الولايات المتحدة الأمريكية ستكون الصين على استعداد لتقديم يد المساعدة وتوفير السيولة العالمية والعكس صحيح. كما يمكن القول أيضا أنه كلما كانت مصادر السيولة أكثر تنوعا كلما كان ذلك قيادا على الدول التي تصدر هذه السيولة لالتزام بسياسات أكثر صحة وواقعية (2014).



EichengreenBarry<sup>1</sup>). ذهبت بعض التفسيرات للأزمة المالية العالمية سنة 2008 والعجز الكبير في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي إلى احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لمصدر السيولة العالمية، نظرا للطلب الكبير على السيولة من طرف الاقتصاديات الصاعدة والتي لا يمكن الحصول عليها إلا من مصدر وحيد وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها تجد نفسها معنية باستدامة الحساب الجاري وديون الولايات المتحدة الأمريكية كما أنه ليس لديها خيار إلا تلبية طلبها من السيولة من خلال مراكمة المطالب على الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن إذا استمرت مخاوف المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص والرسمي بشأن إمكانية استدامة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل سيكونون حينئذ قادرين على مراكمة مطالبات الديون على الصين بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يؤدي إلى تقييد الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على تمويل لعجزها وكنتيجة على ذلك سترتفع الضغوطات على الولايات المتحدة الأمريكية للاقتراض مما يؤدي إلى مزيد من انضباط السوق (مزيد من الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية لتعديل سياساتها).

2. انعكاسات التدويل على الاستقرار: تتمثل إحدى المخاوف في هذا الصدد من إمكانية تعرض سعر الصرف الدولار مقابل اليوان الصيني إلى تقلبات غير مرغوب فيها في ظل وجود عملتين دوليتين تتمتعان بقدر كبير من السيولة ويمكن أن تكون إحداها بديلة للأخرى، فإن حدوث صدمات في اقتصاد الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى تحول كبير في تركيبة المحافظ المالية من عملة إلى عملة أخرى. وعليه سيكون استقرار النظام الجديد مرتبطا بمدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية والصين بتقليل هذه الصدمات. ويزودنا التاريخ بأثلة عن أنظمة متعددة العملات الاحتياطية سواء كانت مستقرة أو غير مستقرة، فقد كان النظام متعدد العملات: الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الجنيه الاسترليني مستقرا نسبيا ولقد لعبت هذه العملات أدوار دولية، في حين عرف العالم نظام متعدد العملات غير مستقل ما بين الحربين أين كان الجنيه الاسترليني

<sup>1</sup>Barry Eichengreen ,K.W.(2014).Internatioinalisation of the Renminbi :Pathway ,Implications and Opportunities ,Australia :Center for international finance and regulation.page 115



والدولار الأمريكي عملتين دوليتين إلا أنهما يعنيان من مشاكل مزمنة، لذلك فإن استقرار أي نظام كما يوضحه التاريخي توقف على استقرار السياسات في البلدان المصدرة لهذه العملات<sup>1</sup>.

أما عن التقديرات للحصة المثلث لليوان الصيني التي تحتفظ بها البنوك المركزية في محافظها الاحتياطية فتعتمد على العوائد على اليوان عندما يكون مدونا بشكل تام، حسب المجلس العالمي للذهب فقد قدر الحصة المثلث للاحتفاظ باليوان على شكل احتياطات بـ 13% سنة 2012 في حين يشكل اليورو والدولار مجتمعين 65%.

رغم عدم التحويلية الكاملة لليوان إلا أن هناك عدة بلدان بدأت تحتفظ باليوان على شكل احتياطات صرف في محافظها المالية كالشيلي، ماليزيا، نيجيريا بداية من منتصف سنة 2011، فقد أصدر البنك المركزي النيجيري في 5 سبتمبر 2011 إعلانا بإنهائه لمجموعة من الترتيبات لتنويع احتياطات الصرف الخاصة به إضافة لليوان الصيني بالإضافة إلى العملات الأخرى الدولار اليورو<sup>2</sup> الجنيه الاسترليني وحسب تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي الشيلي في سبتمبر 2015 فإن محفظة استثماراته تحتوي على 3% من الأصول المقومة باليوان الصيني، وتشير العديد من البيانات الرسمية إلى أن هناك عددا من البنوك المركزية تفكر في إضافة أصول مقومة باليوان إلى مدخراتها الاحتياطية، فبالإضافة إلى الدول المذكورة أعلاه تضم القائمة الدول التالية: النمسا، أستراليا، باكستان، جنوب إفريقيا، سويسرا، تانزانيا، روسيا، المملكة المتحدة، كما أن معظم الدول التي تحتفظ بنوكها المركزية باليوان على شكل احتياطات صرف قد وقعت اتفاقيات تبادل بالعملية المحلية مع بنك الصين الشعبي، حيث ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تجارية وبالتالي فإن هذه الدول التي دخلت في اتفاقيات للحصول على اليوان الصيني ستكون مفيدة لها لتسهيل معاملاتها<sup>3</sup> (Prasad, Feb 2016).

<sup>1</sup> Barry Eichengreen, K.W. (2014). Internationalisation of the Renminbi: Pathway, Implications and Opportunities, p 122-

<sup>2</sup> - لحو بوخاري، جهاد مخالف، انعكاسات تدويل اليوان الصيني على النظام المالي، مرجع سابق، ص 499.

<sup>3</sup> Prasad, E. China's Efforts To Expand The International Use Of The Renminbi, Washington: the U.S.-China Economic and Security Review Commission, Feb 2016, page 155.





# خاتمة

يمكننا الحكم بأنه لا يوجد نظام عالمي من الأنظمة القائمة في عالم اليوم يخلو من العيوب والتعقيدات وإيجاد المشاكل حيث يمكننا أن نعتبر النظام الوحيد الذي يخلو من العيوب هو النظام الإسلامي وإن لم يكن قائما بعد في عالم اليوم وذلك لأن صدق النظام والتشريع يأتي من صدق مشرعه وصحة الفكر تأتي من صحة مصدره.

حيث رأينا أنه تماشيا مع تاريخ أو مراحل النظام النقدي الدولي أن كل مرحلة تحل مكان مرحلة أخرى نتيجة لتطورات جديدة وكما هو الحال في الإقتصاديات الوطنية فإن النظام الداخلي الإقتصادي يحتاج إلى مؤسسات تمويل، فإن النظام النقدي الدولي بني له مؤسسات تمويل حيث مع نشأته ظهرت مؤسسات كبريتان في بروتونودزووما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.



# قائمة المراجع